المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

اعتراضات الشَّنَوَانِي على النحاة
في كتابه المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية
دراسة وصفية تحليلية

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

إعداد الطالب:
عبده حسن محمد صميلي
الرقم الجامعي ٢٠١٧١٢٤٩٠

إشراف:
الأستاذ الدكتور: يحي بن محمد بن على الحكمي

العام الجامعي
١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

[طه:١١٤]

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة جازان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

اعتراضات الشَّنَوَانِي على النحاة في كتابه المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية دراسة وصفية تحليلية

إعداد الطالب:
عبده حسن محمد صميلي
الرقم الجامعي ٢٠١٧١٢٤٩٠

تقرير لجنة المناقشة والحكم

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها شعبة الدراسات اللغوية والنحوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الاسم	المرتبة العلمية	صفة المشاركة	التخصص	التوقيع
يحيى محمد علي حكمي	أستاذ	مشرفًا ومقررًا	النحو والصرف	.....
عبدالله عيسى جعفري	أستاذ مساعد	عضوًا	النحو والصرف	.....
أحمد علي سعد الله	أستاذ مساعد	عضوًا	النحو والصرف	.....

تاريخ المناقشة ١٤٤٢/٩/١٧هـ

الإهـــــداء

إلىٰ من أنارا لي طريق العلم ودروب النجاح بدعواتهما – أبي وأمي – أطال الله عمريهما علىٰ طاعته.

إلىٰ روح أخي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي شجعني ودعمني في بداية هذه المرحلة واختاره الله قبل إتمامها.

إلىٰ أسرتي التي دعمتني وطوقتني بالرعاية والاهتمام وطفلتيّ اللتين انشغلت عنهما كثيراً – شهد وجود–.

إلىٰ إخواني وأخواتي وأصدقائي وكل من دعمني بدعوة وشجعني في هذا المشوار.

أهدي هذا البحث..

شكر وعرفان

الحمد لله علىٰ واسع فضله وجزيل نعمه وسخاء عطائه، له الحمد دائما وأبدا ملء السموات والأرض وملء ما بينهما وملء ما شاء من شيء بعد، وصلاةً وسلاماً علىٰ أشرف خلقه وأطهر رسله محمد بن عبدالله عليه وعلىٰ آله أفضل الصلاة وأزكىٰ التسليم، ،، وبعد

فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، فمن هنا أتقدم بالشكر الجزيل إلىٰ جامعة جازان ممثلة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، شعبة الدراسات اللغوية والنحوية التي احتوتني وعلمتني الكثير الكثير حتىٰ وصلت إلىٰ إخراج هذا العمل الذي أرجو من الله أن يجد الاستحسان والقبول وأن ينفع الله به القارئ، كما أشكر كل أساتذتي الذين درسوا لي في هذه المرحلة سائلا الله لهم التوفيق والسداد.

وشكر خاص إلىٰ أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور: يحيىٰ محمد علي الحكمي، الذي وسعني بعلمه وحلمه، نهلت من معينه، واستخرجت من لآلئه ودُرِّه ما أعانني علىٰ إكمال هذا العمل، كما أتقدم بالشكر الوافر لعضوي لجنة المناقشة علىٰ تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث.

الباحث

الملخـــص

يعد كتاب "المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية" لأبي بكر الشَّنَوَانِي من أوسع شروح الآجرومية وأجمعها، وقد تناولت في هذا البحث اعتراضات أبي بكر الشَّنَوَانِي علىٰ النحاة في كتابه "المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية"، وذلك بدراسة المسائل النحوية التي اعترض فيها الشَّنَوَانِي علىٰ مَن تقدمه من النحاة، فوضعت عنوانًا لكل مسألة، مرتبًا لها حسب ورودها في الكتاب، ومناقشتها علىٰ ضوء آراء النحويين المتقدمين والمتأخرين مع ترجيح ما يراه الباحث صوابًا، معتمدًا المنهج الوصفي القائم علىٰ التحليل.

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي علىٰ قسمين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، ثم تقفوهما خاتمة علىٰ النحو الآتي: -

المقدمة تحدثت فيها عن أهمية هذا الموضوع، وسبب اختياره، ومنهج الدراسة، وبعض الدراسات السابقة التي تدور حول هذا الموضوع، وأهم العقبات والصعوبات التي واجهتني أثناء جمع هذا البحث.

أما التمهيد فتناولت فيه التعريف بشراح الآجرومية، وبالشَّنَوَانِي وكتابه محل الدراسة "المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية"، وأردفت ذلك بمدخل عن الخلاف النحوي.

وأما الفصل الأول فتناولت فيه اعتراضات الشَّنَوَانِي علىٰ النحاة، وضم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول- اعتراضاته في المبنيات وجاء في هذا المبحث إحدىٰ عشرة مسألة.

المبحث الثاني- اعتراضاته في المعربات، واشتمل علىٰ إحدىٰ عشرة مسألة.

المبحث الثالث- اعتراضاته الصرفية، وجاء في أربع مسائل.

أما **الفصل الثاني** فتناولت فيه منهج الشَّنَوَانِي النحوي، وطريقته في الاعتراض، وألفاظه التي استخدمها في الاعتراضات وترجيحاته واختياراته في المسائل.

أما **الخاتمة** فضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها ومن أهمها: أن مؤلفات الشَّنَوَانِي لم تحظ بالبحث والدراسة مع ما تميز به في عصره، وكذلك تناوله للمسائل يدل القارئ علىٰ السعة والغزارة العلمية التي تميز بها الشَّنَوَانِي، ثم ذيلت الخاتمة بقائمة الفهارس الفنية.

Abstract

The book ***"Al Mawāhib al Rahmāniyyah li Tullāb al Ājrūmiyyah"*** by Abu Bakr al Shanawani is one of the most comprehensive and collected commentaries of ***al Ājrūmiyyah***. This research deals with the objections of Abu Bakr al Shanawani to the grammarians in his book ***"Al Mawāhib al Rahmāniyyah li Tullāb al Ājrūmiyyah"***, by studying grammatical issues in which Al Shanawani objected to former and later grammarians, weighting what the researcher thinks is correct. The descriptive approach based on analysis is adopted herein.

The research is divided into two parts, preceded by an introduction and a preface, and is concluded with a conclusion as follows:

The introduction discusses the importance of this topic, reasons for selecting it, methodology of the study, some previous studies that revolve around this topic, and the most important obstacles and difficulties encountered while collecting this research.

The preface introduces to commentators of ***al Ājrūmiyyah***, Al Shanwani and his book, subject of the study, ***"Al Mawāhib al Rahmāniyyah li Tullāb al Ājrūmiyyah"***.

As for the first chapter, it deals with Al Shanawani's objections to grammarians, and includes three topics:

The first topic - his objections concerning al Mabniyyāt (Indeclinable), containing eleven issues.

The second topic - his objections concerning Al Mu'rabāt (Declinable), containing eleven issues.

The third topic - his morphological objections, containing four issues.

As for the second chapter, it deals with the grammatical approach of Al Shanawani, his method of objection, the expressions he used in objections, his preferences and choices in matters.

As for the conclusion, it includes it the most important results reached by the researcher, and the most important of them are: that Al Shanawani's books were not studied and researched although his distinction in his time, as well as his handling of the issues indicates the capacity and scientific abundance that characterized Al Shanawani, then the conclusion, ending with the list of technical indexes.

المقدمــة

المقدمـــــة

الحمد لله علىٰ ما تفضل به وأنعم، والصلاة والسلام علىٰ رسوله الأكرم، حبيبنا وقدوتنا محمد (صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ) وعلىٰ آله وصحبه الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، **أما بعد** :

فإن النحو من أجل العلوم وأعلاها قدرًا، وأجلها منزلة ورفعة، فبه يستقيم اللسان العربي؛ لذلك اعتنىٰ به العلماء عناية كبيرة، وأولوه اهتمامًا علميًّا وبذلوا من أجله الغالي والنفيس، فخلفوا لنا موروثًا امتلأت به أدراج المكتبات، واهتم الباحثون بدراسة هذا الموروث، وتوضيح غامضه، والغوص في بطون ما خلفه العلماء الأفاضل؛ ليخرجوا منه ما يفيد العلم، ويضيف إليه جديدًا، يستفيد منه الباحثون وطلاب العلم.

واعتنىٰ العلماء بالمقدمة الآجرومية عناية كبرىٰ، فتصدىٰ لشرحها جهابذة العلماء والنحاة قديمًا وحديثًا، فجعلوها سهلةً للطالبين، ومنهلاً للمبتدئين، ويعد شرح العالم الجليل أبي بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِي عليها الموسوم بـ(المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية)، من أوسع شروحها وأهمها، حيث تناول المسائل علىٰ وجه يُسهِّل للطالب الوصول إلىٰ ما يريده بأيسر الطرق الممكنة، ودوّن في كتابه كثيرًا من الاعتراضات الواردة علىٰ النحاة، وكان هذا الكتاب مصدرا للمتأخرين من النحاة فأكثروا النقل عنه، واستفادوا منه.

وقد جعلت هذا الكتاب مناط اهتمامي، فيممت وجهي شطره ، وعزمت علىٰ الخوض في غماره، ودراسة اعتراضاته علىٰ النحاة المتقدمين والمتأخرين، وسميت هذا البحث **(اعتراضات الشَّنَوَانِي علىٰ النحاة في كتابه المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية دراسة وصفية تحليلية)**، فقمت بجمع مسائله واستقصائها حسب ورودها في الكتاب، ثم دراستها دراسة وصفية تحليلية؛ لاستجلاء آراء العلماء في هذه المسائل والترجيح فيما بينها، معللًا ذلك.

ودفعني إلىٰ اختيار هذا الموضوع عدة أمور، هي:

١-الرغبة في البحث في الخلافات النحوية، وذلك لأهمية هذا المجال؛ إذ فيه الوقوف علىٰ حقيقة مسائل النحو والصحيح منها.

٢-كثرة اعتراضات الشَّنَوَانِي علىٰ النحاة في هذا الشرح العظيم.

٣-إبراز جهود "الشَّنَوَانِي" في النحو العربي .

٤-دراسة الخلاف النحوي تثري الباحث وتوسع مداركه في فهم قواعد النحو ، وتُقدم خدمات جليلة في المجال النحوي لطلاب العلم .

وتهدف دراسة هذا الموضوع إلىٰ تحقيق أهداف عدة هي:

١- التعريف بالشَّنَوَانِي وإبراز مكانته العلمية وجهوده في علم النحو وفي هذا الكتاب تحديدا والإفادة منه.

٢- الكشف عن منهج "الشَّنَوَانِي" في تناول المسائل واعتراضاته علىٰ النحاة.

٣- عرض المسائل التي اعترض فيها الشَّنَوَانِي علىٰ النحاة، ودراستها وتحليلها، وترجيح الرأي الأقوىٰ حجة مع ذكر الدليل.

٤- الإسهام في إثراء المكتبة النحوية بمثل هذه الدراسة التي سيفيد منها طلاب العلم بإذن الله تعالىٰ.

٥- بيان أهم المصادر التي اعتمد عليها الشَّنَوَانِي، واستقىٰ منها آراءه النحوية.

ولم أجد- علىٰ حد علمي _ من الباحثين من تعرض لاعتراضات تخص الشَّنَوَانِي، أما الكتب والبحوث التي تدور حول الاعتراضات النحوية فكثيرة جدًا، امتلأت بها المكتبات والجامعات سواء في رسائل الماجستير أو الدكتوراه، ولكن لم يقم باحث بدراسة اعتراضات الشَّنَوَانِي بوجه عام أو في كتابه (المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية) ولم يتناوله أحد من قريب أو بعيد علىٰ حد علمي.

أما الاعتراضات النحوية فمجالها واسع وقد تناولت الكثير من الدراسات هذا الموضوع من قبل، **ومن تلك الدراسات:**

١) اعتراضات أبي حيان النحوية علىٰ العكبري في تفسيره " البحر المحيط " من المجلد الأول إلىٰ المجلد الرابع للباحث / عودة يونس عواد الحشاش، إشراف الدكتور عبد الهادي عبدالكريم محمد برهوم ١٤٣٦هـ الجامعة الإسلامية بغزة.

٢) اعتراضات الدماميني النحوية علىٰ المرادي في ضوء شرحيهما للتسهيل من أول الكتاب إلىٰ آخر باب إعمال المصدر، للباحثة ليلىٰ معتوق الشنبري، إشراف الدكتور عبد الهادي فراج ١٤٢٨هـ، جامعة أم القرىٰ.

٣) اعتراضات الرضي علىٰ النحاة في شرح الكافية دراسة نحوية، إعداد الباحث/ حسان محمد علي تايه، إشراف الأستاذ الدكتور/ كرم محمد زرندح، الجامعة الإسلامية بغزة ١٤٣٢هـ.

٤) اعتراضات الشيخ خالد الأزهري علىٰ ابن مالك في كتاب (النبيل إلىٰ نحو التسهيل) إعداد الباحث: محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح، جامعة الأزهر القاهرة.

٥) اعتراضات ابن الحاجب علىٰ النحويين في كتابه "شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب"، للباحث/ محمد رزاق عيدان، إشراف الدكتور/ هاشم جعفر الموسوي.

٦) اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابه (التذييل والتكميل) للباحث / منصور عريف الرحمن، إشراف الدكتور/ عبدالرحمن الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٤هـ.

ومن أهم الصعوبات والعقبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث:

١) قلة مصادر كتب الكوفيين التي يحتاج إليها الباحث في توثيق آرائهم.

٢) بعض الأخطاء الطباعية الموجودة في الكتاب المحقق.

أما المنهج الذي اعتمدته في دراستي فهو المنهج الوصفي القائم علىٰ التحليل، بدءًا بوضع عنوان لكل مسألة، ثم إيراد نص الاعتراض الذي ذكره الشَّنَوَانِي في كتابه، ثم ذكر بيان للاعتراض، توطئة، ثم تناول المسألة بذكر آراء العلماء السابقين واللاحقين المؤيدين والمخالفين للشنواني مع ترجيح ما أراه أقرب للصواب.

التمهيـد

وفيـــــه:

۞ **١- تعريف موجز بالآجرومية وشراحها.**

۞ **٢- تعريف بالشَّنَوَانِي وكتابه .**

۞ **٣- لمحة عن الاعتراض والخلاف النحوي لغة واصطلاحا.**

تمهيـــد

تعد الآجرومية من مصادر النحو ، التي قامت عليها شروح متنوعة، وتصدى لشرحها جهابذة النحويين متعددو المشارب متنوعو الثقافات، فهي من أهم المتون التي لقيت اهتمامًا بالغًا في الدرس النحوي ومن جملة هؤلاء النحاة ناظمها المعروف بابن آجروم وغيره.

أولاً

التعريف بالآجرومية وشراحها

صاحب الآجرومية:

"هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المعروف بابن آجُرُّوم (٦٧٢-٧٢٣) نحوي، اشتهر برسالته (الأجرومية- مطبوع)، وقد عكف علىٰ شرحها كثيرون. وله (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني- مخطوط) مجلدان منه، الأول والثاني لعلهما بخطه، في خزانة الرباط (١٤٦ أوقاف) ويعرف بشرح الشاطبية. وله مصنفات أخرىٰ وأراجيز. مولده ووفاته بفاس"[(١)].

الآجرومية:

تسمىٰ أيضًا: متن الآجُرّومية، المقدمة الآجُرّومية كتاب في علم النحو ألفه ابن آجرّوم، بدأه بالحديث عن الكلام وأنواعه، وتسلسل مع المواضيع بأسلوب ابتكره، سهل المنال للطالبين، يعتبر من أهم متون النحو العربي ولأهمية الآجرومية البالغة فقد تصدىٰ لشرحها جهابذة العلماء والنحاة قديمًا، وتدرس في جلّ جامعات اللغة والشريعة.

اعْتُمِدَ عند أهل العلم وتداولوه بالحفظ والإقراء والتصنيف، وقامت عشرات الشروح والحواشي علىٰ هذا الكتاب الصغير، وهو اللبنة الأولىٰ في هذا الفن العظيم الذي هو النحو.

محتوىٰ الآجرومية:

هذا الكتاب "قسمه ابن آجروم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربعة أقسام: القسم الأول في الكلام والكلمة،

(١) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفىٰ (٨١٧هـ) دار سعد الدين للطباعة، ط: ١، ١٤٢١هـ، (١/ ١٠). و: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن ابن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفىٰ (٩١١هـ) ت: د/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا، ١/ ٢٣٨) و: الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي المتوفىٰ (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط: ١٥، ٢٠٠٢م، (٧/ ٣٣).

والقسم الثاني في الإعراب، والقسم الثالث في الأفعال: رفعًا ونصبًا وجزمًا، والقسم الرابع في الأسماء رفعًا ونصبًا وخفضًا"[١].

وقد جعل لكل مصطلح من مصطلحات النحو بابًا خاصًا به، ثم أتىٰ بالقاعدة عليه دون شرح، وقام بعد ذلك شُراح الآجرومية بشرح وتفصيل وتوضيح هذه القواعد، فمثلاً: في باب المبتدأ والخبر نراه يقول: "المبتدأ: هو الاسم المرفوعُ العاري عن العوامل اللفظية، والخبر: هو الاسم المرفوع المُسنَدُ إليه، نحو قولِكَ: "زيدٌ قائمٌ" "الزيدانِ قائمان" "الزيدونَ قائمون"، والمبتدأ قسمان: ظاهر ومضمر. فالظاهر ما تقدم ذكره"[٢].

وقد احتوت الآجرومية عدة أبواب منها:

- "باب الإعراب
- باب معرفة علامات الإعراب
- باب الأفعال
- باب مرفوعات الأسماء
- باب الفاعل
- باب المفعول الذي لم يُسم فاعله
- باب المبتدأ والخبر
- باب العواملِ الداخلةِ علىٰ المبتدأ والخبر
- باب النَّعتِ- باب العَطفِ
- باب التَّوكيدِ
- باب البَدَلِ
- باب منصوبات الأسماء

(١) ينظر: شرح الآجرومية: سليمان بن عبد العزيز العيوني، أكاديمية نحو، ١٤٣٦هـ، (١٣).

(٢) ينظر: متن الآجرومية: محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، ابن آجُرُّوم، دار الصميعي ١٤١٩هـ، (١٢).

- باب المفعول به
- باب المَصدَرِ
- باب ظرف الزمان وظرف المكان
- باب الحال
- باب التمييز
- باب الاستثناء
- باب لا
- باب المُنادَىٰ
- باب المفعول من أجله
- باب المفعول معه
- باب المخفوضات من الأسماء".[١]

أهم شراحها:

عنى بالآجرومية جمهور من العلماء، وعكفوا علىٰ شرحها، " فكثرت الشروح والحواشى عليها حتىٰ تجاوزت - في حدود ما وقفت عليه - مائتى شرح وحاشية مع ما قام علىٰ تلك الشروح من حواش وتعليقات وما جرىٰ عليه بعض المؤلفين من إعراب أو نظم أو ما بنى عليها من دراسات"[٢] ومن الشروح التي جمعَتْها:

-حاشية الآجرومية، للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم نسخة مُصوّرة.

-التحفة البهية بشرح المقدمة الآجرومية، عبد الحميد هنداوي / ط دار الكتب العلمية.

-أيسر الشروح علىٰ متن الآجرومية، عبد العزيز الحربي / ط دار ابن حزم

(١) ينظر فهرس: متن الآجرومية

(٢) ينظر: مقدمة التحقيق المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية: أبو بكر الشَّنَوَانِي، ت: ميمونة بنت أحمد سعيد الفوتاوي رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٠).

الممتع في شرح الآجرومية، مالك المهذري / تقديم: الشيخ الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ / ط مكتبة صنعاء الأثرية.

-شرح الآجرومية الإمام محمد الصالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ / ط مكتبة الرشد.

-التعليقات الجلية علىٰ شرح المقدمة الآجرومية، شرح: الإمام العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ / تعليقات: أبو أنس / ط دار العقيدة.

-إيضاح المقدمة الآجرومية - الشيخ صالح الأسمري.

-بشرىٰ طلاب العربية بإعراب الآجرومية: خالد الأزهري / ط دار ابن حزم.

-حاشية العلامة أبي النجا علىٰ شرح الشيخ خالد الأزهري علىٰ متن الآجرومية ط مصطفىٰ البابي.

-الدرر المكية في تهذيب الآجرومية، د.محمد باجابر.

-شرح الآجرومية في علم العربية، علي السنهوري / ط دار السلام / مجلدان

-متممة الآجرومية للخطّاب.

-الكواكب الدرية علىٰ متممة الآجرومية لأهدل / ط مؤسسة الكتب الثقافية.

-المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية لأبي بكر الشَّنَوَانِي، موضوع البحث.

ثانيًا

ترجمة الشَّنَوَانِي

هو "الشَّيْخ أَبُو بكر بن إِسْمَاعِيل ابْن القطب الرباني شهَاب الدّين الشَّنَوَانِي من بيت شريف النسب، عريق بالمجد، اشتهر بالشَّنَوَانِي نسبة إلىٰ شنوان، وأيضا الوفائي نسبة إلىٰ أبي الوفاء أخي جده الأكبر، وذكر أن بيت الوفاء أصله من تونس وإنما انتقل إلىٰ مصر.

مولده: ولد في شنَوان وَهِي بَلْدَة بالمنوفية بمصر عام ٩٥٩هـ.

شيوخه: تخرج في القاهرة عن ابن قاسم العبادي والخفاجي، وأخذ عَن: الشهَاب أَحْمد بن حجر الْمَكِّيّ ، وجمال الدّين يُوسُف ابْن زَكَرِيَّا، وَإِبْرَاهِيم بن عبد الرَّحْمَن العلقمي، وَالشَّمْس مُحَمَّد الرَّمْلِيّ، وتفوق وَكَانَ كثير الِاطِّلَاع علىٰ اللُّغَة ومعاني الْأَشْعَار حَافِظًا لمذاهب النُّحَاة والشواهد كثير الْعِنَايَة بهَا حسن الضَّبْط.

تلاميذه: أَخذ النَّاس عَنهُ كثيرًا وَعَلِيهِ تخْرجُوا، وانتهت إِلَيْهِ الرياسة العلمية، ولازمه بعد الشهَاب ابْن قَاسم جلّ تلامذته، وَمِمَّنْ لَازمه وَتخرج بِهِ الشهَاب أَحْمد الغنيمي، وَعلي الْحلَبِي وَابْن أُخْته الشهَاب الخفاجي ، وعامر الشبراوي وسري الدّين الدروري ، ويُوسُف الفيشي ، وَمُحَمّد بن عبد الرَّحْمَن الْحَمَوِيّ ، وَالشَّمْس البابلي وَإِبْرَاهِيم الْمَيْمُونِيّ ، وَغَيرهم من أَكَابِر الْعلمَاء، وابتُلِيَ بالفالج فَمَكثَ فِيهِ سِنِين وَهُوَ لَا يقوم من مَجْلِسه إِلَّا بمساعد وَكَانَت تذْهب الأفاضل إِلَىٰ بَيته وَلَا تَنْصَرِف عَن نَادِيه "[1].

وفاته: "توفي "الشَّنَوَانِي" عقب طلوع شمس يوم الأحد في الثالث من ذي الحجة سنة تسع

(١) ينظر: ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (المتوفىٰ: ١٠٦٩هـ) ت: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسىٰ البابىٰ الحلبىٰ وشركاه ط: ١، ١٣٨٦هـ-(١/ ٣٠١). و: "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" محمد أمين بن فضل الله الحموي الأصل، الدمشقي، دار صادر – بيروت، (١/ ٧٩).

وعشرة بعد الألف، وله من العمر نحو الستين، ودفن بمقبرة المجاورين بالقاهرة"[(١)].

مكانته العلمية:

كان الإمام أبو بكر الشَّنَوَانِي ذا مكانة علمية مرموقة في الثلث الأخير من القرن العاشر الهجري، والعقدين الأولين من القرن الحادي عشر، وقد بلغ علمه عنان السماء، وشهدت له كتب التراجم بهذه المكانة وامتدحه معاصروه، ومن ترجم له وبسط سيرته من المؤرخين، إذ نظروا إليه علىٰ أنه واحد من كبار علماء العربية وشيوخها في زمانه، وأثنوا ثناء عاطرا من حيث الثرة الثقافية التي تمتع بها، وغزارة محصوله العلمي، وشكروا له اجتهاداته التي تنم عن توسع وأصالة وتمكن في النحو والتصريف وغيرهما من علوم العربية، وكانت له اجتهاداتٌ كثيرة في النظر واستقلال في الفكر والتعامل مع القضايا، مع حب وانتماء للتراث النحوي القديم رغم أنه يعد من المتأخرين وسعي دؤوب إلىٰ توضيح نواحيه ومعانيه المختلفة و تبسيط وتقريب متونه ومراجعه إلىٰ الطلاب بكثرة الشروح والتعليقات والحواشي، ذكر عنه صاحب الريحانة كلاما جميلا طويلا لا يتسع المقام لذكره هنا [(٢)].

مؤلفاته وآثاره:

خلف الإمام أبو بكر الشَّنَوَانِي آثاراً زخرت بها المكتبات، ومؤلفاتٍ ملأت الآفاق، عرّفتْ به وكانت سببا في ذيوع صيته في عصره، وتميزه بين أقرانه، وكان له من العلم والفضل ما يجعله متفردا ومتميزا بين معاصريه، ترجم له الكثير من أصحاب التراجم بعبارات تدل أنه علم من أعلام النحو المضيئة في زمنه، ومن هذه المؤلفات:

١- "التحفة البرية في حل ألفاظ الآجرومية: وهو شرح علىٰ الآجرومية، مخطوط.

٢- تعليق الدرة الشَّنَوَانِية علىٰ شرح الآجرومية أو الدرة الشَّنَوَانِية:

وهو اختصار لكتابه الآخر "الفوائد الشَّنَوَانِية" وهو حاشية علىٰ شرح الآجرومية لخالد

---

(١) ينظر: حاشية الشَّنَوَانِي علىٰ شرح مقدمة الإعراب ابن هشام، منشورات دار الكتب الشرقية ط٢ ١٣٧٣هـ.مطبعة النهضة تونس، (١ / ١٩). و: خلاصة الأثر: الحموي (١/ ٨١).

(٢) ينظر: ريحانة الألبا: شهاب الدين الخفاجي (٣٠١-٣٠٨).

الأزهري، مخطوط، وله نسخ كثيرة.

٣- حاشية علىٰ شرح شذور الذهب لابن هشام: ذكره بعض من ترجم للشنواني[١].

٤- حلية أهل الكمال بأجوبة أسئلة الجلال: وهو شرح لكتاب "الأسئلة السبع" لجلال الدين السيوطي، وهو عن حروف المعجم واشتقاق أسمائها، وهو مخطوط.

٥- الدرة البهية علىٰ شرح الأزهرية: وهي حاشية علىٰ شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري.

٦- شرح علىٰ شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل للناصر اللقاني: وهو كتاب في الفقه، ذكره بعض من ترجم له[٢].

٧- الشهاب الهاوي علىٰ عبد الرؤوف المناوي: وهي رسالة رد فيها علىٰ المناوي لما اعترض علىٰ كلام شيخه ابن قاسم العبادي في تعريف الصحابي، وهي مخطوطة [٣].

٨- الطوالع المنيرة علىٰ بسملة عَمِيرة: وهي حاشية في التفسير علىٰ البسملة والحمدلة للشيخ أحمد البرسلي المعروف بالشيخ عميرة، وهي مخطوطة.

٩- فتح مقفل الأمنية في شرح الآجرومية: ذكره إسماعيل البغدادي[٤].

١٠- الفوائد الشَّنَوَانِية علىٰ شرح الآجرومية: وهو حاشية كبرىٰ علىٰ شرح الشيخ خالد للآجرومية، اختصرها بحاشية سماها تعليق الدرة الشَّنَوَانِية، (مخطوطة).

١١- قرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام: وهو شرح لمقدمة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في الكلام علىٰ البسملة والحمدلة. مخطوط.

١٢- المناهل الصافية علىٰ المناهج الكافية في شرح الشافية: محقق في رسالة دكتوراه.

---

(١) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت -لبنان (١/ ٢٣٩)، و: الأعلام (٢/ ٦٢).

(٢) ينظر: الأعلام ٢/ ٦٢.

(٣) ينظر: هدية العارفين ٢٣٩.

(٤) ينظر: السابـــق ٢٣٩.

والمناهج الكافية هو شرح زكريا الأنصاري علىٰ شافية ابن الحاجب.

١٣- منهاج الهدىٰ إلىٰ مجيب الندا: وهي حاشية علىٰ شرح القطر للفاكهي، وهي ناقصة، إلىٰ باب الأسماء الستة.

١٤- المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية: وهو موضوع الدراسة وسوف يتم الحديث عنه بالتفصيل.

١٥- هداية أولي الألباب إلىٰ موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب: وهو حاشية علىٰ موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب لخالد الأزهري.

١٦- هداية السالك إلىٰ تحرير أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك: وهو حاشية علىٰ أوضح المسالك.

١٧- هداية مجيب الندا إلىٰ شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ: وهي حاشية علىٰ شرح قطر الندىٰ لابن هشام."[١]

نبذة عن كتاب المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية:

هو "شرح للآجُرومية، وقد حقق في ثلاث رسائل علمية في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود، وقد حقق الجزء الأول منه الدكتور أحمد بن محمد العضيب في رسالته لنيل درجة الدكتوراه، ١٤٢٨هـ، والجزء الثاني منه قام بتحقيقه الأستاذ عمر يوسف في رسالته لنيل درجة الماجستير، وكان ذلك عام ١٤٣٤هـ. أما الجزء الأخير منه فقامت بتحقيقه الدكتورة ميمونة الفوتاوي في رسالتها لنيل درجة الدكتوراه، وكان ذلك عام ١٤١٦هـ. والتحقيق له نسختان في مكتبة جامعة الملك سعود برقم (٥٠٢)، و(٥٠٣)، ونسخة في مكتبة الملك عبد العزيز العامة برقم (٦٥٦)، ونسخة في جامعة باريس برقم (٤١٣٧)"[٢].

---

(١) ينظر: المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية تحقيق الدكتور/ أحمد العضيب، رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (١٩ -٢٣).

(٢) ينظر: المنهج النحوي لأبي بكر الشَّنَوَانِي من خلال كتابه منهاج الهدىٰ إلىٰ مجيب الندا طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، العدد الثالث والعشرون، الجزء الأول، ١٤٤٠هـ، (١٧٦-١٧٧).

أهمية الكتاب:

قال الدكتور أحمد العضيب المحقق للجزء الأول من الكتاب "يُعدُّ هذا الشرح - يقصد كتاب المواهب الرحمانية -من أوسع شروح الآجرومية، بل إني لم أقف علىٰ شرح من شروحها أوسع منه، وما ذاك إلا لأن الشارح حشد فيه كثيرًا من أقوال النحويين واختلافاتهم ونقولهم وردودهم واعتراضاتهم وأدلتهم العقلية والنقلية، وما يتصل بذلك من مباحث في التفسير والبلاغة والمنطق، ولو اقتصر الشارح علىٰ شرح ألفاظ الآجرومية لسقط من شرحه هذا أكثر من ثلثيه"[(١)].

وقالت الدكتورة ميمونة الفوتاوي عنه: " في هذا الكتاب تراث نحوي أشبه - في نظري - بذلك التراث الذي نقله لنا السيوطي في كتبه، فالكتاب زاخر بالمسائل والنقول والمذاهب والشواهد، ولا غرابة في ذلك فتأخر عصره هيأ لصاحبه فرصة الوقوف علىٰ نتاج النحاة قبله فجمع فأوعىٰ حتىٰ جاء شرحه جامعًا نفائس الفرائد والفوائد"[(٢)]، ولعل القولين السابقين يُنْبِآن عن أن هذا الكتاب يعد منارة يقصده الطالبون، ويهتدي إليه الباحثون، لينهلوا من معينه، ويستخرجوا منه ما يفيدون منه في دراساتهم وبحوثهم.

منهج الاعتراض عند أبي بكر الشَّنَوَانِي في" كتابه المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية":

الذي يتابع الشارح في مناقشة الآراء وعرضه لأقوال العلماء فإنه يلحظ في الغالب وقوفه موقف المحايد، فهو يحاول قدر الإمكان الإصلاح بين الأطراف المتنازعة، ولا يجزم بخطأ هذا أو ذاك، بل تجده يتلمس لكل فريق عذرًا، ليصل في النهاية إلىٰ أنه لا بأس من الأخذ بأحد القولين أو الأقوال، ومن أهم ما تميز به الشارح في كتابه هذا التأدب مع العلماء، والإجلال لهم، حتىٰ وإن اختلف معهم فيما ذهبوا إليه، فهو لا يقلل في كلامه من قدرهم ومكانتهم، وهذا يدل علىٰ نقاء سريرته وبعده عن التجريح والانتقاد.

فعلىٰ الرغم من خلافه مع النحاة إلا أن ذلك لم يمنعه من مدحهم ووصفهم بأوصاف حسنة ومنصفة لهم، ومن ذلك وصفه للرضي بـ"الشيخ" في موضع الخلاف، قال عند حديثه عن

---

(١) ينظر: تحقيق المواهب الرحمانية، أحمد العضيب (١١٤).

(٢) ينظر: تحقيق المواهب الرحمانية ميمونة بنت أحمد سعيد الفوتاوي، (٩).

تعريف "الكلام": ... أن الإفادةَ بالمعنىٰ المذكورِ لا تكونُ إلا معَ الإسناد، وقد صرَّحَ الشيخُ الرضي بأنه جزءٌ للكلامِ، والأظهرُ أنه شرطٌ لتحقُّقِ الكلامِ لا جزء، وإلا لم يكن الكلامُ لفظًا حقيقةً أصلاً "[1].

وخالف ابن هشام في بعض ما نقله من كلامه في بعض المسائل، ومع ذلك أثنىٰ عليه في ختام نقله لنصه، قال: "انتهىٰ بحروفِه، سقناه مع طولِه؛ لنفاستِه وكثرةِ فوائدِه مع الاحتياجِ إليه في إيضاحِ هذا المحلِّ [2]، وبعد هذا الثناء عقَّب الشارح علىٰ بعض كلامه مخالفًا إياه، فقال: "قولُه: إذ يستحيلُ أنْ ينتفيَ الإتيانُ ويوجد الحديثُ، دعوىٰ استحالةِ ذلك ممنوعةٌ؛ لجوازِ أنْ يُعلَّقَ الحديثُ علىٰ انتفاءِ إتيانِ المخاطبِ فَيَتْرُكُ الإتيانَ، لكن يأتي المتكلِّمُ إليه، فإن الحديثَ ممكنٌ حينئذٍ "[3]، وقد لَحظ بعضُ العلماء هذا المنهج الذي اتخذه الشارح من اعتدال وإنصاف في مناقشة الأقوال والآراء، فأثنوا علىٰ صنيعه، ومنهم عبد القادر البغدادي، في قوله: "وَقد اعْترض الشَّنَوَانِي علىٰ الشَّيْخ خَالِد بِأَن بِنَاء الْفِعْل الْمُؤَكّد بالنُّون علىٰ الضَّم معَ وَاو الْجَمَاعَة الذُّكُور لم أَقف علىٰ نَص فِي ذَلِك فَإِن الَّذِي وقفنا عَلَيْهِ بناؤُه مَعَ نون التوكيد وَإِن لم تباشره، وَأما أَن بناءه علىٰ الضَّم مَعَ الواو وعَلىٰ الْكسر مَعَ الْيَاء فَلم نره فِي شَيْء مِمَّا وقفنا عَلَيْهِ. فَإِن كَانَ هُوَ اطلع علىٰ نقل فِي ذَلِك فسمعًا وَطَاعَة وَإِلَّا فَهُوَ مَحل توقف. انْتهىٰ. وَهَذَا نقد جيد" [4].

وقد تنوع أسلوب أبي بكر الشَّنَوَانِي في اعتراضاته فمنها:

-ذكر الرأي والرد عليه بقول أحد العلماء.

-ذكر اعتراض مفترض والرد عليه.

-ذكر رأي لأحد العلماء والاعتراض عليه برأي عالم آخر.

---

(١) المواهب الرحمانية: (١/ ٢٠ _ ٢١).

(٢) السابـــق (١/ ٤٣١).

(٣) السابق (١/ ٤٣١).

(٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، شرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، (١١/ ٤٢٥) .

وهذا ما سنراه واضحًا بين صفحات الدراسة.

ثالثًا

لمحة عن الاعتراض والخلاف النحوي لغةً واصطلاحًا

الخلاف والاعتراض من السمات التي زخرت بها الدراسات النحوية قديما وحديثا ، وهو ظاهرة حضارية تدل علىٰ تنوع الثقافات وتعدد المشارب التي اغترف بها النحويون وسأعرف بهما بإيجاز .

الخلاف لغة:

قال ابن فارس: "الْخَاءُ وَاللَّامُ وَالْفَاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا أَنْ يَجِيءَ شَيْءٌ بَعْدَ شَيْءٍ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَالثَّانِي خِلَافُ قُدَّامٍ، وَالثَّالِثُ التَّغَيُّرُ.

فالأصل في قولهم: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي كَذَا، وَالنَّاسُ خِلْفَةٌ أَيْ مُخْتَلِفُونَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُنَحِّي قَوْلَ صَاحِبِهِ، وَيُقِيمُ نَفْسَهُ مُقَامَ الَّذِي نَحَّاهُ، وهذا معنىٰ قولهم الخلاف ضد الموافقة" [(١)].

الخلاف اصطلاحًا:

وأما الخلاف في الاصطلاح فلم يخرج عن المعنىٰ اللغوي السابق، فنجد الجرجاني يقول عن الخلاف: " منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل" [(٢)].

وقد فرق بعض العلماء بين الخلاف والاختلاف في الاصطلاح، يقول أبو البقاء الكفوي "الِاخْتِلَاف: هُوَ أَن يكون الطَّرِيق مُخْتَلفا وَالْمَقْصُود وَاحِدًا، وَالْخلاف: هُوَ أَن يكون كِلَاهُمَا مُخْتَلفًا، وَالِاخْتِلَاف: مَا يسْتَند إِلَىٰ دَلِيل، وَالْخلاف: مَا لَا يسْتَند إِلَىٰ دَلِيل وَالِاخْتِلَاف من آثَار

(١) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفىٰ: ٣٩٥هـ)ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، (خ ل ف) (٢/ ٢١٣).

(٢) ينظر: التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفىٰ: ٨١٦هـ) ت: جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ط: ١ ١٤٠٣هـ، (١/ ١٠١).

الرَّحْمَة، وَالْخلاف من آثَار الْبِدْعَة "[١].

فإذا جرىٰ الخلاف فيما يسوغُ سمي اختلافًا، وإن جرىٰ فيما لا يسوغُ سمي خلافًا، والتفرقة بين الخلاف والاختلاف بهذا الاصطلاح الذي ذُكر، وغيره، لا تستند إلىٰ دليل لغوي، ولا إلىٰ اصطلاح فقهي، فالخلاف والاختلاف في اللغة ضد الاتفاق، فهما بمعنىٰ واحد، ومادتهما واحدة.

قال المناوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "الاختلاف افتعال من الخلف، وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في أمر من الأمور".[٢]

أما الاعتراض لغة فهو :

مأخوذ من قولهم "اعترض علىٰ خَصْمه: أنكر قولَه أو فعلَه وناقشه فيه.. اعترضت علىٰ الإجراءات المراد اتّخاذها- أطاع بلا اعتراض، تعارض مع كذا: اختلف معه هذا العمل يتعارض مع القانون- سلوكه يتعارض مع أفكاره"[٣].

الاعتراض اصطلاحًا:

هناك الكثير من التعريفات عند النحاة وأهل اللغة لمصطلح الاعتراض

منها قول الزركشي: " اعلم أن كل ما يورده المعترض علىٰ الكلام المستدل يسمىٰ اعتراضًا لأنه اعترض لكلامه ومنعه من الجريان"[٤]، والتعريفات حول الاعتراضات كثيرة جدا، والذي

---

(١) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسىٰ الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفىٰ: ١٠٩٤هـ)، ت: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٩هـ، (١/ ٦١).

(٢) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفىٰ: ١٠٣١هـ): المكتبة التجارية الكبرىٰ- مصر، ط: ١، ١٣٥٦هـ، (١/ ٢٠٩).

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة: د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ، (٢/ ١٤٨١).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن بهادر، الزركشي (ت٧٩٤هـ) دار الكتبىٰ - ط:١، ١٤١٤هـ، (٧/ ٣٢٨).

يتضح لي من هذه التعريفات أنها تشترك في سمة عامة وهي المخالفة.

الفصل الأول

المسائل التي اعترض فيها الشَّنَوَانِي على النحاة جمعًا ودراسةً

وفيـه ثلاثـة مباحـث:

۞ المبـحث الأول: اعتراضاته في المبنيات.

۞ المبحث الثاني: اعتراضاته في المعربات.

۞ المبحث الثالث: اعتراضاته الصرفية .

المبحث الأول

اعتراضاته في المبنيات

وفيـــــه:

١ - الذي بين الاسمية والحرفية .

٢ - أصلية فعل الأمر .

٣- الفصل بين حتىٰ وفعلها .

٤ - الخلاف في معنىٰ الواو الناصبة للفعل.

٥ - إقامة حرف الجر وحده مقام الفاعل.

٦ - إعراب المعطوف بعد (ما) الحجازية .

٧- إعمال "ما" -إذا تكررت- عمل ليس.

٨- امتناع إضافة (إيا) إلىٰ لواحقها .

٩ - اتصال نون الوقاية ب(أفعل) التفضيل .

١٠ - زيادة (ما) قبل عدا وخلا.

١١ - جر (لولا) للضمير المتصل بها .

١- "الذي" بين الاسمية والحرفية

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "ويعلم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقًا - ولو بالإضافة، أو نيتها، أو الإشارة، أو الإضمار، أو العلمية- علىٰ الاسمية، ففي ذكر الألف واللام تنبيه علىٰ جميع ذلك. ويمكن تعميم الألف واللام فتشمل الزائدة والموصولة؛ لأنهما من خواص الأسماء، ولا يرد أنّ الموصولة قد تدخل الفعل لشذوذ دخولها عليه، والمراد دخولٌ لا شذوذ فيه، كما هو المتبادر من إطلاقه، ولا أنّ الزائدة قد تدخل الحرف، وهي "الذي" في رأي من زعمها حرفًا؛ لأنه مردود"[(١)].

البيان:

اعترض أبو بكر الشَّنَوَانِي علىٰ الرأي القائل بأن "الذي" وما بعده قد يقع موصولاً حرفيًّا يؤول بالمصدر، وهو ما حكاه الفارسي عن يونس بن حبيب، وأجازه الفراء وتبعهم ابن مالك[(٢)] وخرجوا علىٰ ذلك قوله -تعالىٰ-: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[التوبة:٦٩] أي: كخوضهم، ومذهب جمهور البصريين منع ذلك.

الدراسة:

الموصولات الحرفية هي: ما أُوِّلَ مع ما يليه بمصدر، ولم يحتجْ إلىٰ عائد، والموصولات الحرفية ستة: ما، وأن، وأنّ، وكي، ولو، والذي[(٣)] والخلاف في "الذي".

والذي: اسم موصول مبهم، وهو مبنيّ معرفة، ولا يتمّ إلا بصلةٍ وعائدٍ، وصلته جملة خبرية

---

(١) ينظر: المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية: الشَّنَوَانِي، ت: د/ أحمد العضيب، ١/ ٥١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي، ت: د/ عبدالرحمن السيد د/ محمد بدوي المختون، هجر للنشر والتوزيع (١/ ٢١٨-٢١٩).

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان ط: ١- ١٤٢١هـ (١/ ١٤٨).

والعائد ضمير له[١]؛ أي: اسم مسماه ومدلوله غير واضح في أيّ جملة[٢].

ولذلك يقال عنه: اسم غامض الدلالة كما ذكر عباس حسن[٣]، وهو محتاج إلىٰ صلة متأخرة عنه مشتملة علىٰ ضمير مطابق له يسمّىٰ العائد[٤].

وهو بهذا القيد يحتاج إلىٰ أمرين:

أحدهما: الصلة، وهي واحد من أربعة أمور؛ أحدها: الجملة، وشرطها: أن تكون خبرية، أي: محتملة للصدق والكذب، والثاني: الظرف، والثالث: الجار والمجرور، وشرطهما: أن يكونا تامَّيْن، والرابع الوصف الصريح؛ أي: الخالص من غلبة الاسمية، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة، نحو "الضارب" و"المضروب" [٥].

والثاني: الضمير العائد من الصلة إلىٰ الموصول، نحو: جاء الذي قام أبوه، وشرطه: أن يكون مطابقًا للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما[٦].

وقد وقع الخلاف بين النحاة في تأويل الاسم الموصول "الذي" مع صلته بمصدر صريح فانقسموا إلىٰ فريقين:

الفريق الأول: ذكر أبو علي الفارسي في الشيرازيات أن أبا الحسن روىٰ عن يونس بن حبيب[٧] أن "الذي" مصدرية مستغنية عن عائد، وجعل من ذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: بدر الدين ابن جماعة ت: د/ محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع (٢٠٨).

(٢) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف: مصر، ط٣ (١/ ٣٤٠)

(٣) ينظر: السابق (١/ ٣٤٠).

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر (١ / ١٦٤).

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع (١٧٤).

(٦) السابق، ١٧٤.

(٧) ينظر: المسائل الشيرازيات: أبو علي الفارسي، ت: د/ حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر ⇦=

ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾[الشورى:٢٣]؛ وأن التقدير في الآية: ذلك تقدير الله، وقال ابن مالك أيضًا: "حاصل كلام أبي عليّ أنّ "الذي" علىٰ ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها. وهذا المذهب أيضًا هو مذهب الفراء رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الصحيح، وبه أقول"[(١)]، وقال ابن هشام كذلك في مغنيه: "فَأَمّا وُقُوع "الَّذِي" مَصْدَرِيَّة؛ فَقَالَ بِهِ يُونُس وَالْفراء والفارسي، وارتضاه ابْن خروف وَابْن مَالك، وَجعلُوا مِنْهُ ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى:٢٣]، ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[التوبة:٦٩][(٢)]، وحكي عن الفرّاء[(٣)] أنه سمع بعض العرب تقول: أبوك بالجارية الذي يكفل، وبالجارية ما تكفل، والمعنىٰ: أبوك بالجارية كفالته، وهذا صريح في ورود "الذي" مصدرية[(٤)]. فالمعنىٰ واحد في كلتا الحالتين.

ومن هذا نستنتج أمرين اثنين:

١- أنّ ابن مالك يُقِرّ ما ذهب إليه يونس بن حبيب والفراء، وما ارتضاه ابن خروف.

٢- أنّ "الذي" إذا أُوِّلَ بمصدر فهو ليس اسمًا، وإنما حرف علىٰ رأي هذا الفريق مستدلين علىٰ صواب رأيهم؛ إذ خرّج يونس قوله تعالىٰ: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ [التوبة:٦٩]؛ أي: خضتم كخوضهم، وذكر الفراء في الآية السابقة قوله أي: كخوضهم الذي خاضوا[(٥)]. وفسر ابن السراج

= والتوزيع، ط١: ١٤٢٤هـ (١/ ٦٠٢). و: شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرىٰ، ط١ (١/ ٢٦٦). و: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة (٢/ ٩٩٦).

(١) شرح التسهيل: ابن مالك: ١/ ٢١٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ت: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥ (١/ ٧٠٩).

(٣) ينظر رأي الفراء في: شرح التسهيل: ١/ ٢١٩. و: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٩٩٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٦. و: المساعد في تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، ت: محمد كامل بركات، دار المدني للنشر والتوزيع جدة، ١٤٠٥هـ (١/ ١٦٦-١٦٧).

(٥) ينظر معاني القرآن: أبو زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء، دار الكتب بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ (١ / ٤٤٦).

مذهبه بأن التأويل عنده: كالخوض الذي خاضوا، أو كخوضهم[١].

وقال الفارسي في المسائل الشيرازيات: "فأما قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة:٦٩]؛ فيجيء على قياس قول يونس أن يكون التقدير: وخضتم كخوضهم، فلا يعود إلى "الذي" شيء، وهو قول البغداديين، ويتأوله على أن المعنى: وخضتم خوضًا كالخوض الذي خاضوه، فالعائد إلى "الذي" محذوف من الصلة"[٢].

ولم يكتفِ ابن مالك بالتأييد، وإنما ساق عددًا من الشواهد ليدلل بها على جواز هذا المذهب، فقال: "وأجاز الفراء في قوله -تعالى-: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٥٤]؛ أن يكون "الذي" مصدرية، والتقدير: تمامًا على إحسانه؛ أي: إحسان موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

وذكر كذلك على ورود "الذي" مصدرية قول عبدالله بن رواحة:

فثبّت الله ما أتاك من حَسَنٍ ... تثبيت موسى ونصرًا كالذي نصروا[٣]

أي: ونصرًا كنصرهم"[٤]، ومنه قول ذي الرمة:

أتقْرحُ أكبادُ المحبين كالذي ... كما كَبدي من حُبِّ مَيَّةَ تقْرَحُ[٥]

الفريق الثاني: مذهب جمهور البصريين وأبي حيّان وتبعهم الشَّنَوَانِي ، وقد استدل الشَّنَوَانِي بأنّ الألف واللام من خواص الأسماء، وإن دخلت على الفعل فهي الموصولة[٦]، وهي

---

(١) ينظر: الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ (١/ ١٦٢).

(٢) المسائل الشيرازيات (١/ ٦٠٢ - ٦٠٣).

(٣) البيت من البسيط نُسِبَ لعبد الله بن رواحة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ قاله بعد أن ودَّع النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو ذاهب إلى مؤتة؛ "ينظر: ديوان عبدالله بن رواحة، د: وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١هـ (٩٤).

(٤) شرح التسهيل، ١/ ٢١٩.

(٥) البيت من الطويل ينظر: ديوان ذي الرمة، شرحه أحمد حسن، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٥هـ (٤٨).

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن ⇦=

من الشواذ؛ فليست قاعدة تعمّم.

وعلىٰ مذهب الفريق الثاني فقد أسقطوا "الذي" من الموصولات الحرفية، وأما قوله - تعالىٰ -: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة:٦٩]؛ فأجابوا عنه بما يلي:

أولاً: أن المعنىٰ: وخضتم خوضًا كخوض الذين خاضوا، فحُذفت النونُ تخفيفًا، أو وقع المفردُ موقعَ الجمع. فحُذِفَ المصدرُ الموصوفُ والمضافُ إلىٰ الموصول، وعائدُ الموصول تقديرُه: خاضوه، والأصلُ: خاضوا فيه؛ لأنه يتعدَّىٰ بـ"في" فاتُّسِعَ فيه، فَحُذِفَ الجارُّ فاتصل الضميرُ بالفعل فساغ حَذْفُه.

ثانياً: أنَّ "الذي" صفةٌ لمفردٍ مُفْهِمٍ للجمع؛ أي: وخضتم خوضًا كخوضِ الفوج الذي خاضُوا، أو الفريق الذي خاضوا.

ثالثا: أنَّ "الذي" من صفةِ المصدرِ، والتقدير: وخضتم خوضًا كالخوضِ الذي خاضوه. وعلىٰ هذا فالعائدُ منصوب من غير وساطةِ حرفِ جرّ.

قال السمين: "وهذا الوجهُ ينبغي أن يكونَ هو الراجح؛ إذ لا محذورَ فيه"[(١)].

رابعا: أنه أوقع الذي علىٰ الجمع[(٢)]؛ كقول الشاعر:

وإنَّ الذي حانتْ بفلجٍ دماؤُهم هُمُ القوم كل القوم يا أم خالد[(٣)]

وهذا معروف مشهور عن العرب؛ حيث استعملوا كلمات كثيرة في اللفظ مفرد ومعناها

= عليّ المرادي المصري المالكي ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: ١، ١٤٢٨هـ (٤١٧-٤١٨).

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق (٦/ ٨٣-٨٤).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ (١٨٧). و: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري (١/ ١٤٩).

(٣) البيت من الطويل للأشهب بن رميلة، ينظر: شعراء أمويون: د/ حمود بن نوري القيسي، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٥هـ (٢٣١).

الجمع مثل قوم وماء.

والخامس: استشكل اللقاني القول بأن "الذي" موصول حرفي باقترانه بأل؛ لأنه يختص بالأسماء [1].

الترجيـــــح:

يترجح عندي مما سبق أنّ قول يونس والفراء والفارسي وابن مالك، والذي ارتضاه ابن خروف أنّ "الذي" حرف مصدريّ يؤول بمصدر أقربُ للصواب؛ لأنهم دعموا أدلتهم بالسماع، ودللوا علىٰ ذلك.

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَم

(١) ينظر: حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفىٰ: ١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- الأولىٰ ١٤١٧هـ-١٩٩٧م (١/ ٢٥٤).

٢- أصلية فعل الأمر

نص الاعتـــــراض:

قال الشَّنَوَانِي: ""الأفعال ثلاثة" أي: ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين، وقسمان عند غيرهم بإسقاط الأمر بناء علىٰ أنّه مأخوذ من المضارع، وأنّه معرب جزمًا بلام الأمر مقدّرة، وأن أصل "اضرب": لتضرب، حذفت اللام تخفيفًا لكثرة استعماله، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع الصحيح اللام المرفوع حالة الوقف، وحملوا ما لا لبس فيه علىٰ ما فيه لبس طردًا للباب، وليس بالوجه؛ لأنّ إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار"[١].

البيـــــان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ الرأي القائل بإسقاط فعل الأمر من الأفعال بناءً علىٰ أنّه مأخوذ من المضارع، وأنّه معرب جزمًا بلام الأمر المقدرة ، وهذا قول الكوفيين، والأخفش، وابن هشام ، ووجه اعتراضه أن إضمار الجازم ضعيف مثل إضمار الجار.

الدراســـــة:

الأمر: قول القائل لمن دونه: افعل ، والأمر الحاضر: هو ما يطلب به الفعل من الفاعل الحاضر، ولذا يسمىٰ به، ويقال له: الأمر بالصيغة ' هو ما دلّ علىٰ حدث يطلب حصوله بعد زمن التكلم[٢]، ويستعمل في الأمر العام الشايع بغير حروف المضارعة، نحو: افعلْ، وعلىٰ هذا عامة ما في التنزيل من هذا النحو، وما في سائر الكلام نثره، ونظمه[٣]، ووقع الخلاف بين النحويين في حقيقة فعل الأمر، فانقسموا إلىٰ فريقين:

---

(١) المواهب الرحمانية: (١/ ٣١٣).

(٢) ينظر: التعريفات : الجرجاني (١/ ٣٧) ، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، محمد بن آب القلاوي الشنقيطي، شرح فضيلة الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة (١/ ٢٣٠).

(٣) المسائل العضديات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، =⇦

الفريق الأول: عامة الكوفيين[(١)]؛ إذ قالوا: إنّه معرب مجزوم بإضمار لام الأمر فيه، واحتجوا لذلك بما يلي[(٢)]:

١- القياس علىٰ فعل الغائب، ومجيئه باللام علىٰ الأصل للمواجه: فالأصل فيه "لتفعلْ"، كقولهم في الأمر الغائب "ليفعل"، وعلىٰ ذلك قوله -تعالىٰ-: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس:٥٨]؛ في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القرّاء[(٣)]، إلا أنّه لمَّا كَثُر استعماله استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف، ومن ذلك قول الشاعر:

محمد تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالاَ[(٤)]

أي أن الأصل فيها: لتفد، وقال الآخر:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حُرَّ الوجه أو يبك من بكى[(٥)]

= ط١، ١٤٠٦هـ (١٨٣).

(١) ينظر: معاني القرآن: الفراء (١/ ٤٦٩-٤٧٠). و: المقتضب: صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: د. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ (٢/ ٣). و: الأصول في النحو: ابن السراج (٢/ ١٧٤). و: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ، مسألة (٧٢)(٢/ ٤٢٧)و: شرح المفصل: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ت: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ (٤/ ٢٩٣). و: اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين البغدادي العكبري، ت: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ (٣٣٣- ٣٣٤). و: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام: (١/ ٣٠٠)..

(٢) ينظر: الإنصاف: الأنباري (٢/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٣) هي قراءة أُبي بن كعب مسندة عن النبي -صلىٰ الله عليه وسلم-، ينظر النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، راجعه: عليّ محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (٢ / ٢٨٥).

(٤) البيت من الوافر، استشهد به سيبويه في الكتاب (٣/ ٨)، والمبرد في المقتضب (٢/ ١٣٠)، وغيرهم، واختلفوا في نسبته.

(٥) البيت من الرجز غير منسوب لأحدٍ، استشهد به سيبويه في الكتاب (٣/ ٩)، والمبرد في المقتضب (٢/ ١٣٠).

أي: وليبك، وَالْجَوَاب حول هذين البيتين أن الْفِعْل لم يُوجَد فِيهِ عِلّة الْإِعْرَاب؛ لِأَن عِلّة إعرابه إِمَّا أصل أَو شبه، وَكِلَاهُمَا غير موجود.

٢- الحمل علىٰ فعل النهي، ففعل النهي مجزوم، نحو: "لا تفعلْ"، فكذلك فعل الأمر، نحو: "افعلْ"؛ لأنّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء علىٰ ضده كما يحملونه علىٰ نظيره.

٣- معاملة آخره معاملة المجزوم؛ إذ تقول في المعتل "اغزُ، ارمِ، واخشَ"؛ فتحذف الواو والياء والألف كما تقول: "لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ" بحذف حرف العلة، فدلَّ علىٰ أنّ الأمر مجزوم بلام مقدرة.

٤- أن "نزال" و"دراك"، وما شابهها من أسماء الفعل بُنِيَتْ لتضمّنها معنىٰ الأمر، وأن أصلها "لتنزل"، وقد نُقِلَ عن الأخفش[(١)] موافقته للكوفيين فيما ذهبوا إليه؛ رغم أن ابن مالك ذكر موافقته لسيبويه في نفس الموضع في النص، ووافقهم ابن هشام، واحتجّ بحجَجهم وزاد عليها[(٢)]. وممن ووافق الكوفيين أيضًا أبو بكر ابن الأنباري[(٣)] وابن الخشاب[(٤)]، وغيرهم.

الفريق الثاني: ذهب هذا الفريق إلىٰ أنّ الفعل ثلاثة أقسام، فعل الأمر مبني علىٰ الوقف غير معرب، وهذا مذهب جمهور البصريين[(٥)]؛ قال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضىٰ، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "، وذكر المبرد[(٦)] أن قول الكوفيين يبطل كذلك، وذكر أدلة علىٰ فساد رأيهم، سأوردها في حجج البصريين التي

(١) شرح التسهيل: ابن مالك (٤/ ٦٢).

(٢) مغني اللبيب: ابن هشام (١/ ٣٠٠-٣٠١).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، ت: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دمشق ١٣٩١هـ (١/ ٢٢٢-٢٢٦).

(٤) المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب ت: علي حيدر دمشق، ١٣٩٢هـ- (١/ ١٠٤-١٠٥).

(٥) ينظر: الكتاب سيبويه (١/ ١٢)، والإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٧٢).

(٦) ينظر: المقتضب: المبرد (٢/ ١٢٩-١٣١).

احتجوا بها علىٰ الكوفيين، وتبع الشَّنَوَانِي البصريين في هذا الرأي الذين احتجوا بحجج أهمها[1]:

١- إن فعل الأمر لم يوجد فيه علة الإعراب؛ لأن علة إعرابه إما أصل أو شبه، وكلاهما غير موجود، وأن كونه أمرًا لم يوجب إعرابه بل الموجب لإعراب الفعل الشبه بالاسم، والشبه بالاسم كان بحرف المضارعة، والفعل بنفسه ليس بأمر، بل الأمر حاصل باللام، أما في الأمر فهو قائم بنفسه، فالأمر نحو "قم" و"بع"؛ فعندما منعت علة الأصل فلا جامع بينهما.

٢- ما ذكره الكوفيون أن حرف المضارعة محذوف كلامٌ في غاية السقوط؛ لأن الحذف لا يُوجب تغيير الصيغة، بل يحذف ما يحذف، ويبقىٰ ما يبقىٰ علىٰ حاله كقولك: ارم، فإن الأصل الياء، ولما حُذفت بقي ما كان علىٰ ما كان عليه.

٣- الجزم في الفعل المضارع باللام، وإذا حُذف الجازم لا يبقىٰ عمله، كما هو الحال مع الجار؛ فإنه لا يعمل إذا حُذِفَ مع أنه أقوىٰ إلا شذوذا ؛ كونه من عوامل الأسماء، فكيف بالأضعف؟

٤- أنّ إعراب الأفعال محمول علىٰ إعراب الأسماء، وعوامل الأفعال باتفاق من الجميع أضعف من عوامل الأسماء، وأضعفُ إعراب الأسماءِ الخفضُ؛ لأنّه لا يتصرف المخفوض تصرف المرفوع والمنصوب؛ لأنّ الخافض لا يفارق مخفوضه كما يفارق الرافع والناصب المنصوبَ والمرفوعَ؛ ولهذا كان إضمار الجار غير جائز، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وهو أضعف من الجرّ؛ فلما كان إضمار الجار في الأسماء لا يجوز، كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الجار أشد امتناعًا.

أما في الشعر فهو علىٰ الخبر لا علىٰ الأمر، إلا أنه حذف الياء من آخر الفعل للضرورة الشعرية، والأصل "تفدي" و"يبكي"، كما أنه هنا حذف اللام، وبقي حرف المضارعة ولم تتغير صيغة الفعل بخلاف فعل الأمر.

---

(١) ينظر: الأصول: ابن السراج (٢/ ١٧٤). و: كتاب اللامات: أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي، ت: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ (٩٥). و: شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، ت: فواز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ (٢/ ٣٠٧).

ويرد الشَّنَوَانِي قول الكسائي بقوله: "بأنّه خلف من القول؛ لأنّ حرف المضارعة هو علة الإعراب عنده، وهو منتفٍ، فيجب انتفاء الإعراب علىٰ قياس الاسم، بل هو أجدر كما لا يخفىٰ"[(١)].

وبهذا يستدلّ الشَّنَوَانِي علىٰ صحة رأيه؛ لأنّ الفعل المضارع في أوله حرف المضارعة الذي أوجب مشابهته للاسم، فاستحق الإعراب، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل مشابهة الاسم، فاستحق ألا يُعرَب، وأن يبقىٰ علىٰ أصله في البناء[(٢)].

الترجيـــــح:

والذي يترجح عند الباحث أن اعتراض الشَّنَوَانِي علىٰ الكوفيين والأخفش وابن هشام ومن وافقهم صوابٌ، ومذهب البصريين هو الصحيح؛ لأنه ليس فيه تقدير لعامل محذوف، وحذف حرف العلة للبناء وليس للإعراب، وحذف الجازم مع بقاء عمله ضعيف مثل الجار، وأدلة الكوفيين ردها البصريون ، وما لا يحتاج إلىٰ تقدير أولىٰ مما يحتاج إليه.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) المواهب الرحمانية (١/ ٣١٣ -٣١٤).

(٢) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٣٥).

٣- الفصل بين حتى وفعلها

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "ومن أحكام "حتىٰ" أنّها لا يُفصَل بينها وبين الفعل بشيءٍ، وحُكي عن جماعة جواز الفصل بالظرف، والشرط الماضي، والجار والمجرور. وقال السيوطي في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع"[١]: "حتىٰ" هي الناصبة، و"ما" نافية، ولفظ "يكون" منصوب بـ "حتىٰ"، و"ما" غير مانعة لها من العمل، وقول بعضهم: إنّ "ما" كافة، و"يكون" بالرفع فيه نظر" [٢].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي من قال[٣] بأنّ "ما" إذا جاءت بعد حتىٰ تكون كافة عن العمل، وأنّ الفعل يكون مرفوعًا بعدها.

الدراسة:

يُنصب الفعل المضارع "بأن لازمة الإضمار بعد حتىٰ، وذلك في قولك "سرت حتىٰ أدخلها" وكأنك تقول سرت إلىٰ أن أدخلها، وهذا قول سيبويه[٤] وغيره من البصريين[٥]، فـ"حتىٰ" عندهم جارة للاسم، والنصب بأن مقدرة للفعل، وأجازوا الرفع، وقال الكسائي وغيره

---

(١) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، حديث رقم (٢٦٤٣)، دار إحياء التراث العربي - بيروت (٤/ ٢٠٣٦).

(٢) المواهب الرحمانية (١/ ٤١٤).

(٣) ينظر: كتاب الجمل في النحو: المنسوب الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٠٥هـ (٣٠٧- ٣٠٨).

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٦- ١٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٣٤-١٣٧). و: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٨٩) المسألة رقم ٨٣، و شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٢٣-٢٤). و: المساعد في تسهيل الفوائد: ابن عقيل (٣/ ٧٩).

من الكوفيين: إنّ "حتىٰ" ناصبة بنفسها، وإذا جرت الاسم بعدها فيكون بإضمار "إلىٰ"، ويجوز عندهم إظهارها.

واحتج الكوفيون بأن سبب كونها الناصبة هو أنَّ "أنْ" لا تظهر معها غالبًا؛ فصارت بدلاً منها. وعدَّ العكبري رأيهم فاسدًا؛ لأن "حتىٰ" حرف جر بمعنىٰ "إلىٰ"، وبمعنىٰ اللام، وليست بدلاً من "أن"[(١)].

وتأتي "حتىٰ" في الأسماء علىٰ ثلاثة أنواع[(٢)]:

١- جارة نَحْو قَوْلك قُمْت حَتَّىٰ اللَّيْل، وقوله -تعالىٰ-: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر:٥].

٢- عاطفة؛ بشرطين: أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه أو كبعضه. مثل: أكلتُ السمكةَ حتىٰ رأسَها.

٣- ابتدائية: إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به، وتدخل علىٰ الجملة الاسمية كقول الشاعر:

فما زالتِ القتلى تمجُّ دماءَها ... بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ[(٣)]

وأما في الأفعال فـ"حتىٰ": حرف يأتي بمعنىٰ "إلىٰ أن" للغاية، ويسبق الماضي أو المضارع، وينصب المضارع بعد حتىٰ ، ومثال دخولها علىٰ الماضي: انتظر الطلاب حتىٰ خرج الأستاذ، ومثال دخولها علىٰ المضارع قوله -تعالىٰ-: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه:٩١]، وتأتي "حتىٰ" حرفا بمعنىٰ "كي" إذا وقعت قبل المضارع الدالّ علىٰ الاستقبال وتفيد

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤١٦هـ (٢/ ٤٤-٤٥).

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ابن السراج ١/ ٤٣٩ . و علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، ت: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد -الرياض، ط: ، ١٤٢٠هـ (١/ ٣١٧). و الجنىٰ الداني في حروف المعاني: صنعة الحسن بن قاسم المرادي، ت: فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١: ١٤١٣هـ (١/ ٥٤٢). و منازل الحروف: عليّ بن عيسىٰ بن علي بن عبدالله أبو الحسين الرماني المعتزلي، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان (١/ ٤٨-٤٩).

(٣) البيت من الطويل، ينظر: الجمل في النحو للخليل (١/ ٢٠٦). الجنىٰ الداني (٥٥٢) ومغني اللبيب (١/ ١٧٣).

التعليل نحو: وقف الطالب حتىٰ يستمع إلىٰ معلمه، وقوله -تعالىٰ-: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة:٢١٧]، وزاد ابن مالك في شرح التسهيل[(١)] أن "حتىٰ" الناصبة للمضارع يمكن أن تأتي بمعنىٰ "إلا" الاستثنائية، وخرج عليه قول الشاعر:

لـيسَ العطـاءُ مـن الفضـولِ سماحـةً حتـى تجـودَ ومـا لـديكَ قليـلُ[(٢)]

و"ما" الكافّة: فهي نوع من أنواع "ما" الزائدة، تدخل علىٰ: إنّ وأخواتها فتكفّها عن العمل، وأحرف الجرّ "ربّ، وفي، وكاف التشبيه"؛ فتكفّها عن الجرّ، والأفعال مثل: كثر، وقلّ، شدّ، فتكفها عن طلب الفاعل[(٣)].

وأما المضارع بعد "حتىٰ" فله حالات[(٤)]:

النصب: ويكون بفتحة ظاهرة كنصب "يرجع" في قوله -تعالىٰ-: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه:٩١]، أو بالفتحة المقدرة كنصب "يرىٰ" في قوله -تعالىٰ-: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة:٥٥]، أو بحذف النون كنصب "يخوضوا" في قوله -تعالىٰ-: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾ [النساء:١٤٠]، ويُشترط في نصب المضارع بعدها أن يكون للمستقبل، فإن كان الاستقبال علىٰ سبيل الحقيقة بأن كان بالنسبة إلىٰ زمن التكلم فالنصب واجب نحو: لأسيرنَّ حتىٰ أدخلَ المدينة، وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلىٰ ما قبلها فالنصب جائز، قال -تعالىٰ-: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة:٢١٤]؛ حيث قرأ نافع برفع "يقول"[(٥)] علىٰ أنه حال، وقرأ غيره بالنصب[(٦)] وجوبا علىٰ تأويله بالمستقبل.

- (١) ينظر: شرح التسهيل (٤/ ٢٣- ٢٤).

(٢) البيت من الكامل للمقنع الكندي. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٢٤)، ومغني اللبيب (١٦٩).

(٣) ينظر: موسوعة علوم العربية، ٢٠-٢١.

(٤) ينظر: شرح التصريح علىٰ التوضيح: الأزهري (٢/ ٣٧٣-٣٧٤)، و: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ط١، ١٣٧٥هـ (٣/ ٥٦٠-٥٦١).

(٥) قرأ نافع وحده برفع "يقول" في هذه الآية ينظر: السبعة في القراءات: أحمد بن موسىٰ بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي تحقيق: شوقي ضيف: دار المعارف - مصر ط: ٢، ١٤٠٠هـ (١/ ١٨١).

(٦) قرأ الباقون بنصب " يقول " ينظر: السابق (١/ ١٨١).

الرفع: ويشترط لرفع المضارع بعد "حتىٰ" ثلاثة شروط [(١)]:

١- أن يكون حالاً حقيقةً أو تأويلاً، فالحقيقة نحو: سرت حتىٰ أدخلُ المدينة، إذا قلت ذلك وقت الدخول "والرفع هنا واجب"، والتأويل نحو قراءة نافع "حتىٰ يقولُ الرسول" برفع الفعل؛ حيث إن الرفع هنا جائز، لاحتمال تحقق وقت الزلزلة .

٢- أن يكون مسببًا عما قبلها، فلا يجوز الرفع في نحو: لأسيرن حتىٰ تطلع الشمس؛ لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، ولا في نحو: ما سرت حتىٰ أدخل المدينة؛ لأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، ولا في نحو: أسرت حتىٰ تدخلها؟ لأن السبب لم يتحقق.

٣- أن يكون المضارع فضلة، فيجب النصب، نحو: سيري حتىٰ أدخلَها، وفي نحو: كان سيري أمسِ حتىٰ أدخلها إن جعلت "كان" ناقصة ولم تقدر الظرف خبرًا.

واختلف النحويون في جواز الفصل بين حتىٰ والمنصوب بعدها، فانقسموا إلىٰ فريقين:

الأول: لا يجيز الفصل بين حتىٰ والمنصوب بعدها[(٢)].

الثاني: جواز الفصل بالتفصيل الآتي:

أجاز الكوفيون القائلون بأن "حتىٰ" ناصبة بنفسها الفصل بينها وبين المضارع المنصوب علىٰ سبيل التوكيد نحو: لأسيرنَّ حتىٰ أنْ أصبح القادسيّة[(٣)].

وأجاز الأخفش الفصل بالشرط، نحو: انتظر حتىٰ إن قُسِمَ شيءٌ تأخذ، والتقدير: حتىٰ تأخذَ إن قُسِم شيء[(٤)]، ويجوز رفع "تأخذ" هنا أيضًا ؛لأن فعل الشرط ماضٍ، ولو قلت: حتىٰ إن يقسم وجب الجزم في "تأخذ"؛ لأن الإعمال والإلغاء لا يجتمعان، أي: إعماله في الشرط وإلغاؤه عن الجزاء.

وعدَّ ابن السراج الفصل قبيحًا، لكنه استسهله في الظرف نحو: (سكتَ حتىٰ إذا أردنا أن

---

(١) انظر: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (٣/ ٥٦١). و النحو الوافي (٤/ ٣٣٩- ٣٤٤).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي (٤/ ١٦٦٧).

(٣) ينظر: السابق (٤/ ١٦٦٢- ١٦٦٧).

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج (٢/ ١٦٥). و: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٦٧).

نقوم يقول، ونحو: أقِم حتىٰ متىٰ أكلنا تأكل؛ حيث إن الفصل علىٰ قبحه أسهل من الفصل بالحرف "أن"[(١)].

وأجاز هشام الفصل بالقسم مثل: حتىٰ والله آتيَكَ وبالجار والمجرور نحو: أصبرُ حتىٰ إليكَ يجتمعَ الناسُ، ومع ذلك جعل الرفع هو الأصح[(٢)].

قال السيوطي في إعراب الحديث السابق: "حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع"(حتىٰ) هي الناصبة، و"ما" نافية، ولفظ "يكون" منصوب بـ"حتىٰ"، و"ما" غير مانعة لها من العمل"[(٣)].

الترجيـــــح:

هذا وأرىٰ أنّه كما يجوز الفصل بين كي ومعمولها بـ"لا" النافية، و"ما" الزائدة، فكذلك يجوز الفصل - أيضًا - بين حتىٰ ومعمولها بـ"ما" الزائدة ومما سبق يترجح عند الباحث أنّ اعتراض الشَّنَوَانِي هو الأصوب ؛ لأن ما ذهب إليه قد وافق بعض أئمة النحو الذين سبقوه، وأنّه جائز في اللغة.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَم

(١) ينظر: الأصول لابن السراج (٢/ ١٦٦).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: أبو حيان (٤/ ١٦٦٧-١٦٦٨) و: المساعد (٣/ ٨٤).

(٣) ينظر: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: جلال الدين السيوطي، ت: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ (٢/ ٨٤).

٤- الخلاف في عامل النصب بعد واو المعية

نص الاعتـــــراض:

قال الشَّنَوَانِي: "والمراد بالواو: الواو المفيدة للمعيّة، "أي: مع العطف كما سيأتي"، وهي التي قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد؛ فخرج التي لمجرد العطف، والاستئنافية، كما في: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" إن جزمت "تشرب" أو رفعته. ويؤخذ من قولهم: "المفيدة للمعية"- أي: التي قصد بها المعية - أن النصب بعد الواو ليس علىٰ معناه بعد الفاء. وقولهم: "تقع الواو في جواب كذا وكذا" تجوّز ظاهر. زعم بعضهم أن النصب بعدها علىٰ معنىٰ الجواب، وليس بصحيح، نبّه علىٰ ذلك المرادي، ولا يجوز في كلام المصنف إن رفع "الواو" بالعطف علىٰ "أن"" [(١)].

البيـــــان:

أورد ثعلب رأيًا في قوله -تعالىٰ-: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام:٢٧]؛ فقال: "إن من نصب الفعل علىٰ أن الواو حرف جواب"[(٢)]، وقد اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ هذا القول لثعلب بقوله: وليس بصحيح.

الدراســـــة:

واو المعيّة: هي التي تفيد معنىٰ "مع"، وقيل هي التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنىٰ "مَعَ" تُفيد المصاحبةَ، وهي حرف نصب يُنصب بعده الفعل المضارع، بشرط أن يتقدم عليه نفي أو طلب، فـ"واو المعيّة": هي التي تدلّ علىٰ المصاحبة، وتفيد حصول ما قبلها وما بعدها في وقتٍ واحدٍ[(٣)].

---

(١) المواهب الرحمانية (١ / ٤٢٥-٤٢٦).

(٢) ينظر: مجالس ثعلب، أحمد بن يحيىٰ بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب تحقيق: عبد السلام محمد هارون- دار المعارف، مصر- ط: ٢ (١/ ٥٨٢).

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري ⇦=

وينصب المضارع بعد واو المعية بـ"أن" مضمرة وجوبًا في موضعين[(١)]:

الأول: أن تكون مسبوقة بنفي محض، نحو: قوله -تعالىٰ-: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران:١٤٢].

الثاني: أن تكون مسبوقة بطلب محض - أمر، نهي، استفهام، تمنٍّ- نحو: قول الشاعر:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلْتَ عظيمُ[(٢)]

فاعتراض الشَّنَوَانِي هنا علىٰ تحديد النصب بعد واو المعية؛ أنه علىٰ معنىٰ الجواب، وعليه؛ لا يكون معنىٰ الجواب موجودًا في واو المعية، ولا يصح قياسها علىٰ فاء الجزاء أيضًا؛ لأنها هي ما تنصب الفعل المضارع عند الكوفيين، والفرق بينهما واضح، فعلىٰ حين تعني الأولىٰ التلازم؛ فإن الأخرىٰ تعني الجزاء، والجزاء تبع، والتلازم ليس بتبع بل هو توافق في الحدث زمانه وحدثيته.

ومذهب النحويين رفض أن يكون النصب بعد واو المعية علىٰ معنىٰ الجواب أو الجزاء، وهو طريق الجمهور، ومن هذا يُعلم أن قول النحويين: تقع الواو في جواب كذا مجاز؛ فإذا كانت بمعنىٰ مع، لم ينعقد من الكلام شرط وجزاء، وهذا بخلاف الفاء؛ وهذا هو طريق الجمهور؛ وزعم بعض النحويين أن النصب بعد الواو علىٰ معنىٰ الجواب، وتكلف ذلك فقال: معنىٰ: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن: إن أكلت فلا تشرب، وإن شربت فلا تأكل؛ والتقدير: إن لم تأكل، فاشرب[(٣)].

وجمهور النحاة علىٰ أن الناصب يكمن في أن المضمرة وجوبًا قبل واو الإتباع والتلازم، وليس الجواب والجزاء.

= القاهري الشافعي، ت: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: ١، ١٤٢٣هـ (٢/ ٥٣٥).

(١) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام (٤/ ١٧٧ - ١٩١). و: شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار التراث- القاهرة، - ط: ٢٠، ١٤٠٠هـ (٤/ ١٤-١٧).

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي من الكامل وهو في ديوانه (٤٠٤) وهو من شواهد سيبويه الكتاب (٣/ ٤٢).

(٣) ينظر: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد: (٣/ ٩٥).

وفيما يبدو أن العكبري ممن رأىٰ أن النصب بعد الواو يكون علىٰ معنىٰ الجواب، فقد نقل هذا الرأي ولم يعلق عليه، وسكوته عن نقد هذا الرأي يفيد ميله إليه، فقد قال: "والواو التي تُضمر بعدها أن بمعنىٰ الجمع يقال هي بمعنىٰ الجواب؛ لأن المعنىٰ إذا أكلت السمك فلا تشرب اللبن، وإن شربت اللبن فلا تأكل السمك " (١).

ويسمونها واو الجمع؛ لأنها تجمع بين معنىٰ الفعلين، وتضمر معها أن الناصبة لزومًا، وهي إذ تقع موقع الجمع تميّز في تقدير موضعها.

وقد اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ من نصب الفعل بعد الواو علىٰ معنىٰ الجواب، وأيد قول المرادي: "قد علم أنّ النصب بعد الواو ليس علىٰ معنىٰ النصب بعد الفاء، وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوّز ظاهر، وزعم بعضهم أنّ النصب بعد الواو، وهو علىٰ معنىٰ الجواب، وليس بصحيح"(٢).

والنحويون في معنىٰ الواو علىٰ فريقين:

الأول: ويمثله أحمد بن يحيىٰ ثعلب، وربما نقله بعض النحاة كما سبق؛ حيث ذهبوا إلىٰ أنّ النصب بعد الواو علىٰ معنىٰ الجواب؛ لأنّها دلت علىٰ الشرط، نحو: هل تزورني وأحدثَك؟، أي: إن تزرني أحدثك، فلما نابت عن الشرط ضارعت "كي"، فلزمت المستقبل، فعملت عمل "كي" (٣).

الثاني: ويمثله جمهور البصريين وتبعهم الشَّنَوَانِي؛ حيث ذهب هذا الفريق إلىٰ أنّ النصب بعد الواو ليس علىٰ الجواب، وإنما علىٰ إضمار أن(٤)، واحتجوا بأن الواو حرف عطف لا يعمل لعدم اختصاصه، فوجب بذلك تقدير "أن" معها، ولم يقدم الشَّنَوَانِي أدلة مقنعة؛ لكن يمكن تعليل

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري (٣٤٥).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي العروف بابن أم قاسم، ت: د: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ (٤/ ١٢٥٥).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، ٤/ ١٦٦٨ . و: الفصول الخمسون: زين الدين أبو الحسين يحيىٰ بن عبد المعطي المغربي ابن معطٍ، ت: محمود محمد الطناحي، البابي الحلبي، القاهرة، (٢٠٥-٢٠٦).

(٤) ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام (٤/ ١٧٧ - ١٩١)، وشرح ابن عقيل (٤/ ١٤-١٧).

رأيه بأنّ من قال ذلك اعتمد علىٰ أن هناك فارقًا بين معنىٰ الشرط والمعية؛ إذ الأول شيء تعلق فعله علىٰ شيء، والشيء المعلق به ليس منه، وإنما من خارجه، وأما المعية فشيء منه، وإنما تعني تلازم الفعلين كأنهما فعل واحد.

يقول سيبويه: "اعلم أنّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنّها قد تُشرك بين الأول والآخر كما تُشرك الفاء، وأنّها يُستقبح فيها أن تُشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء، وأنّها يجيء ما بعدها مرتفعًا منقطعًا من الأول كما جاء ما بعد الفاء، واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرىٰ؛ فإن معناها ومعنىٰ الفاء مختلفان"[(١)]، فاختلاف المعنىٰ ألغىٰ فكرة معنىٰ الجواب فيها كما في الشرط، ونُفِيَ الرفع أيضًا ولا وجه له، أي: رفع الفعل بعد الواو باعتبارها حرف عطف وليس كذلك؛ لأن الإضمار لـ"أن" واضح في المعنىٰ.

ومن هذا الكلام يتضح وجود جانب مشترك بين الفاء والواو، وليس معنىٰ ذلك أنّه لا يوجد اختلاف بينهما؛ فهناك فروق، يقول سيبويه: "واعلم أنّ الواو وإن جرت هذا المجرىٰ فإنّ معناها ومعنىٰ الفاء مختلفان، فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنىٰ، وإنّما أراد لا يجتمعنّ النهي والإتيان، فصار "تأتيَ" علىٰ إضمار أن"[(٢)].

ثمّ أخذ سيبويه يسوق الأدلة التي تدلّ علىٰ اختلاف معنىٰ الواو عن الفاء، فيقول: "ومما يدلك أيضًا علىٰ أنّ الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزيدٍ وعمرٍو، ومررت بزيدٍ فعمرٍو، تريد أن تعلم بالفاء أنّ الآخر مُرّ به بعد الأوّل. وتقول: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، فلو أدخلت الفاء ههنا أفسدت المعنىٰ"[(٣)] إلىٰ أن قال: "وتقول: لا يَسَعُني شَيءٌ ويَعْجِزَ عنك، فانتصاب الفعل ها هنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء، إلا أنّ الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء"[(٤)].

---

(١) الكتاب (٣/ ٤١).

(٢) السابق (٣/ ٤١-٤٢).

(٣) السابق (٣/ ٤٢).

(٤) السابق (٣/ ٤٣).

الترجيـــــح:

هذا، والباحث يرىٰ أنّ اعتراض الشَّنَوَانِي صواب؛ لأنّ الفاء ليست كالواو في المعنىٰ، ورأي ثعلب مرجوح؛ لأن دليله فيه تكلف واضح ، هذا ما تبيَّن من خلال الشواهد والأدلة[1].

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(١) ينظر: المقتضب: (٢/ ٢٥)، و: الأصول في النحو (٢/ ١٥٤)، و: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨-٣٧٧هـ) تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب- جامعة الرياض) - ط: ١، ١٣٨٩هـ (٣١٤). و: الإنصاف (٢/ ٤٥٢) و: شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش (٤/ ٢٣٦).

٥- إقامة حرف الجر وحده مقام الفاعل

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وظاهر كلامه في التسهيل أنّ الجار والمجرور معًا في موضع رفع، والمعروف أنّ المحكوم له بذلك هو المجرور فقط سواء كان الجارّ زائدًا، نحو: ما ضُرِبَ من أحدٍ، أو غير زائد نحو: مُرَّ بزيدٍ. وحُكي عن الفرّاء أنّ حرف الجرّ في موضع رفع، وهو مبنيّ علىٰ قوله إنّ الباء في نحو: "مررت بزيد" في موضع نصب، ولا يخفىٰ أنّ هذا القول مرغوب عنه لا تقتضيه القواعد، فلا ينبغي الاشتغال بذكره ".[١]

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ ما حُكي عن الفرّاء[٢] بأنّ حرف الجرّ في موضع رفع، في نحو: مُرّ بزيدٍ، بقوله: هذا القول مرغوب عنه لا تقتضيه القواعد.

الدراسة:

حروف الجرّ: هي حروف تصل ما قبلها بما بعدها؛ فتوصل الاسم بالاسمِ والفعلَ بالاسم، ولا يدخل حرف الجر إلا علىٰ الأسماء، وهي الحروف التي تجرّ الاسم بعدها جرًّا محتومًا "لا يجوز إلغاؤه"، ظاهرًا أو مقدّرًا، أو محليًّا "كما في الأسماء المبنية"، وتنقسم إلىٰ: أصلية وشبهها، وزائدة[٣].

وهي" عشرون حرفًا علىٰ المشهور جمعها ابن مالك في ألفيته بقوله :

هاك حروف الجر وهي: من، إلى حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على

مذ، منذ، رب، اللام، كي، واو، وتا والكاف، والبا، ولعل، ومتى

---

(١) المواهب الرحمانية (١/ ٦٣٥).

(٢) حكاه عنه بعض العلماء، ينظر التذييل والتكميل (٦/ ٢٣١). و: ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٣٦).

(٣) ينظر: الأصول في النحو ابن السراج (١/ ٤٠٨): و: موسوعة علوم اللغة العربية (٥/ ٣١-٣٣).

وهذهِ الحروف منها ما يختصّ بالدخولِ علىٰ الاسمِ الظاهر، وهو "رُبَّ ومُذْ ومُنذُ وحتىٰ والكافُ وواوُ القسمِ وتاؤهُ ومتىٰ". ومنها ما يدخلُ علىٰ الظاهر والمَضمَر، وهي البواقي"[(١)].

وتسمىٰ أيضًا حروف الإضافة، قالوا: سُميت بذلك؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلىٰ الأسماء - أي توصلها إليها، ويسميها الكوفيون أيضًا حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية والبعضية والاستعلاء، ونحوها من الصفات، قالوا: إنما سميت حروف الجر؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلىٰ الأسماء، أي: توصلها إليها، والأظهر أنها سميت بذلك؛ لأن الأسماء تأتي بعدها مجرورة كما سميت حروف النصب والجزم؛ لأن الأفعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة[(٢)].

أما الخلاف حول المسألة فإن الفراء عرض لإعراب حرف الجر منفردًا في محل رفع، قال أبو حيان: "وذهب الفراء إلىٰ أن حرف الجر هو الذي في موضع رفع في نحو: مر بزيد، بناء منه علىٰ مذهبه أنه في موضع نصب في قولك: مرّ بكر بزيد، وذهب ابن درستويه إلىٰ أن المقام هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل في نحو: سير بزيد [(٣)].

وقال بعضهم موضع الرفع في المجرور بعده، قال ناظر الجيش: "وأما المفعول به المقيد فإن فيه خلافًا بين الكوفيين والبصريين. ذهب البصريون إلىٰ أن المجرور من قولك: سير بزيد، في موضع رفع بالفعل كما إذا قلت: ما قام من أحد؛ كان المجرور بمن في موضع رفع، ثم اختلفوا في القائم مقام الفاعل، فالفراء يرىٰ أنه حرف الجر، قلت: وهذا القول لا يعقل، وذهب الكسائي وهشام إلىٰ أنه ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعلا الضمير المستتر في الفعل مبهمًا من حيث كان محتملاً أن يُرَاد به ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف زمان أو مكان، ولم يقم دليل علىٰ أن

(١) ينظر: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (٢/ ٥٩). ينظر: الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦هـ)، ت: د/ صالح عبد العظيم الشاعر: مكتبة الآداب - القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م (٥١). و: جامع الدروس العربية، الغلاييني (٣/ ١٦٧).

(٢) ينظر. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن ط: ١، ١٤٢٠هـ- (٣/ ٥).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٣/ ١٣٣٦).

المراد به بعض ذلك دون بعض. قلت: وهذا القول لا يخفىٰ عدم تحققه.[١]

وقد ذهب النحويون فيما يقوم مقام الفاعل من الجار والمجرور مذاهب، منها:[٢]

الأول: مذهب جمهور البصريين، وهو أنّ المجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنّك إذا قلت "ما قام من أحد"؛ فالمجرور بمن في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجرّ بحرف زائد، نحو: ما ضُرِبَ من أحدٍ، أو بحرف جرّ غير زائد، نحو: سِير بزيدٍ.

الثاني: مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أنّ ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجرّ فيه زائد، نحو "أحد" من قولك: ما ضُرِبَ من أحدٍ.

وأمّا إذا كان غير زائد فلا يجوز ذلك. واختلف هؤلاء في الذي يُقام مقام الفاعل إذا كان حرف الجرّ غير زائد علىٰ أربعة مذاهب:

الأول: ذهب بعض البصريين - ونصّ بعضهم علىٰ أنّه ابن درستويه- إلىٰ أنّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ضمير عائد علىٰ المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير في نحو: سير بزيدٍ: سير هو، أي: السير.[٣]

واستدلّ السهيلي علىٰ امتناع إقامة المجرور مقام الفاعل بأنّ المفعول إذا تقدّم علىٰ الفعل صار مبتدأ، فتقول: زيدٌ ضُرِبَ، كما تقول: زيدٌ ضَربَ، وأنت لا تقول: بزيدٍ سِيرَ، فيكون بزيد مبتدأ، فإذا وُجد من كلام العرب سير بزيد جُعل المقام مقام الفاعل ضمير المصدر. فيكون ما ذهب إليه الزجاجي -وزعم أنّه قول الأكثرين- وهو أن يُقام المجرور مقام الفاعل فيكون في موضع رفع- فيكون هو المخبر عنه غير صحيح، ولو صحّ لقيل: سيرت بهند، وجُلست في الدار[٤].

---

(١) شرح التسهيل المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش (٤/ ١٦٢٠- ١٦٢١).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٣/ ١٣٣٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط١-١٤٢١هـ (٦/ ٢٢٨). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (١/ ٥٨٧) موسوعة علوم اللغة العربية (٥/ ٣١-٣٣).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦/ ٢٢٨-٢٣١).

(٤) ينظر: همع الهوامع: السيوطي (١/ ٥٨٨)، و: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك (٢/ ١٢١).

وقد رُدّ علىٰ ما ذهب إليه السهيلي بأنّ قولهم: لم يُضرب من رجلٍ، فإنّ هذا المجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل، ولو قدّمته لم يَجُز، نحو: من رجلٍ لم يَضرب، فينبغي ألا يجوز ذلك. والدليل علىٰ بطلان هذا المذهب أنّ العرب تقول: سِير بزيدٍ سيرًا، بنصب المصدر، فدلّ ذلك علىٰ أنّ المجرور هو الذي يقام مقام الفاعل. وإنّما امتنع أن يكون "بزيدٍ" مبتدأ؛ لأنّ المبتدأ معرىٰ من العوامل اللفظية، فلا يتقدمه عامل لفظي أصلاً، إلا أن يكون حرف جرّ زائدًا، والباء في "بزيد" ليست بزائدة؛ فلذلك امتنع أن يكون مبتدأ.(١)

الثالث: ذهب الكسائي وهشام إلىٰ أنّ مفعول الفعل ضمير مبهم مستتر في الفعل.

الرابع: ذهب الفرّاء إلىٰ أنّ حرف الجرّ في موضع رفع، كما أنّ الفعل في "زيد يقوم" في موضع رفع. وهذا ينبني علىٰ قولهم: مرّ زيدٌ بعمرٍو، فمذهب البصريين أنّ المجرور في محلّ نصب، فإذا بُني مثل هذا للمفعول كان المجرور في موضع رفع. وذهب الفرّاء إلىٰ أنّ حرف الجرّ في موضع نصب، فلذلك ادّعىٰ أنّه إذا بُنِيَ للمفعول كان حرف الجرّ في موضع رفع.(٢)

الخامس: ذهب قوم إلىٰ أنّ قولك "سير بزيدٍ" هو علىٰ إضمار الطريق؛ لأنّ السير لا يكون إلا في مكان، والمعنىٰ قُطع به الطريق.

ومما سبق عرضه يتضح اتفاق أغلب النحويين علىٰ ألا موقع للحرف بذاته إلا مع مجروره لاتساق المعنىٰ، قال الفارسي: "وكائن ممدود مهموز، عبيد عن أبي عمرو مثله، وقرأ الباقون: وكأين مهموز مشدّد، قولهم: كأين إنما هو: أي دخلت عليها الكاف الجارّة، كما دخلت علىٰ ذا من قولهم: كذا وكذا درهمًا، ولا موقع للكاف في كأيّ، كما أنه لا موضع للتي في كذا، فموضع كأي رَفْعٌ بالابتداء، كما أن موضع كذا كذلك، ومثل هذا في أنه دخل علىٰ المبتدأ حرف الجر، فصار مع المجرور في موضع رفع قولهم: بحسبك أن تفعل كذا، يريدون: حسبك فعل كذا، فالجار مع المجرور في موضع رفع.(٣)

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦/ ٢٣٠).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦/ ٢٣١). وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٣/ ١٣٣٦).

(٣) الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفىٰ: ٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي - وآخرون - دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت - ط٢، ١٤١٣هـ (٦/ ٢٩٧).

وقال: فإن ذلك يفسد من جهة أنك إذا حذفت قدرت الكاف وصفًا له، وإذا كانت وصفًا له كانت حرفًا، وإذا كانت حرفًا أدخلت حرف جر علىٰ حرف جر، وإذا كان كذلك لم يجز، فمن ثم لزمك أن تحكم بأن الكاف في قوله: "علىٰ كالقطا الجوني" اسم في موضع جر بـ "علىٰ"، كما أنها اسم في موضع رفع[(١)].

ومن النحاة من خالف هذا الرأي، وقالوا بموقع رفع لحرف الجر في الجملة، ومنهم: ابن مالك حيث قال:

وَسْطُه كـاليَراع أو سُـرُج المَجْـ ـدَلِ طَوْرًا يَخْبُو وطورًا يُنيرُ[(٢)]

فوسطه مبتدأ خبره كاليراع. ويروىٰ بالنصب علىٰ الظرفية، ويحكم بأن وسْطه خبر مقدّم، والكاف اسم في موضع رفع بالابتداء[(٣)].

الترجيـــح:

يرىٰ الباحث أن حرف الجر ليس له محل إعراب أصلاً؛ لأن الإعراب فرع علىٰ المعنىٰ، وقد اتفق أهل العربية قديمًا أن الحرف لا معنىٰ له في ذاته، وإنما في غيره، وهو سبب كونه مبنيًّا، والقول بأن الحرف ومجروره في محل كذا هو المقبول؛ إذ معناهما يؤدي محلاً في الإعراب بغض النظر عن كنهه، والقول فيه بأن لهما محلاً معقول ، ولا يكون أبدًا للحرف بمفرده.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد- مطبعة المدني- الأولىٰ، ١٤٠٥هـ- (١/ ٥٤٠).

(٢) البيت من الخفيف وهو لعدي بن زيد: ديوان عدي بن زيد العبادي، ت: محمد جبار المعيبيد، سلسلة كتب التراث، ١٣٨٥هـ (٨٥).

(٣) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك (٢/ ٢٣٣).

٦- رافع المعطوف بالواو والفاء وما شابههما "ما" الحجازية

نص الاعتـــــراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وإن انتقض النفي بغير "إلا وإنّما" لم يؤثر، فيجب النصب عند البصريين نحو: "ما زيدٌ غيرَ قائمٌ". ولأجل هذا الشرط وجب الرفع بعد "بل ولكن" نحو: "ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ، أو لكن قاعدٌ" علىٰ أنّه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعطف؛ لأنّه موجب. فإن عُطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء نُصب المعطوف؛ كما قال المرادي. وصرّح غيره بجواز الوجهين، النصب -وهو أجود- والرفع. قال بعضهم كالسيوطي: "علىٰ إضمار هو"، وقال بعضهم كالأشموني في شرح الألفية "اتباعًا علىٰ المحل". وفيه نظر" [(١)].

البيـــــان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ رأي الأشموني بأنّ المعطوف بعد دخول "ما" مرفوع بالاتباع لمحل الخبر قبل دخول ما عليها، ويرىٰ أن رأي الأشموني فيما عطف بعد "ما" الحجازية يحتاج إلىٰ نظر. والنظر يحتاج إلىٰ مناقشة لتبيين محل الصواب من الخطأ.

الدراســـــة:

ما: حرف نفي، وقد يكون ناسخًا عاملاً عمل ليس[(٢)]، وعندئذٍ تسمىٰ ما الحجازية، وهي: "من المشبهات بـ "ليس" في النفي، وتعمل عملها، وهو رأي البصريين[(٣)]، وإنّما سمّيت حجازية لأنّ الحجازيين أعملوها في النكرة والمعرفة، وبلغتهم جاء التنزيل، قال -تعالىٰ-: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:٣١].

---

(١) المواهب الرحمانية (٢/ ٢٥-٢٧).

(٢) ينظر: التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي- مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - ط، ١، ١٤٢٠هـ (١٣٠).

(٣) ذهب الكوفيون إلىٰ أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض؛ وذلك لأنّ (ما) حرف لا يختصّ بالأسماء أو الأفعال، والحرف الذي لا يختصّ لا يعمل. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري (١/ ١٣٤)..

وقد اشترط النحويون لعمل "ما" عمل "ليس" شروطًا[(١)]، ومن تلك الشروط: بقاء النفي، فإذا انتقض النفي بـ "إلا، إنما" لم تعمل، نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، ومنه قوله -تعالىٰ-: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران:١٤٤]؛ فإذا أدخلوا عليها ما يوجبها، أو قدموا خبرها علىٰ اسمها؛ ردّوها إلىٰ أصلها، فقالوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، وما منطلقٌ إلا زيدٌ؛ لأنّها حرف لا يتصرف تصرّف الأفعال، فلم يقوَ علىٰ نقض النفي، كما لم يقوَ علىٰ تقديم الخبر، وذلك لما خبّرتك به في الأفعال والحروف، وأنّ الشيء إنّما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه. فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة[(٢)].

وإذا انتقض النفي بغير "إلا" لم يؤثر، فيجب النصب عند البصريين نحو: ما زيدٌ غيرَ قائمٍ. وأجاز الفرّاء الرفع[(٣)].

ولم أجد أحدًا من النحاة اتفق مع الشَّنَوَانِي في تضعيفه لأن يكون الرفع محمولا علىٰ الإتباع لمحل الخبر ، ؛ إذ هذا يتفق مع قواعد اللغة وأصول البيان، ولا مانع منه، وإنما قلَّ من تعرض لهذا في تأويل الرفع فيه.

وممن خالف رأي الشَّنَوَانِي، ورأىٰ أنه يجوز الرفع في الموضع المذكور علىٰ اتباع المحل الإمام ابن القيم[(٤)] حيث قال: "إذا عطفت علىٰ خبر "ما" المنصوب، فإن كان العطف بـ"لكن"، أو "بل"، تعين رفع المعطوف لبطلان حكم النفي فيه بهما؛ إذ كل منهما يقتضي بعد النفي ضده،

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (٤/ ٢٥٦- ٢٦٠) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد: ابن عقيل (١/ ٢٧٧-٢٨١).

(٢) المقتضب (٤/ ١٨٩).

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية مصر (١/ ٤٤٩). و: كشف النّقاب عن مخدرات مليحة الإعراب، عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكيّ، جمال الدِّين، ت: عبد المقصود محمد عبد المقصود، الثقافة الدينية للنشر—ط، ١ - ١٤٢٧هـ (٤٦٩-٤٧٠).

(٤) شمس الدين ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الشيخ الإمام العلامة الحنبلي المعروف بابن قيم الجورية مولده في ٦٩١هـ، ومن تصانيفه: زاد المعاد، تهذيب سنن أبي داود، الكافية الشافية لانتصار الفرقة الناجية، وتوفي في ٧٥١هـ. ينظر: الوافي بالوفيات (٢/ ١٩٥)، والرد الوافر (١/ ٦٨).

فتقول: "ما زيد مقيمًا بل ظاعن" و"ما عمرو صحيحًا لكن سقيم"، فلو عطفت بغيرهما مما يقتضي التشريك فلك أن تنصب المعطوف إتباعًا علىٰ اللفظ، نحو: "ما زيد آكلاً وشاربًا"، ولك أن ترفعه إتباعًا علىٰ المحل، نحو: "ما عمرو مسافرًا فحاج" [(١)].

ووجه إلىٰ هذا أيضًا الصبان حيث قال: "قوله: "جاز الرفع" أي علىٰ إضمار مبتدأ أو إتباعًا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء علىٰ مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أي وجود الطالب للمحل. قوله: "ولا قاعدًا" لا زائدة للتأكيد. قوله: "قد عرفت" أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر"[(٢)]، ولأجل هذا الشرط فالعطف علىٰ خبر "ما" فيه ما يلي[(٣)]:

إذا عُطف علىٰ خبر "ما" بـ"لكن" أو "بل" تعين في المعطوف الرفع نحو: ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ، أو بل قاعدٌ، علىٰ أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، ولا يجوز النصب؛ لأنّ المعطوف بهما موجب، و"ما" لا تعمل إلا في المنفي[(٤)]، وأجاز المبرد كون "بل" ناقلة معنىٰ النفي إلىٰ ما بعدها، فيجوز علىٰ قوله: "ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا" بالنصب علىٰ معنىٰ: بل ما هو قاعدًا[(٥)] إذا عُطف بغير "لكن، وبل"؛ فيجوز فيه الأمران، والنصب أجود نحو: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا. ويجوز: ولا قاعدٌ علىٰ إضمار: هو، فالعطف بغير "لكن، وبل" له حالتان: النصب علىٰ اللفظ وهو أجود، والرفع.

وفي الرفع وقع الخلاف؛ حيث يرىٰ الجمهور أنّ الرفع علىٰ أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، ومنهم من يرىٰ أنّ الرفع علىٰ المحلّ؛ إذ إنّ خبر "ما" قبل دخولها عليه مرفوع.[(٦)]

---

(١) إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك، برهان الدين بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ت/ د محمد عوض محمد السهلي، أضواء السلف (١/ ٢١٢).

(٢) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (١/ ٣٦٨).

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (١/ ٤٥٢) و: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٢٧٨). و: شرح ابن عقيل (١/ ٣٠٨).

(٤) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك (١/ ٣٦٩)، إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك: ابن قيم الجوزية (١/ ٢١٢).

(٥) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني: (١/ ٣٦٧)، معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي (١/ ٢٦٧).

(٦) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (١/ ٣٦٩)، إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك، بابن قيم الجوزية (١/ ٢١٢).

والأخير رأي الصبان في حاشيته علىٰ شرح الأشموني في شرح الألفية، وليس رأي الأشموني نفسه؛ فقد خلا كتابه من هذا، وقد يكون أن الإمام الشَّنَوَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلط عليه الأمر؛ لأن الأشموني أطلق الكلام في هذا وقال: تقول: ما زيد قائمًا بل قاعد، وما عمرو شجاعًا لكن كريم، أي: بل هو قاعد، ولكن هو كريم؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب، كالواو والفاء، جاز الرفع والنصب، نحو: "ما زيد قائمًا ولا قاعدًا، ولا قاعد"، والأرجح النصب"[1]، ولم يوجه الرفع إلىٰ أي الاتجاهين في شرحه للألفية، ولكن هذا في حاشية الصبان؛ حيث فسَّر هذا الرفع بهذا التعليل كما سبق بنا، وقد اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ الأشموني، وكان ينبغي أن يوجّه اعتراضه إلىٰ الصبان.

وقد وجّه من وافق هذا الرأي الرفع في نحو: "ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدٌ" بأنّ المعطوف "قاعدٌ" مرفوع إتباعًا لمحلّ الخبر قبل دخول "ما"، وهذا الوجه جائز؛ "وبرفعها؛ لأنّها معطوفة علىٰ خبر "ما" باعتبار أصله قبل مجيء ما؛ فقد كان خبرًا مرفوعًا للمبتدأ. ومع أنّ الرفع جائز يحسن الاقتصار علىٰ النصب؛ ليكون الأسلوب متسقًا مؤتلفًا"[2].

الترجيـــــح:

لذا يرىٰ الباحث صحة رأي الذي وجه الرفع إلىٰ الخبر لمبتدأ محذوف أو إلىٰ الاتباع علىٰ المحل ؛ إذ إنّه موافق لقواعد اللغة، وأنّ اعتراض الشَّنَوَانِي ليس في محلّه ومجانب للصواب.

وَٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٢٥٩).

(٢) انظر: النحو الوافي، عباس حسن (١/ ٥٩٩).

٧- إعمال "ما" -إذا تكررت- عمل ليس

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وكلام ابن مالك في شرح التسهيل وغيره أيضًا صريح في ذلك، وفي أنّ تكرار "ما" لا يبطل أيضًا عملها، فما ذكره بعضهم ومشىٰ عليه الأشموني في "شرح الألفية" من اشتراط عدم تكرار "ما" وإلا بطل عملها مردود"(١).

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ ابن عقيل(٢) والأشموني(٣) في اشتراطهما لإعمال "ما" عمل "ليس" أن لا تتكرر، فإذا تكررت بطل عملها، بقوله: مردود.

الدراسة:

ما: حرف نفي، وقد يكون ناسخًا عاملاً عمل ليس(٤) وعندئذٍ تسمىٰ ما الحجازية، وهي: "من المشبهات بـ"ليس" في النفي، وتعمل عملها، وهو رأي البصريين(٥)، وسمّيت حجازية؛ لأنّ الحجازيين أعملوها في النكرة والمعرفة، وبلُغتهم جاء التنزيل، قال -تعالىٰ-: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:٣١]، ولا تعمل شيئًا في لهجة بني تميم، وتسمىٰ حينئذ ما التميمية، وهي من المشبهات بليس ومثلها لا النافية -وليست النافية للجنس- بشروطها التي ذكرها العلماء

---

(١) المواهب الرحمانية (٢/ ٢٩-٣٠).

(٢) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٣٠٦).

(٣) لم أجد شرط الأشموني ألا تتكرر ما كشرط لعملها، وإنما هذا الشرط عنده في لا النافية للجنس شرط من شروط عملها وعد إبطاله. ينظر: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٣٣١).

(٤) التطبيق النحوي: عبده الراجحي (١٣٠).

(٥) ذهب الكوفيون إلىٰ أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض؛ وذلك لأنّ (ما) حرف لا يختصّ بالأسماء أو الأفعال، والحرف الذي لا يختصّ لا يعمل. ينظر: الإنصاف، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري (١/ ١٣٤).

وهي قريبة من شروط ما.

وقد اشترط النحويون لعمل "ما" عمل "ليس" الشروط التالية[١]:

١- تأخّر خبرها عن اسمها، فلو تقدّم بطل عملها[٢] ووجب الرفع، نحو: ما قائمٌ زيدٌ.

قال الشاعر:

وما حَسَنٌ أن يمدحَ المرءُ نفسَه ... ولكنّ أخلاقًا تُذَم وتُحمَدُ[٣]

وقول الآخر:

وما خُذُلٌ قومي فأخضعَ للعِدا ... ولكن إذا أدْعوهم فهمُ همُ[٤]

ومعناه بقاء الاسم في مكانه من غير تأخير وتقدم الخبر عليه.

٢- بقاء النفي، فإذا انتقض النفي لم تعمل، نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، ومنه قوله -تعالىٰ-: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران:١٤٤].

٣- أن لا تدخل عليها "أن"، فإذا دخلت عليها "أن" الزائدة بطل عملها؛ لشبهها بالنفي،

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (٤/ ٢٥٦- ٢٦٠). و: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد: ابن عقيل (١/ ٢٧٧-٢٨١).

(٢) فإذا أدخلوا عليها ما يوجبها، أو قدموا خبرها علىٰ اسمها - ردّوها إلىٰ أصلها، فقالوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، وما منطلقٌ إلا زيدٌ؛ لأنّها حرف لا يتصرف تصرّف الأفعال، فلم يقوَ علىٰ نقض النفي، كما لم يقوَ علىٰ تقديم الخبر، وذلك لما خبّرتك به في الأفعال والحروف، وأنّ الشيء إنّما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه. فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة. انظر. المقتضب، أبو العباس المبرد (٤/ ١٨٩).

(٣) البيت من الطويل، قيل هو لابن الفقير. انظر: العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ) دار الكتب العلمية - بيروت- الأولىٰ، ١٤٠٤هـ (٤/ ٢٣٤).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة. انظر. شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك (١/ ٣٧٠) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرىٰ»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسىٰ العيني (٢/ ٦٣٨).

ونفي النفي إثبات، نحو: ما إن زيدٌ قائمٌ، ومنه قول الشاعر: [1]

فمـــا إن طِبُّنـــا جـــبنٌ ولكـــن منايانـــا ودولـــةُ آخرينـــا[2]

وبقاء النفي فيها معناه ألا تكون مصدرية أو موصولة أو غير ذلك، ولا يدخل عليها إن؛ لأن في إن المكسورة الهمزة ساكنة النون نفي يتعارض مع نفي ما وحسب القاعدة العقلية فإن نفي النفي إثبات؛ فيبطل عمل ما لزوال النفي عنها كما الشرط الثاني.

٤- أن لا يتقدم معمول خبرها علىٰ اسمها "غير الظرف وشبهه"، نحو: ما طعامك زيدٌ آكلٌ، ومنه قول الشاعر:

وقـــالوا: تعرّفهـــا المنـــازلَ مـــن منـــىً ما كـــلُّ مـــن وافـــى منـــىً أنـــا عـــارفُ[3]

حيث بطل عمل ما فرُفِع الخبر "عارف"؛ لأنّه معموله، وهو لفظة "كلّ"، والأصل: وما أنا عارف كلّ من وافىٰ منىٰ، وزاد بعض النحويين شرطين آخرين، هما[4]:

١- أن لا تبدل من الخبر بدلاً مصحوبًا بـ "إلا" نحو قولك: ما زيدٌ شيءٌ أو بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به.

٢- أن لا تُؤكد "ما" بـ "ما"، فإن أُكدت بطل العمل، نحو: ما ما زيدٌ ذاهبٌ، ولا يجوز ذاهبًا، هذا علىٰ مذهب عامة النحويين. وحكىٰ أبو علي الفارسي عن الكوفيين إجازة النصب.[5]

---

(١) شرح ابن عقيل (١/ ٣٠٦) التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (٤/ ٢٦٠).

(٢) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك. انظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (٤/ ١١٥)، وقيل لذي الأصبع ينظر: الجنىٰ الداني في حروف المعاني، المرادي (٣٢٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي. انظر: شرح أبيات سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفىٰ: ٣٨٥هـ) تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم- طه عبد الرؤوف سعد- مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م (١/ ٣٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (٦/ ٢٦٩).

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٤/ ٢٦٠) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٣٠٦).

(٥) انظر: المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (١/ ٦٥٥).

وهذا الشرط الأخير هو محلّ الدراسة هنا؛ حيث يوجد فريقان:

رأىٰ الشَّنَوَانِي في أن تكرار "ما" الحجازية لا يبطل عملها، وقد وافقه في ذلك بعض النحاة ومنهم: ناظر الجيش حيث يقول: "أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما إذا قيل: ما ما زيد قائمًا"(١).

وأما من يرىٰ بخلاف رأي الشَّنَوَانِي أي: الذين يرون أن تكرار "ما" الحجازية يبطل عملها، فمنهم أبو حيان الأندلسي؛ حيث قال: "أن لا تؤكد "ما" بـ"ما"، فإن أكدت بطل العمل، تقول: ما ما زيد ذاهب، ولا يجوز ذاهبًا، هذا علىٰ مذهب عامة النحويين"(٢).

وكذا ابن عقيل حيث قال: "ألا تتكرر ما فإن تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم؛ فالأولىٰ نافية، والثانية نفت النفي؛ فبقي إثباتًا فلا يجوز نصب قائم"(٣).

والسيوطي حيث قال: "أن لا تؤكد بـ"ما" فإن أكدت بها بطل العمل نحو: ما ما زيد قائم، قال في الغرة وهي كافة"(٤) وغيرهم.

الترجيح:

يرىٰ الباحث أن يُحمل كلام من أجاز إعمال "ما" عند تكرارها علىٰ أنّه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولىٰ، وكلام من أبطل العمل عند تكرار "ما" علىٰ أنّ الثانية نافية لنفي الأولىٰ، ، ومن هذا ورد قول الراجز:

لا يُنسِكَ الأسى تأسّيًا فما ... ما من حِمامٍ أحدٌ مُسْتَعْصِما (٥)

فـ"ما" الأولىٰ هنا نافية، والثانية مؤكدة لها، وأحد: اسمها، ومستعصما: خبرًا لها، ومن

---

(١) شرح التسهيل المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ناظر الجيش (٣/ ١١٩٥).

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٤/ ٢٦٠).

(٣) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٣٠٦).

(٤) همع الهوامع (١/ ٤٥٠).

(٥) من الرجز، وهو بلا نسبة في المراجع. انظر. الجنىٰ الداني في حروف المعاني، المرادي (ص: ٣٢٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (٤/ ١٢٠).

حِمام: جار ومجرور متعلق بمستعصم، وأصل الكلام: فما أحد مستعصمًا من حمام.

كما قال الشارح، فيكون الخلاف في هذا الموضع غير حقيقي"[1] ، ويرىٰ الباحث أن هذا التوجيه سديد بين الفريقين ويزيح الخلاف فيها جانبًا، ويجمع الرأيين وأفضل لزوال الكلفة التي يتكلفها كل فريق للدفاع عن رأيه، وهو أن من اعتبر ما المكررة توكيدا أعملها، ومن اعتبرها نفيًا لها أهملها.

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٤/ ٢٦١)، شرح التسهيل المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ناظر الجيش (٣/ ١١٩٥)، شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٣٠٦).

٨- امتناع إضافة "إيا" إلى لواحقها

نص الاعتـــــراض:

قال الشَّنَوَانِي: "والصحيح أنّ "إيا" في الجميع وحدها هي الضمير؛ واللواحق لها حروف تبين الحال من تكلم وخطاب وغيبة وغير ذلك، وهو مذهب سيبويه وجماعة، واختاره الفارسي، وعزاه في الكشاف إلىٰ الأخفش والمحققين، وهو المختار عنده. قال أبو حيّان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا... وقال الخليل: "إيا" مضمر مضاف إلىٰ الاسم بعده، والاسم بعده ضمير، وهو قول المازني أيضًا، واختاره ابن مالك لظهور الإضافة في قوله: "فإياه وإيا الشوابّ"، وهو قول مردود، لشذوذه".(١)

البيـــــان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ مذهب من قال بأن "إيا" هي الضمير، وأنها مضافة إلىٰ الضمير اللاحق، وهو قول الخليل والمازني ومن وافقهم.

الدراســـــة:

إيّا: اسمٌ والكافُ بعدها حَرْفُ خِطابٍ، "إيا" ضمير منفصل يلحقه حرف للدلالة علىٰ المقصود منه؛ فالكاف لحال المخاطب نحو: إياكَ وإياكِ، إياكما، وإياكم، وإياكن... والهاء لحال الغائب: نحو: إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، والياء ونا لحال المتكلم، نحو: إياي، وإيانا.(٢)

فـ "إيا" ضمير من الضمائر المنفصلة بذاتها نطقًا ورسمًا، وهي ضمير للنصب المنفصل كاسم إن وخبر كان والمفعول به وغيرها، والمعهود أنها تختلف صورتها بحسب رجوع الضمير عددًا ونوعًا، وهي محصورة في ثلاثة أصول: كاف الخطاب، وهاء الغائب، وياء المتكلم.

---

(١) المواهب الرحمانية (٢/ ١١٤-١١٦).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية - بيروت - ط: ١، ١٤٢١هـ- (١٠/ ٥٩٦).

وقد تعددت المذاهب واختلفت الآراء في مسألة "إيا" ولواحقها، وكلّ فريق يبرهن علىٰ صحة مذهبه، ويردّ مذهب الآخر، ووافق الشَّنَوَانِي من العلماء من رأىٰ أن "إيا" هي الضمير، وما أضيف لها من لواحق هي لبيان النوع والعدد وخلافه لا محل لها من الإعراب، وممن ذكر هذا القول سيبويه [1] والأخفش أشار إلىٰ ذلك ابن جني؛ حيث قال: "وتأملنا هذه الأقوال علىٰ اختلافها والاعتلال لكل قول منها، فلم نجد فيها ما يصحّ مع الفحص والتنقير غير قول أبي الحسن الأخفش، أما قول الخليل بأنّ "إيا" اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد؛ وذلك أنّه إذا ثبت أنّه مضمر فلا سبيل إلىٰ إضافته علىٰ وجه من الوجوه؛ لأنّ الغرض في الإضافة هو التعريف والتخصيص، والمضمر علىٰ نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلىٰ الإضافة "[2]، ومعناه أن ما يضاف إلىٰ غيره يحتاج إليه للتعريف أو الاختصاص، والضمير في أصل وضعه معرف بل ومخصص علىٰ الغاية منه، وذكر ابن الخشاب قوله: وضمير المنصوب المنفصل "إياك" والاسم منه في القول المعمول عليه "إيا"، والكاف علامة للخطاب، وهىٰ مفتوحة للمذكر، ومكسورة للمؤنث، وفي المتكلم والواحدة "إياي"[3].

وممن رجحه الأنباري حيث قال: "وأما مَنْ ذَهَبَ إلىٰ أنه بكماله المضمر فليس بصحيح، وذلك لأن الكاف في "إياك" بمنزلة التاء في "أنت"، والذي يدل علىٰ ذلك أن الكاف في إياك" تفيد الخطاب، كما أن التاء في "أنت" تفيد الخطاب، وأن فتحة الكاف تفيد المذكر، كما أن فتحة التاء في "أنت" تفيد خطاب المذكر، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث، كما أن كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث، فكما أن التاء ليست من المضمر الذي هو "أن" في "أنت"، وإنما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ فكذلك الكاف ليست من المضمر الذي هو "إيا" في "إياك" وإنما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، وإذا لم تكن الكاف في "إياك" من المضمر كما لم تكن التاء في "أنت" من المضمر، واستحال أن يقال: إنَّ "أنت" بكماله هو

(١) ينظر الكتاب: سيبويه (٢/ ٣٥٥).

(٢) سر صناعة الإعراب: ابن جني، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ (١/ ٣٢٠).

(٣) المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب (٣٣٤).

المضمر؛ فكذلك يستحيل أن يقال: إن "إياك" بكماله هو المضمر"[١].

وأما المخالفون لهذا الرأي فيرون إجمالاً أن "إيا" تضاف إلىٰ ما بعدها، وأن الضمير هو من الضمير واللواحق الكاف والهاء والياء، ومنهم الخليل حيث قال: ""إيا" يجعل مكان اسم منصوب، كقولك: ضربتك، فالكاف: اسم المضروب، فإذا أردت تقديم اسمه غير ظهوره، قلت: إياك ضربت فتكون "إيا" عمادًا للكاف؛ لأنها لا تفرد من الفعل.... ولا تكون "إيا" مع كاف ولا هاء ولا ياء في موضع الرفع والجر"[٢]، ومنهم المازني والسيرافي أيضًا حكي عنهما إجازتهما لهذا الرأي[٣].

وكذلك ابن مالك أيضًا فقد اختار خلاف رأي الشَّنَوَانِي، وذهب مع الخليل والأخفش والمازني بقوله وهو الصحيح، وقال: "أما إضافة التخفيف فمُسلّم امتناعها من "إيا"، وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة، وإلا ازداد بها وضوحًا كما يزداد بالصفة"[٤].

وخالفهم الزجاج في أن "إيا" اسم ظاهر، ولكنه أيضًا قال بإضافته إلىٰ ما بعدها، وكلاهما هو الضمير، قال الزجاج: ""إياك" نصب بوقوع الفعل عليه، وموضع الكاف في "إياك" خفض بإضافة "إيا" إليها، و"إيا" اسم للمضمر المنصوب إلا أنه يضاف إلىٰ سائر المضمرات، نحو: إياك ضربت وإياه ضربت، وإياي حدثت، ولو قلت: "إيا زيد" كان قبيحًا لأنه خصَّ به المضمر"[٥].

وقد جمع الأنباري الخلاف في حقيقة "إيا" كله فقال: "ذهب الكوفيون إلىٰ أن الكاف والهاء والياء من "إيَّاك، وإيَّاه، وإياي" هي الضمائر المنصوبة، وأن "إيا" عماد، وإليه ذهب

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (٢/ ٥٧٥).

(٢) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفىٰ: ١٧٠هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي- دار ومكتبة الهلال (٨/ ٤٤٠- ٤٤١).

(٣) شرح المفصل: ابن يعيش (٥/ ٦٣).

(٤) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك (١/ ١٤٥-١٤٦).

(٥) معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفىٰ: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب - بيروت - ط: ١، ١٤٠٨هـ- (١/ ٤٨).

أبو الحسن بن كَيْسَانَ، وذهب بعضهم إلىٰ أن "إياك" بكماله هو الضمير، وذهب البصريون إلىٰ أن "إيا" هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب. وذهب الخليل بن أحمد إلىٰ أن "إيا" اسم مضمر أضيف إلىٰ الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنىٰ بانفراده، ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات؛ فخص بالإضافة عوضًا عما مُنِعَه، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره. وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلىٰ أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلىٰ أنه اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلىٰ سائر المضمرات، وأنها في موضع جرّ بالإضافة، وحكىٰ أيضًا عن الخليل بن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه مظهر ناب مناب المضمر. وحكي عن العرب إضافته إلىٰ المظهر في قولهم في المثل "إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابُ".[1]

ويتضح لنا من العرض السابق للإمام الأنباري ومن اعتراض الشَّنَوَانِي أنّ النحاة انقسموا في مسألة "إيا" إلىٰ ثلاث فرق:

الفريق الأول: سيبويه، وأبو علي الفارسي، والأخفش، وغيرهم، حيث ذهبوا إلىٰ أنّ "إيا" اسم مضمر، ولواحقه حروف تبين أحوال الضمير، من تكلم وخطاب، وغيبة.[2]

الفريق الثاني: الخليل، والمازني، واختاره ابن مالك، حيث ذهبوا إلىٰ أنّ "إيا" اسم مضمر، ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها.[3]

الفريق الثالث: الزجاج حيث ذهب إلىٰ أنّ "إيا" اسم ظاهر، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافتها إليها".[4]

ويوجد أيضًا رأي آخر وليس ببعيد عما سبق: وهو أنّ "إيا" دعامة زائدة، ولواحقها هي الضمائر، وهذا مذهب الفراء.[5]

---

(١) الإنصاف (٢/ ٥٧٠).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٥٦). الجنىٰ الداني (٥٣٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠).

(٣) ينظر: شرح المفصل ٥ / ٦٣. الجنىٰ الداني (٥٣٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠).

(٤) ينظر: الجنىٰ الداني (٥٣٦ - ٥٣٧)، وارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠).

(٥) ارتشاف الضرب (٢/ ٩٣٠) الجنىٰ الداني (٥٣٧).

الترجيـــــح:

مما سبق عرضه في هذه المسألة، أرىٰ انحياز الشَّنَوَانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ ما رآه جمهور النحاة من أن الضمير هو "إيا" ولواحقه لبيان النوع والعدد ولا محل لها من الإعراب؛ لأنها لا تؤدي معنًىٰ أساسيًّا، وكونها حروفًا ليس لها استقلال في المعنىٰ كالأسماء فهي ليس لها محل من الإعراب، وعلل اختياره لهذا الرأي بأنّ اللواحق التي لحقت بـ "إيا" "حروف لا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف وأخواتها في "أرأيتك، أرأيتكما، أرأيتكم" بمعنىٰ طلب الإخبار، فإنّها بالإجماع حروف تدلّ علىٰ أحوال المخاطب، ويتعين بها ما أريد بالتاء"[1]، والباحث يميل إلىٰ هذا الرأي الذي اتبعه الشَّنَوَانِي، ويرىٰ أنه هو الأصوب، واعتراضه صحيح.

وَٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) المواهب الرحمانية (٢/ ١١٥).

٩- اتصال نون الوقاية بـ "أفعل" التفضيل

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "ونون الوقاية قبل ياء المتكلم واجبة مطلقًا مع الفعل... ونحو "غير الدجال أخوفني عليكم" شاذ"[١].

ملخص الاعتراض:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ ابن مالك في قوله بأن اتصال نون الوقاية بـ أفعل التفضيل من قبيل اتصالها بالفعل، ويرىٰ الشَّنَوَانِي أنّ ذلك شاذ، وقوله: ونون الوقاية قبل ياء المتكلم واجبة مطلقًا مع الفعل. وتخصيصه للفعل هنا؛ لأن الفعل لا خلاف فيه، وإنما اعتراضه علىٰ لحاق ذلك بالاسم، وأفعل التفضيل اسم.

الدراسة:

نون الوقاية: وهي تعمد ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صونًا له من الكسر، وقيل: إنها نون مكسورة تُلحق قبل ياء المتكلم، تقي ما قبلها من الكسر، وقد جيء بها صونًا للفعل من ذلك؛ لأنه لا يجرّ ولا ينبغي له، ولا يكون سهلاً في النطق، وهي قسمان: قسم تلزم الكلمة، وقسم لا تلزمها[٢]، أما ما يلزمها فهو إيصالها بمن جاءت لوقايته من الكسر، وهو المبني من الفعل والحرف، والحروف كلها مبنية، وأشهر ذلك حروف النصب الناسخة الداخلة علىٰ الجملة الاسمية، أو ما يقال لها: إن وأخواتها، وأما الفعل فمنه معرب ومبني، ولكنه كله لا يجرّ، ولا تأتيه

---

(١) المواهب الرحمانية (٢/ ٩٥- ٩٨).

(٢) ينظر: المفصل: (١٧٧). و: الجنىٰ الداني (١٥٠) و: أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي ت: د. فخر صالح سليمان قدارة- دار عمار- الأردن، ١٤٠٩هـ (٢/ ٥٤٠). و: أدوات الإعراب: ظاهر شوكت البياتي- مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان - ط: ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م (٢٤٩).

شبهة الجر فلذا وجب وقايتهما من الكسر التابع، وِقايةً للفعل من أن تدخله كسرةٌ لازمةٌ، واللازم لياء المتكلم التي لا بد أن يكسر ما جاء قبلها، وهي تختصّ بذلك، وهي تلحق أنواع الفعل جميعًا ماضيه نحو: جعلني، ومضارعه نحو يجعلوني، وأمره نحو: اجعلني، وقد جاء بها القرآن كلهن، قال -تعالىٰ-: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [مريم:٣١]، وقال -تعالىٰ-: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [يوسف:٥٥]، وقال -تعالىٰ-: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الزمر:٦٤].

وأما ما لا يلزمه اتصال نون الوقاية به فهو ما لا يتأثر بذلك، وهو المعرب من الأسماء، ومنه الأسماء التي لا تتأثر بالكسر الملازم لياء المتكلم، ولكن يكون إعرابه تقديرًا علىٰ الحرف الأخير لوجود الكسر السابق علىٰ ياء المتكلم، فلم يحتج إليها لزوال العلة من مجيئها.(١)

وقد وافق الشَّنَوَانِي في اعتراضه علىٰ جواز لحاق نون الوقاية بالأسماء المعربة غالبَ النحاة، وعلىٰ رأيه جمهورهم؛ لأن غالب النحاة يعد المسألة بما فيها من ضرورة رفع الكسر عن الكلمة بنون الوقاية، وهو ما أجازوه في حالات الفعل؛ لأن للفعل خاصية أنه لا يُجَرّ ولا يَقبل الكسر كما للاسم أنه لا يقبل الجزم ولا علامته الأصلية وهي السكون، ومنع أكثر النحاة اتصال نون الوقاية بالأسماء المعربة، وحملوا ما ورد منه علىٰ الشذوذ، أو الضرورة الشعرية، ويكون سماعًا لا يُقاس عليه، مستدلاً بثبوت ذلك في الكلام نظمًا ونثرًا(٢)، وهذا ما عليه أغلب النحاة المعتبرين، ودليل هؤلاء هو السماع عن العرب الكثير الذي صار قياسًا معتبرًا، وهو دليل قوي؛ إذ السماع الكثير أصل اللغة ومصدرها الأقوىٰ، ويردون علىٰ مخالفهم أن ورد من دليله فهو سماع

(١) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش (٢/ ٣٤٧). و: أمالي ابن الحاجب: (٢/ ٥٤٠-٥٤١) و: الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفىٰ: ٧٣٢هـ) تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام- المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ٢٠٠٠م (١/ ٢٥٦).

(٢) ينظر: المنظومة النحوية المنسوب الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفىٰ: ١٧٠هـ) تحقيق: الدكتور أحمد عفيفي ط: ١ - ١٤٢٠هـ (٧١) شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفىٰ: ٤٦٩هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم- المطبعة العصرية- الكويت- ط: ١، ١٩٧٧م (١/ ١٩٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (١/ ١٠٠).

قليل يحمل علىٰ الشذوذ أو ما يضطر إلىٰ استعماله الشعراء رعاية للوزن وإقامة للبحر الشعري.

بينما أجاز ذلك ابن مالك النحوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ورأىٰ أن نون الوقاية تلحق غير الفعل والحرف، وأنها قد تلحق الأسماء المعربة، وقد استدلّ علىٰ جواز اتصالها بالأسماء المعربة بما ورد من شواهد؛ حيث يقول: "وأيضًا فمقتضىٰ الدليل علىٰ مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفيّ الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين، كما مضىٰ من: أمسلمني، ومعينني، والموافيني، ومن ذلك قراءة بعض القراء[1]: ﴿قَالَ هَلۡ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ٥٤﴾ [الصافات:٥٤] بتخفيف الطاء وكسر النون، وفي البخاري أنّ النبي ﷺ قال لليهود: "هل أنتم صادقوني" كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها"[2].

وقد أجاز ابن مالك اتصال النون بـ أفعل التفضيل أيضًا؛ حيث قال: "ولما كان لأفعل التفضيل شبهًا بالفعل معنًىٰ ووزنًا، وخصوصًا بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة في قول النبي ﷺ: "غير الدّجّال أخوفني عليكم" [3]، والأصل: أخوف مخافتي عليكم، فحذف المضاف إلىٰ الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة"[4]، وقد عُدّ ما استدل به ابن مالك من الشواذ، "وزعم ابن هشام أنّ الذي في أمسلمني ونحوه تنوين لا نون، وبنىٰ ذلك علىٰ قوله في ضاربني أنّ الياء منصوبة، ويرده قول الشاعر:

*** ولـــيس المـــوافيني ليرفـــد خائبًـــا[5] ***

وفي الحديث "غير الدجال أخوفني عليكم"، والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسم

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (١/ ١٣٩)، المحتسب (٢/ ٢٢٠).

(٢) شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك (١/ ١٣٩). شرح التسهيل المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش (١/ ٤٨٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٢٩٣٧) عن النواس بن سمعان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، (٤/ ٢٢٥٠).

(٤) شرح تسهيل الفوائد، جمال الدين بن مالك (١/ ١٣٩).

(٥) البيت من الطويل، وهذا صدر، وعجزه: فإنَّ لَهُ أَضْعَافَ ما كَانَ أَمَّلَا. وهو بلا نسبة. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين، ابن هشام (١/ ٤٥١)، شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك: (١/ ١٠٧).

التفضيل لكونه غير منصرف وما لا ينصرف لا تنوين فيه".[١]

وقد ذكر الأشموني قوله: "وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب... للتنبيه علىٰ أصل متروك؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلىٰ ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك نبّهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: "غير الدجال أخوفني عليكم"؛ لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب، نحو ما أحسنني إن اتقيت الله، والله أعلم".[٢]

الترجيـــــح:

مما سبق يتبين أنّ الشَّنَوَانِي قد وافق الجمهور، واعترض علىٰ ابن مالك المجيز لاتصال أفعل التفضيل بنون الوقاية، ويرىٰ الباحث أنّ "الشائع - بين النحاة - أنّ هذه الأمثلة لا يُقاس عليها؛ لقلتها، لكن الرأي السديد: أنّه قد يجوز أحيانًا إذا وُجِد لذلك داعٍ" كما أشار إلىٰ ذلك عباس حسن رحمه الله [٣]؛ لأنّ الغرض من نون الوقاية فضلاً عن الوقاية من الكسر، فإنّها تقي اللبس في الأمر؛[٤]" فـ"زيادة نون الوقاية في بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل - أحيانًا - اللبس، وتمنع الغموض؛ وهذا غرض تحرص علىٰ تحقيقه اللغة وتدعو إليه"[٥]، والترجيح يتفق مع جمهور أهل اللغة الأثبات الذين ربطوا بين القاعدة وأصول اللغة ، ومن أصول أهل اللغة رفع اللبس ودفع الخلط في الكلام، مثل إزالة اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة، في نحو: أكرمني وأكرمي، وإزالة اللبس بين أمر المخاطبة والفعل الماضي المتصل بياء المتكلم نحو: تداركي وتداركني وإزالة اللبس بين الاسم والفعل في نحو: حجري وحجرني، ونحو: إني

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام (١/ ٤٥١).

(٢) ينظر: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك: (١/ ١٠٨)، و: شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش (٤/ ٤١٢)، شرح التسهيل المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، بناظر الجيش (١/ ٤٩٥).

(٣) النحو الوافي، عباس حسن (١/ ٢٨٥).

(٤) ينظر: الجنىٰ الداني (١٥١).

(٥) هامش النحو الوافي، عباس حسن (١/ ٢٨٥).

وإنني[1]، وإنما جيء بنون الوقاية لذلك، ولكن يقتصر عملها علىٰ ما جيء بها لأجله ولا يتعداه، فلما دخلت إلىٰ الأسماء ومنها اسم التفصيل ولا حاجة لها صار لا يقاس علىٰ ما ورد فيها لشذوذه عن القياس وحمله علىٰ ضرورة الشعر.

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَم

(١) ينظر. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي (١/ ٦٧ – ٦٩).

١٠- الجر بـ "عدا وخلا" مع زيادة "ما" قبلها

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وروىٰ الجرمي عن بعض العرب جواز الجرّ مع "ما"، وخرّج ذلك علىٰ تقدير زيادة "ما"، وزيادة "ما" قبل الجارّ شاذة، وإنّما قياسها أن تُزاد بينهما نحو: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون:٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء:١٥٥]".[(١)]

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ ما رواه الجرمي عن بعض العرب بجواز الجر بـ"عدا وخلا" مع زيادة "ما" قبلهما[(٢)]، ويقول بشذوذ ذلك، وأنّ قياسها أن تكون بين الجار والمجرور، وفيما يظهر لي أن الجرمي أجاز أن يزاد "ما" قبل حرف الجر، ولكنه لم يورد أمثلة علىٰ ذلك.

الدراسة:

حروف الجرّ: هي الحروف التي تجرّ الاسم بعدها جرًّا محتومًا "لا يجوز إلغاؤه"، ظاهرًا أو مقدرًا، أو محليًّا "كما في الأسماء المبنية"، وتنقسم إلىٰ: أصلية وشبهها، وزائدة.[(٣)]

تزاد "ما" بعد حروف الجر الثلاثة "مِنْ، عَنْ، الباء" فلا تكفّ هذه الحروف عن جر الاسم بعدها، ويبقىٰ لها اختصاصها بهذا الاسم المجرور، ومن ذلك قوله -تعالىٰ-: في القرآن: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَنصَارًا ﴿٢٥﴾﴾ [نوح:٢٥]، ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [المؤمنون:٤٠]، وأيضًا تدخل "ما" بعد أدوات الشرط، نحو "إذا ما"، وقد ذهب النحاة فيها إلىٰ

---

(١) المواهب الرحمانية (٢/ ٤٤٤).

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك (٢/ ٣١٠). و: شرح الكافية (١/ ٧٣٥). و: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٣/ ١٥٣٥). و: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٢/ ٢٨٢).

(٣) ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية (٥/ ٣١-٣٣).

أنها تؤدي إفادة الإبهام والعموم، فإذا قلت مثلا: "سأزورك إذا جنَّ الليل"، فالراجح أن يكون القصد ليل يومكم ذاك، فإذا قلت: "سأزورك إذا ما جن الليل"؛ فإنه لا يتعين ليل ذلك اليوم، بل أصبح الكلام يحتمل الليالي الأخرىٰ القابلة، وذلك لأن ما أبهمتها[(١)].

ومن استعمالات "ما" أن تكون زائدة علىٰ أربعة أقسام[(٢)]:

الأول: أن تكون زائدة لمجرد التوكيد. وهي التي دخولها في الكلام كخروجها. نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران:١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ﴾ [نوح:٢٥]، وزيادتها بعد "أن" الشرطية و"إذا" كثيرة.

الثاني: أن تكون كافة. وهي تقع بعد "أن" وأخواتها. وبعد "ربّ"، وكاف التشبيه، في الأكثر. وذكر ابن مالك أنّها قد تكفّ الباء وتحدث فيها معنىٰ التقليل. وقد جاءت "ما" الكافّة أيضًا بعد "قلّ" إذا أُريد به النفي. نحو: قلما يقول ذلك أحد.

الثالث: أن تكون عوضًا. وهي ضربان: عوض من فعل، وعوض من الإضافة. فالأول كقولهم: أمّا أنت منطلقًا انطلقت. والأصل: لأن كنت منطلقًا انطلقتُ. والثاني: كقولهم: حيثما، وإذ ما، فما فيهما عوض من الإضافة.

الرابع: أن تكون منبهة علىٰ وصف لائق. وهي ثلاثة أقسام: قسم للتعظيم والتهويل، وقسم يراد به التحقير، وقسم لا يُراد به تعظيم ولا تحقير، ولكن يُراد به التنويع.

مجيء "ما" بعد حرف الجر متفق عليه عند الفقهاء، قال ابن القيم[(٣)]:

"تزاد "ما" بعد حروف الجر فتنقسم إلىٰ قسمين:

أحدهما: أن لا تزيل اختصاصها، فلا تبطل عملها، وذلك كزيادتها بعد الأحرف الثلاثة التي تضمنها البيت الأول، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴿٢٥﴾﴾ [نوح:٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء:١٥٥].

---

(١) ينظر: معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي (٤/ ٩٥).

(٢) ينظر: الجنىٰ الداني في حروف المعاني: المرادي (٣٣٢-٣٣٤).

(٣) إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية (١/ ٤٦٤).

الثاني: أن تزيل اختصاصها، فيبطل عملها، وتدخل علىٰ الجملة الفعلية والاسمية. كزيادتها بعد "رُبَّ" و"الكاف" نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر:٢]، ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾ [الأنفال:٥]، أو كما قال الشاعر:

*** كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنْه مضارِبُه[١] ***

ولزيادة الإيضاح فإن لحروف الجر مع المجرور بعدها الخاصيتين الآتيتين:

أ- أنها تجر الاسم بعدها بالكسرة أو ما ينوب عنها.

ب- أن الذي يأتي بعدها هو المفرد لا الجملة.

إذا علم ذلك فإن "ما" الزائدة -لا الموصولة ولا المصدرية- تجيء مع بعض حروف الجر متوسطة بينها وبين مجرورها، فلا يكون لزيادتها تأثير في صورة الجار والمجرور، بل تبقىٰ الخاصيتان السابقتان لها، وتجيء مع بعض حروف الجر الأخرىٰ، فتتغير الصورة، وتزول الخاصيتان السابقتان.

وأما "خلا، عدا" فالمذهب الذي عليه سيبويه [٢]، والجمهور أن "خلا، عدا" فعلان تضمّنا معنىٰ الاستثناء، ولم يذكر عن سيبويه الجر بهما، ولكن الأخفش [٣] نقل عنه ذلك، ورواية الجرمي عن بعض العرب الجر بـ "خلا" و "عدا" بعد "ما"، علىٰ أن "ما" زائدة، واعترض عليه الشَّنَوَانِي بشذوذ ذلك، علمًا أنه سبق الجرمي إلىٰ ذلك الكسائي وتبعهما الفارسي وابن جني والربعي بجواز الجر بـ "ما عدا وما خلا"[٤]، وحقيقة الأمر أن "ما" مصدرية و"خلا وعدا" متعينًا الفعلية، وما المصدرية لا توصل بحرف الجر، وإنما توصل بالفعل ويكون ما بعدها منصوبًا علىٰ الاستثناء،

---

(١) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري، وما ذكر عجزه، وصدره: أخ ماجدٌ لم يخزني يوم مشهد، شرح الكافية (٢/ ٨١٨)، همع الهوامع (٢/ ٤٧٦).

(٢) ينظر الكتاب (٢/ ٣٤٨).

(٣) ينظر: المساعد: ابن عقيل (١/ ٥٨٥). و: همع الهوامع: السيوطي (٢/ ٢٨٢).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٣/ ١٥٣٤)، ولم أجد نسخة لكتاب الفرخ للجرمي حتىٰ أثبت له ذلك فيه. و: الجنىٰ الداني: المرادي (٤٣٦). و: مغني اللبيب: ابن هشام (١/ ١٧٩). و: همع الهوامع: السيوطي (٢/ ٢٨٢).

ومما سبق يتبين لنا أنّ "ما" تزاد بعد حرف الجرّ، وليس قبله، وما زعمه الجرمي فهو شاذ لم يرد عن العرب، يقول ابن هشام: "وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنّه قد يجوز الجرّ على تقدير ما زائدة؛ فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأنّ "ما" لا تُزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو: ﴿فَبِمَارَحْمَةٍ﴾ [آل عمران:١٥٩] و﴿عَمَّاقَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠]، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه"(١).

الترجيـــــح:

يرى الباحث أن الرأي المعتبر في هذا الموضوع بعد استعراض أقوال النحاة هو أن "ما" لا تزاد قبل الجار، ولكن تزاد بعده، وبالتحديد بين الجار والمجرور، ويعتبر غيره من الآراء شاذّا كما قالوا، فإن زيادة "ما" قبل حروف الجر لا عبرة به، حتى من قالوا بجوازه لم يسوقوا أدلة لهذا ليعضدوا به رأيهم.

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (١/ ١٧٩).

١١- جر لولا للضمير المتصل بها

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وأما "لولا" فلا يجرّ بها إلا الضمير المتصل نحو: "لولاي، ولولاك، ولولاه"، فالضمير مجرور بها عند سيبويه... وزعم المبرد أنّ هذا التركيب فاسد لم يرد في لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم"[١].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ زعم المبرد بأنّ اتصال "لولا" بضمائر الجر "الكاف والياء" فاسد، بقوله: وهو محجوج؛ وذلك لثبوت ذلك عنهم.

الدراسة:

لولا: حرف له قسمان في المعنىٰ؛ الأول: أن يكون حرف امتناع لوجوب أو "لوجود" يكون جوابه ماضيًا مثبتًا، مقرونًا باللام، نحو: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [سبأ:٣١]، أو منفيًّا بـ "ما"، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور:٢١]، وقد يخلو المثبت من اللام، كقول الشاعر[٢]:

لولا الحياءُ وباقي الدينِ عِبتُكما ... ببعضِ ما فيكما إذ عِبتُما عَوَري[٣]

الثاني: أن تكون حرف جرّ، وذلك إذا وليها الضمير المتصل، الموضوع للنصب والجرّ، كالياء والكاف والهاء ونا المفعولين المجرورة.[٤]

---

(١) المواهب الرحمانية (٦٣٨-٦٣٩).

(٢) الجنىٰ الداني في حروف المعاني: المرادي (٥٩٧).

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل. انظر: ديوان ابن مقبل، ت: د: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ (٧١).

(٤) ينظر: الجنىٰ الداني في حروف المعاني، المرادي (٦٠٢-٦٠٣).

وهذا من واقع كتب النحو واستعمال العرب فيه، وفي الأولىٰ يتبعه ضمير رفع منفصل يعرب مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا للعلم به من الكلام وتقديره موجود، وحذفه للوجوب؛ لأن في جواب لولا ما يغني عن وجوده، وتسميتها بالممتنعة لامتناع حصول الجواب لوجود الفعل، أو تسمىٰ حرف امتناع لوجود[1].

والنحاة مجمعون علىٰ أنّ "لولا" الامتناعية يجوز أن يليها ضمير رفع منفصل، نحو: قوله -تعالىٰ-: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، والخلاف الذي وقع بين النحويين في وقوع الضمير المتصل بعدها، فانقسموا إلىٰ فريقين:

الفريق الأول: أجاز سيبويه والبصريون سوىٰ المبرد وقوع ضمير الجرّ بعد لولا، فالكاف والياء في "لولاك"، و"لولاي" عندهم في موضع جر بـ"لولا". وأجازه الأخفش والكوفيون أيضًا، ولكنّ الضمير عندهم في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا[2].

قال سيبويه: "لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار علىٰ القياس لقلت: لولا أنت، كما قال -سبحانه-: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا"[3]، والدليل الذي يرتكز عليه هو سماع ذلك عن العرب، وما جرىٰ به القياس، ولا شك أن ما ثبت بالسماع واستُعمل في القياس هو الأقرب إلىٰ الصواب، ورأي الجمهور يتماشىٰ مع استعمال اللغة والكلام.

واستدل الشَّنَوَاني كذلك علىٰ رأيه بقول الشاعر[4]:

---

(١) الجنىٰ الداني (٥٩٧).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٧٣) و: الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري (٢/ ٥٦٥)، و: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٢/ ٤٥٨). والجنىٰ الداني في حروف المعاني، المرادي (٦٠٣-٦٠٤).

(٣) السابق (٢/ ٣٧٣).

(٤) السابق (٢/ ٣٧٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢/ ٥٦٩). =⇦

أتُطْمِعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دِماءَنا ... ولَوْلاكَ لمْ يَعْرض لأحسابنا حَسَن[1]

وقوله[2]:

وكَمْ مِن مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما ... هَوَى بأجْرامه مِنْ قُنّةِ النيّق منْهوي[3]

وأما المخالف لهذا الرأي فهو أبو العباس المبرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ذهب إلىٰ أنّه لا يجوز أن يُقال "لولاك، ولولاي"، ويجب أن يقال: "لولا أنا، ولولا أنت"؛ فيؤتىٰ بالضمير المنفصل؛ ولهذا لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلاً، كما في قوله -تعالىٰ-: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، وما ذهب إليه سيبويه والأخفش خطأ لا يصلح في العربية[4]. ودليل المبرد هنا هو أن ذلك لم يرد في القرآن الكريم، وإنّما ما ورد هو الضمير المنفصل، وورد تابعًا لـ"لولا" كما في الآية السابقة، وهذا ليس دليلاً قويًّا علىٰ رأيه؛ إذ إن الجمهور أثبتوا وجود ذلك عند العرب، وعلىٰ الرغم من إنكار المبرد لقول سيبويه والأخفش إلا أنه أقر بأنّ مذهبهما جيد، وأنّه اختار الأجود، وذلك من قوله: "ومن خالفنا فهو لا بدّ يزعم أنّ الذي قلناه أجود ويدّعي الوجه الآخر فيجيزه علىٰ بُعد"[5]، وقد وافق الشَّنَوَانِي في اختياره هذا ما ذهب إليه سيبويه، واستشهد بالبيتين السابقين، ودلل بهما علىٰ أنّ استعمال لولا مع ضمائر الجرّ "الكاف والياء والهاء"، قد ورد في لسان العرب، حيث قال الشلوبين: "اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل، وسيبويه،

= وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٨٥). وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٩٠٥)، المواهب الرحمانية، ٦٣٩.

(١) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن العاص. ينظر: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (٢/ ٢٩٣).شرح التسهيل(٣/ ١٨٥)

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٨٥). والكامل: المبرد، ت: د. محمد أحمد الدالي (٣/ ١٢٧٧)، الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م. المواهب الرحمانية (٦٤٠).

(٣) البيت من الطويل، ليزيد بن الحكم الثقفي. ينظر المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (٢/ ٢٩٢).

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد (٣/ ٧٣).

(٥) ينظر: المقتضب للمبرد (٣/ ٧٣).

والكسائي، والفرّاء، علىٰ رواية "لولاك" عن العرب، فإنكار المبرد له هذيان".[١]

ويتضح مما سبق أنّ ما ذهب إليه المبرد وزعمه أنّ ما اختاره هو الأجود والأفصح، وإسقاطه لما ورد عن العرب، هو المحجوج فيه من ثلاثة أوجه:

١- إنّه يُعدّ خرقًا لإجماع النحاة، كما قال الشلوبين آنفًا، وذكر السيرافي قوله: "وكان أبو العباس ينكر لولاي ولولاك، ويزعم أنّه خطأ لم يأت عن ثقة... ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة علىٰ روايته عن العرب".[٢]

٢- إنّ في إنكار المبرد إسقاطًا للاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روىٰ شعره النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت من القصيدة وغيره.[٣]

وهذا الزعم مردود؛ لأنّ لم يُستشهد ببيت الثقفي فقط، بل جاء ذلك كثيرًا في كلام العرب، ومنه ما ذكره الشَّنَوَانِي، كما أنّ الثقفيّ من أعيان شعراء العرب، وقد روىٰ شعره الثقات[٤]؛ فلا سبيل إلىٰ منع الأخذ به.

٣- إنّ عدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدلّ علىٰ عدم جوازه، ألا ترىٰ أنّه لم يأتِ في التنزيل تَرْك عمل "ما" في المبتدأ والخبر، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، وما عمروٌ منطلقٌ، وإن كانت لغة جائزة فصيحة، وهي لغة بني تميم... ثمّ لم يدلّ علىٰ عدم مجيئها في التنزيل علىٰ أنّها غير جائزة ولا فصيحة؛ فكذلك هاهنا.[٥]

الترجيـــــح:

مما سبق يظهر للباحث ضعف موقف المبرد وضعف حجته أيضًا، وقوة ما ذهب إليه الشَّنَوَانِي المتابع فيه الجمهور، من حيث السماع والقياس والاستدلال، وقد استنكر مذهب المبرد

(١) الجنىٰ الداني في حروف المعاني، المرادي (٦٠٥).

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٣٧).

(٣) ينظر: السابـــق (٣/ ١٣٧).

(٤) السابـــق (٣/ ١٧٣).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري (٢/ ٥٦٩).

أكثر النحاة، كالسيرافي[١] وابن الأنباري[٢] والشلوبين[٣] وابن عقيل[٤] وغيرهم.[٥]، فيكون اعتراض الشَّنَوَانِي في محله، ويجوز أن يلي "لولا" ضمير جر من الضمائر المتصلة، وكلها يحكم لها بأنها في محل جر بـ"لولا".

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَم

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ١٣٧).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: الأنباري (٢/ ٥٦٩).

(٣) الجنىٰ الداني في حروف المعاني، المرادي (٦٠٥).

(٤) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (٣/ ٧).

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج (٢/ ١٢٤) البديع في علم العربية، ابن الأثير، تحقيق: صالح حسين العايد ،جامعة أم القرىٰ ،١٤٢٤هـ (٢/ ٢٧) ، أمالي ابن الحاجب (٢/ ٤٨٨) شرح الكافية الشافية: ابن مالك (٢/ ٧٨٥).

المبحث الثاني

اعتراضاته في المعربات

وفيـــــه:

١- حقيقة مفهوم الإعراب .

٢- إعراب (السماوات) في قوله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾.

٣- علامة جزم المضارع المعتل الآخر.

٤- إعراب (غير) في قوله تعالىٰ ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾.

٥- نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده.

٦- العامل في الخبر الرفع.

٧- مطابقة الخبر للمبتدأ.

٨- إعراب النصب بنزع الخافض.

٩- تقدم الحال علىٰ صاحبها المجرور.

١٠- تقديم التمييز علىٰ عامله إذا كان فعلا متصرفا.

١١- عامل الجر في المضاف إليه.

١ - حقيقة مفهوم الإعراب

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وأما ما قيل من أنّ المراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا بعد أن كان موقوفًا -أي: ساكنًا قبل التركيب- ففيه قصور؛ لأنّه لا يتناول الجزم، وقد اعتبر الانتقال من السكون إلىٰ أحد الوجوه الثلاثة علىٰ سبيل البدل، ولم يعتبر الانتقال من أحدها إلىٰ الآخر، وهذا تحكُّم"[١].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي بعد أن أورد تعريف الشيخ خالد الأزهري بأنّ الإعراب هو الانتقال من الوقف إلىٰ الرفع أو النصب أو الجرّ، أما الانتقال من الرفع إلىٰ النصب أو الجرّ أو العكس فلا يكون إعرابًا، ويرىٰ الشَّنَوَانِي أن هذا التعريف فيه قصور.

الدراسة:

الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، لفظًا أو تقديرًا. وهو أصل في الأسماء؛ فرع في الأفعال، فاختلاف آخر الكلمة هو الحركة، والحذف، والسكون، والحرف. أو هو: تغيير أواخر الكلمات بتغيير وظائفها النحوية ضمن الجملة. ويقابله البناء وهو لزوم آخر اللفظ علامة واحدة - في كلّ أحواله - لا تتغيّر مهما تغيّرت العوامل[٢].

ويرىٰ خالد الأزهري أنّ الإعراب هو الانتقال من الوقف إلىٰ الرفع أو النصب أو الجرّ؛ حيث يقول: "الإعراب في اصطلاح من يقول: إنّه معنوي "هو تغيير" أحوال "أواخر الكلم" حقيقة: كآخر "زيد" أو حكمًا كآخر "يد". والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعًا أو منصوبًا أو

(١) المواهب الرحمانية (١/ ٩١-٩٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي (٢/ ٨٣٣-٨٣٤). و: التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (١/ ١٣٢). و: شرح ابن عقيل: (١/ ٣٧). و: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش (١/ ٢٢٧). و: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي (١/ ٦٢).

مخفوضًا بعد أن كان موقوفًا قبل التركيب، والمراد بالكلم هنا الاسم المتمكن، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد"[١].

ويقصد بـ"موقوفًا"، أي: ساكنًا لا متحركًا بحركة إعراب ولا بناء قبل التركيب مع عامل [٢] فـ"زيد" وحدها فيها ثلاثة أقوال: قيل: لا معربة ولا مبنية، وهذا هو الأرجح، وقيل: مبنية، وقيل: معربة حكمًا بمعنىٰ أنّها إذا دخل عليها عامل صارت معربة[٣]، ثمّ يفسر الأزهري الإعراب بأنّه "الانتقال من الوقف إلىٰ الرفع، ومن الرفع إلىٰ النصب، ومن النصب إلىٰ غيره هو الإعراب، وأن تلك الأحوال المنتقل إليها تسمّىٰ أنواع الإعراب مجازًا".[٤]

وبتعريفه هذا يكون الإعراب عنده معنويًّا علىٰ مذهب الكوفيين؛ إذ الإعراب عندهم الانتقال من الرفع إلىٰ النصب، ومن النصب إلىٰ الجرّ، فتكون الحركات علامات الإعراب لا نفسها[٥].

والذي عليه أهل اللغة أن الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا، ويُسَمّونه الإعراب المعنوي، وهو يتعلق بأواخر الكلم ، والبصريون بأن الإعراب لفظي، فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نُزِّل منزلته.[٦]

فمن قال الإعراب معنوي يرىٰ أنه انتقال من الوقف إلىٰ الحركة، ومن قال إنّه لفظي اعتبر الإعراب هو ذات الأثر المفترض وجوده، فهو لا يرىٰ انتقالاً من الوقف إلىٰ الحركة، ولكن ليس

---

(١) شرح الآجرومية: خالد الأزهري، ت: د. حايف النبهان، رواق الحنابلة، الكويت، ط١، ٢٠١٧م (٨٢).

(٢) مخطوطة فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية: علي النبتيتي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (٣٢).

(٣) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: الشنقيطي، ت: أحمد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ٢٠١٠م، (٨٧).

(٤) ينظر: شرح الآجرومية: الأزهري (٩٢).

(٥) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (٨٧).

(٦) ينظر: دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفىٰ: ١٠٣٣هـ) إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت –١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م (١٨).

من الوقف إلىٰ الحركة؛ لأن الوقف إعراب.

قال أبو حيان: "وذهب متأخرو أصحابنا، وطائفة إلىٰ أن الإعراب معنوي، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها، والحركات علامات الإعراب، ودلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم، والذي يقبل الإعراب هو قبل تركيبه مع العامل موقوف، فإذا دخل العامل أثر، والأصل في العامل أن يكون من الفعل ثم من الحرف، ثم من الاسم"[(١)].

والإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: "رفع" و"نصب" في اسم وفعل؛ نحو: زيد يقوم، وإن زيدًا لن يقوم، و"جر" في اسم نحو: لزيد و"جزم" في فعل نحو: لم يقم. ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول؛ وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم[(٢)].

والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتًا بأن يُبدل حرف بحرف حقيقةً كما في الأسماء الستة والمثنىٰ المرفوع والمنصوب، أو حكمًا كما في المثنىٰ المنصوب والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب، أو حكمًا كما في جمعه المنصوب والمجرور. وإنما جعل الإعراب والبناء في الآخر؛ لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف.

ويعني الأزهري أن الإعراب هو تغيير أحوال أواخر الكلم بسبب دخول العوامل المختلفة، وذلك نحو زيد، فإنه قبل دخول العوامل موقوفٌ ليس معربًا، ولا مبنيًّا، ولا مرفوعًا، ولا غيره، فإذا دخل عليه العامل وكان يطلب الرفعَ رُفِعَ نحو: جاء زيدٌ، فإنه فعلٌ يطلب فاعلاً، والفاعلُ مرفوعٌ، فيكون زيدٌ مرفوعًا بجاء علىٰ أنه فاعلُه. وإن كان العامل يطلب النصبَ نُصِبَ ما بعده نحو: رأيت زيدًا، فإن رأيت فعلٌ، والتاء فاعلُه، وزيدًا مفعوله، والمفعولُ منصوبٌ. وإن كان يطلب الجرَّ جُرَّ ما

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (٢/ ٨٣٣). و: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي (١/ ٢٩٦). و: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي (١/ ٦٠). و: شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي النحوي (١٧٢). و: حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (١/ ١٠١).

(٢) ينظر: ضياء السالك إلىٰ أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار- مؤسسة الرسالة - ط: ١، ١٤٢٢هـ- (١/ ٥٥).

بعده نحو: الباء في نحو: مررت بزيدٍ، فزيدٌ مجرورٌ بالباء؛ فتغيير الآخر من رفع إلىٰ نصب أو جرّ هو الإعراب، وسببه دخول العوامل. وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزم.(١)

الترجيـــــح:

ومن هنا يرىٰ الباحث أن رأي الشَّنَوَانِي هو الصواب؛ لأنّه إذا كان الانتقال من حالة الوقف يُسمّىٰ إعرابًا فبالأولىٰ الانتقال من غيره(٢)، ويرىٰ الباحث أن هذه المسألة ليس هناك فائدة أو مردود علمي من وراء دراستها والخوض فيه، والعائد منها علىٰ مجموع الدرس اللغوي أو النحوي لا يكاد يذكر، لكن المسألة الأهم هي تحقيق معنىٰ الإعراب باعتباره أساس فهم المعنىٰ المراد، وحقيقة هذا الأثر في وجوه الإعراب؛ إذ من المقرر في النحو أن الإعراب فرعٌ علىٰ المعنىٰ(٣)، ويرىٰ الباحث أيضًا أن الرأي الذي يقول بأن الإعراب هو الانتقال من الوقف وهو السكون إلىٰ الحركات ليس له دليل عقلي؛ لأن الرد الذي يواجهه هو كيف بحال المجزوم بالسكون، ولم يشمله التعريف، ومعلوم أن هناك إعرابًا بالسكون، وهو المضارع الصحيح الآخر المجزوم بالسكون.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) ينظر: شرح الآجرومية، أحمد بن زَيْني دَحْلان، تحقيق: د. صلاح أبو الحاج - مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات - ط: ١ (٩- ١٠).

(٢) مخطوطة فتح رب البرية للنبتبيتي (٣٢).

(٣) قاعدة "الإعراب فرع علىٰ المعنىٰ" من القواعد المعمول بها في النحو؛ حيث إن الإعراب يتصل اتصالاً مباشرًا بمعاني الكلمات في الجملة. ينظر: النحو العربي النواحي الوظيفية والدلالية، زين الدين بن عبد العزيز بن زين الدين بن علي بن أحمد المعبري المليباري الهندي (٦٨)، و: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر - عالم الكتب - ط: ٥، - ١٤٢٧، (١٨٤).

٢- إعراب "السماوات" في قوله تعالى:

﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وما ذُكر من أنّ "السماوات" مفعول به هو ما ذهب إليه الجمهور، وذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن الحاجب إلىٰ أنّه مفعول مطلق، واختاره في المغني، فقال: هو مفعول مطلق؛ يعني لأنّ كونه مفعولاً به يقتضي إيقاع الخلق -أي: الإيجاد- عليه، وهو مستحيل؛ إذ فيه تحصيل الحاصل. وفيه نظر؛ إذ إيقاعه عليه إنّما يقتضي وجود الموقَع عليه حال الإيقاع، وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل، ولا استحالة فيه، إنّما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه، وذلك غير لازم، فليتأمل".[(١)]

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام في إعرابهم "السماوات" مفعولاً مطلقًا في قوله -تعالىٰ-: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [العنكبوت:٤٤]؛ بقوله: وهو مستحيل.

الدراسة:

المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمرًا، وبلغت البلد، وهو الاسمُ المنصوب الذي يقَعُ بِهِ الفِعل، نحو: ضربتُ زيدًا، ورَكِبتُ الفَرَسَ.[(٢)]

وعرفه الجرجاني: "هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها، أي بواسطة حرف الجر، ويسمىٰ أيضًا: ظرفًا لغوًا، إذا كان عامله مذكورًا، أو مستقرًّا، إذا كان مع الاستقرار أو

(١) المواهب الرحمانية (١/ ١٦١-١٦٢).

(٢) المفصل للزمخشري (١/ ٥٨). متن الآجرومية (١ / ١٧).

الحصول مقدرًا".[1]

والمفعول المطلق: هو اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبرًا ولا حالاً، نحو: ضربتُ ضربًا أو: ضربَ الأميرِ أو: ضربتين، بخلاف نحو: "ضربُك ضربٌ أليمٌ" ونحو: "وَلَّىٰ مُدْبِرًا" أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا. وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا.

والمفعول المطلق من تعريفه أنه جاء لعلة تأكيد الفعل، وبيان نوعه أو بيان عدده، وله أيضًا أنه من لفظ الفعل، أو مما يفسر لفظه وهو النائب عن المفعول المطلق في أنواعه المعروفة، ولو سلمنا بهذا فإن معنىٰ المفعول المطلق لا يأتي علىٰ هذه اللفظة.

وقد وقع الخلاف بين النحاة في إعراب "السماوات" في قوله -تعالىٰ-: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [العنكبوت:٤٤]؛ فانقسموا علىٰ فريقين:

الفريق الأول: وهم الموافقون لقول الجمهور أنّها مفعول به، وهذا القول يوافق أصول اللغة التي بنيت عليها، واستدلوا علىٰ ذلك بقولهم: أن السموات يقع عليها الخلق كما كل شيء في الحياة، وهو الذي يتسق مع المعنىٰ؛ فالمفعول به يقع عليه فعل الفاعل، وهو متحقق كما رأينا، وليس هناك من داعٍ لتأويل المفعول المطلق.[2]

الفريق الثاني: الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام ويرون أنها مفعول مطلق.

يقول ابن هشام: "قولهم في نحو﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [العنكبوت:٤٤]؛ إنّ السموات مفعول به والصواب أنّه مفعول مطلق؛ لأنّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد نحو قولك: ضربتُ ضربًا، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدًا بقولك به كـ"ضربت زيدًا"، وأنت لو قلت السماوات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحًا، ولو قلت السماوات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح. وقد يُعارض هذا بأن يُصاغ لنحو السماوات في المثال اسم

(١) التعريفات: الجرجاني (٢٢٤).

(٢) ينظر: حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (٢/ ١٦١)، شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للأزهري (١/ ٨٠). شرح كتاب الحدود في النحو: الفاكهي (٢١٤) شرح الآجرومية: أحمد دحلان (١٤).

مفعول تام فيقال فالسماوات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به. إيضاح لآخر: المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه ثمّ أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده والذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنّهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد وهم إنّما يجري علىٰ أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أنّ المفعول المطلق لا يكون إلا حدثًا ولو مثّلوا بأفعال الله -تعالىٰ-: لظهر لهم أنّه لا يختص بذلك لأنّ الله -تعالىٰ-: موجد للأفعال والذوات جميعًا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. وممن قالوا بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه".[1]

ودلل لذلك ابن الحاجب وغيره بقوله: "واجب أن تكون "السماوات" مفعولاً مطلقًا لبيان النوع. إذ حقيقة المصدر المسمىٰ بالمفعول المطلق أن يكون اسمًا لما دلَّ عليه فعل الفاعل المذكور، وهذا كذلك... خلق الله السماوات، وإلا ما في الأول من الإطلاق، وفي الثاني من عدم التخصيص، وقالوا إنما قصد بها خلقها بالغرض الصحيح، أو أن الفعل لا تقييد فيه من جهة الخلق المطلق.[2]

والمتأمل فيما سبق يجد ذلك بعيدا عن اللغة وقواعدها، قد ابتدعها عبد القاهر الجرجاني، ومن ساروا علىٰ نهجه؛ حين أعربوا "السماوات" مفعولاً مطلقًا خلافًا للجمهور، وحملهم علىٰ ذلك أمران:

١- إنّ المفعول به لا بدّ أن يكون موجودًا قبل الفعل؛ ليقع عليه الفعل - كما صرّح ابن هشام-، والسماوات لم تكن موجودة قبل الخلق، وكذلك سائر المخلوقات.

٢- إنّ الفعل عندهم في باب صفات الله هو المفعول، لا الفعل القائم بالفاعل.

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام (١/ ٨٦٧)، شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو الأزهري (١/ ٨٠-٨١).

(٢) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (٣/ ٤٥٥). و: أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفىٰ: ٤٧١هـ). قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر- مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة (٣٦٩). و: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٠٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (١/ ٨٦٧).

وإذا تأملنا الأمرين السابقين، نجد أنّ علماء اللغة لم يشترطوا في المفعول به أن يكون موجودًا قبل الفعل، فإذا قلت: بنيتُ الدارَ، فالدار لم تكن موجودة، وكذلك إذا مثلنا بالأفعال: خلق – أوجد – فطر، فلا يشترط في مفعولها أن تكون موجودة، بخلاف ما يتطلب الإيجاد كـ"ضربتُ زيدًا".

وقد ذكرتُ سابقًا أن المفعول المطلق قد نصّ النحاة علىٰ أنّه المصدر، والمصدر: هو ما دلّ علىٰ الحدث مجردا من الزمان[1]، والسماوات اسم ذات؛ وبذلك خالفوا النحاة بذهابهم إلىٰ أنّ السماوات مفعول مطلق .

الترجيـــــح:

يرىٰ الباحث أن رأي الشَّنَوَانِي واعتراضه علىٰ الزمخشري والجرجاني صحيح، والسماوات وقع عليها الفعل فهو مفعول به، ولا خلاف في هذا بين جمهور النحاة، واكتسب اعتراض الشَّنَوَانِي قوة بمذهب الجمهور، وهو غالب النحاة الذين رأوا ما رآه وتبنوا القول بأنه مفعول به.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي ت: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض (٦٨).

٣- علامة جزم المضارع المعتل الآخر

نص الاعتـــــراض:

قال الشَّنَوَانِي: " وما ذكره -من الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع- ممنوع؛ وما المانع من أن يحذف ما ليس علامة للرفع؟ ولا يجب أن يتفرّع الجزم علىٰ الرفع"(١).

البيـــــان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ قول أبي حيّان(٢) بأنّ الجازم لا يُحذف إلا ما كان علامة للرفع مثل الضمة المقدرة في المعتل الآخر، وأنّ حذف الحرف ليس علامة له.

الدراســـــة:

لم يختلف النحاة في تعريف الفعل المضارع، فهو من أعمدة الجملة العربية، وأركانها الأساسية، فقد أشاروا إليه؛ قال المبرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "إن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء"(٣)، والفعل المضارع: هو ما دلّ علىٰ حدث وزمان غير منقضٍ، حاضرًا كان أو مستقبلاً.(٤)

ومن هنا كان الفعل المضارع يقبل وقتين هما المضارع والمستقبل وتعدّدت دلالاته، قال المبرد ممثّلاً: "وذلك قولك أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ونفعل نحن، ويفعل هو، وإنما قيل لها مضارعة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنىٰ تقول: زيد يقوم، وزيد قائم؛ فيكون المعنىٰ فيهما واحدًا"(٥).

---

(١) المواهب الرحمانية (١/ ٢٠٨).

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (١/ ٢٠٢).

(٣) ينظر: المقتضب، المبرد (٢/ ١).

(٤) مجيب الندا في شرح قطر الندىٰ: جمال الدين عبد الله الفاكهي، ت: مؤمن البدارين، الدار العثمانية، عمان، ط١، ١٤٢٩هـ (٤٥).

(٥) المقتضب، المبرد (٣/ ١-٢).

والفعل المضارع المعتل الآخر: هو ما آخره حرف علة "ألف" كـ"يخشىٰ"، أو "واو" كـ"يدعو"، أو "ياء" كـ"يرمي"[(١)]، وله ثلاثة أنواع:

١- معتل الآخر بالألف، مثل: يخشَىٰ، يرضَىٰ، يرْقَىٰ. وحكمه في حالة الجزم فتحذف الألف، وتبقىٰ الفتحة قبلها دليلاً عليها؛ مثل: لم يرقَ العاجز، فكلمة يرقَ: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الألف. ومثله المضارع "تَلقَ" في قول الشاعر:

إذا كنت في كلّ الأمور معاتِبًا صديقك لم تلقَ الذي لا تعاتبه[(٢)]

٢- معتل الآخر بالواو، مثل: يسمو، يصفو، يبدو. وحكمه أنه يجزم بحذف الواو، وتبقىٰ الضمة قبلها دليلاً عليها، مثل: لم يبدُ النجم وراء السحُب نهارًا، فالفعل: يبدُ: مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو.

٣- معتل الآخر بالياء؛ ومثل يمشي، يقضي، ويُجَزم بحذف الياء ؛ وتبقىٰ الكسرة قبلها دليلاً عليها، وقد عرف بأنه ما جلبه عامل الجزم. وله علامتان، السكون والحذف، وهو شيء يخص الأفعال، كون الجزم بجازم جالب له[(٣)].

يقول أبو حيّان: "وينوب حذف الثلاثة عن السكون يعني بالثلاثة الألف والواو والياء المذكورات، فتقول: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ. وإنّما حذف الجازمُ هذه الحروف لأنّها عاقبت الضمة، فأجريت في الحذف مجرىٰ ما عاقبته، فكما أنّ الضمة تُحذف في نحو: لم يخرجْ، فكذلك تُحذف هذه الحروف بالجازم، هكذا قرر هذا الشيوخ"[(٤)]، ثمّ يُعقّب أبو حيّان علىٰ الكلام السابق؛ فيقول: " ونقول الذي يقتضيه النظر أنّ هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم. يدلّ علىٰ أنّها لم تُحذف للجازم شيئان:

---

(١) ينظر: شرح التصريح علىٰ التوضيح للأزهري (١/ ٨٦).

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر العباسي: بشار بن برد. ينظر: ديوان المعاني: أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، دار الجيل، بيروت (٢/ ١٩٦). ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١/ ٢).

(٣) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ (٢/ ٣٤٠).

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (١/ ٢٠٢).

أحدهما: إنّ الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة للرفع، وإنّما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها.

والآخر: إنّ الإعراب زائد علىٰ ماهية الكلمة، والواو والياء في نحو: يغزو ويرمي من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغزو والرمي، والألف في نحو يغشىٰ منقلبة من أصل؛ لأنّه من الغشيان، وقد يكون الحرف منقلبًا عن حرف ملحق بأصل نحو: يسلنقي ويغرندي، وماضيهما: اسلنقىٰ، واغرندىٰ، وهما ملحقان باحرنجم، وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصليّ والملحق بالأصليّ، فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرة في الحروف، لكن يبقىٰ المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر علىٰ ذلك، فحذف الجازم الضمة المقدرة، وحُذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع؛ لكون الصورة تكون واحدة، فلذلك قلنا: إنّ هذه الحروف تُحذف عند الجازم لا بالجازم".[1]

أراد أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يثبت مذهبه في المسألة بأن علامة الجزم هي حذف الرفع الموجود أصلاً في الفعل المضارع قبل دخول العوامل عليه، مراده بأنه مقدّر؛ لأن الضمة ثقيلة فيه ويمتنع مجيؤها فوق الياء والواو لثقلها في النطق، وكذا تمتنع فوق الألف لتعذّر ذلك باعتبار أن اللفظ لفظ وليس حرفًا، ويرىٰ أن الجزم يسكن هذا الرفع المقدر، ثم تحذف هذه الحروف تبعًا، ولعلة ألا يلتبس المرفوع بالمجزوم.

وما قاله أبو حيّان هو قول سيبويه؛ حيث قال: " واعلم أنّ الآخر إذا كان يُسكن في الرفع حُذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك لم يرمِ ولم يغزُ ولم يخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي، ويغزو، ويخشىٰ"[2].

وقد عرض الإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الخلاف فقال: "الفعل المضارع المعتل الآخر – ص السابع المضارع المعتل– وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء؛ فيحذف آخره جزمًا، والحذف بالجازم، وقال أبو حيان: التحقيق عنده: تسكين ما قبله ضرورة، وكذا بقاؤه، وقيل سائغ كحذفه

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (١/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٣).

دونه، وإذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة، وقيل المقدرة، وقيل الباقي إشباع، ويسهل ما آخره همزة وإبداله لينًا محضًا ضعيف، ولا يجوز حذفه خلافًا لابن عصفور"[١].

وقال: "الباب السابع من أبواب النيابة الفعل المضارع المعتل، وهو ما آخره ألف كـ"يخشىٰ" أو واو كـ"يغزو" أو ياء كـ"يرمي"؛ فإنه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون، قال ابن مالك: وإنما حذف الجازم هذه الحروف؛ لأنها عاقبت الضمة، فأجريت في الحذف مجرىٰ ما عاقبته"[٢].

والتعليل الذي علل به ابن مالك كما حكاه عنه السيوطي ورد عليه أبو حيان تعليل قال به شيوخ العربية وهو ما يقتضيه النظر والقياس. وما ذهب إليه الشَّنَوَانِي من" أنّ علامة الجزم فيها حذف حرف العلة يتمشّىٰ علىٰ قول ابن السرّاج، من أنّ هذه الأفعال لا يُقدر فيها الإعراب في حالتي الرفع والنصب؛ لأنّا إنّما قدرنا الإعراب في الاسم؛ لأنّه فيه أصل فتجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره، وجعل الجازم كالدواء المُسهِّل، والحركة كالفضلة في الجسم، فالجازم إن وجد فضلة أزالها، وإلا أخذ من قوة البدن"[٣].

وعلة لجوئهم لهذا الرأي "أنّ أحرف العلة -لضعفها بسكونها- صارت كالحركات، فتسلط عليها العامل كتسلطه علىٰ الحركات، نحو: زيد لم يغزُ"[٤].

وأما ما ذهب إليه أبو حيّان؛ " فعلىٰ قوله لمّا دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفىٰ بها، ثمّ لمّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة؛ فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به. وعلىٰ قول ابن السرّاج: الجازم حذف حرف العلة نفسه"[٥].

فمن يقول بعدم التقدير يقول: إنّ الجزم بحذف الآخر، ومن يقول بالتقدير يقول: إنّ الجزم

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي (١/ ٢٠٣).

(٢) السابق (١/ ٢٠٣).

(٣) مجيب الندا في شرح قطر الندىٰ: الفاكهي (١/ ١٠٢).

(٤) السابق (١/ ١٠٠).

(٥) السابق (١/ ١٠٢-١٠٣).

ليس بحذف الآخر، بل بحذف الحركة، وحذف الآخر للفرق".[1]

الترجيـــــح:

يرىٰ الباحث أنّ ما ذهب إليه الشَّنَوَانِي هو الصواب؛ لأنّه لا يجب أن يتفرع الجزم علىٰ الرفع، ويرىٰ أنّه لا مانع من أن يعمل الجازم في الحروف كما يعمل في الحركات؛ لضعف حروف العلة ومشابهتها بالحركات، ولعل في العربية ما يؤيد أنه يجوز أن يعرب الحروف زيادة علىٰ الموجود لا حذفًا منه، وهو موجود في إعراب الأسماء الستة التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، وكذلك في إعراب المثنىٰ وجمع المذكر السالم اللذين يعربان بالحروف أيضًا، فيعرب المثنىٰ بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًّا، ويرفع جمع المذكر السالم بالواو وينصب ويجر بالياء.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) السابـــق (١/ ١٠٣).

٤- إعراب "غير" في قوله -تعالى-:

﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر:٣]؛ لأنّ "خالق" مبتدأ خبره "غيرُ الله". فإن قلت: هل يجوز أن يكون "خالق" مبتدأ و"غير الله" فاعلاً به أغنىٰ عن الخبر؟ قلت: لا؛ لأنّ الوصف الرافع لمكتفٍ به لشدة شبهه بالفعل لا يُصغّر ولا يُوصف ولا يُعرّف ولا يُثنىٰ ولا يُجمع إلا علىٰ لغة: "أكلوني البراغيث"، ولا يدخل عليه حرف جرّ؛ ولهذا رُدّ إعراب الزمخشري: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر:٣]؛ حيث جعله من هذا الباب، أعني: أن يكون "خالق" مبتدأ و"غير الله" فاعلاً به، والصواب أنّه من باب المبتدأ وخبره".(١)

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ قول الزمخشري(٢) بأنّ "خالق" مبتدأ، و"غير" فاعل؛ حيث يرىٰ الشَّنَوَانِي أنّ الصواب "خالق" مبتدأ، و"غير الله" خبره.

الدراسة:

قبل البدء في دراسة هذه المسألة أشير هنا إلىٰ أنِّي لم أقف علىٰ مانسبه الشَّنَوَانِي للزمخشري بأن المرفوع غير؛ لأنه معمول الوصف خالق، وأنه فاعل به، ولم أجد ذلك في المصادر ، وما عنده هو قوله: "وقرئ: غير الله، بالحركات الثلاث فالجرّ والرفع علىٰ الوصف لفظًا ومحلاً، والنصب علىٰ الاستثناء. فإن قلت: ما محل "يَرْزُقُكُمْ"؟ قلت: يحتمل أن يكون له محل إذا أوقعته صفة لخالق وأن لا يكون له محل إذا رفعت محل من خالق، بإضمار يرزقكم،

(١) المواهب الرحمانية (١/ ٦٥٦-٦٥٧).

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري (٣/ ٥٩٧-٥٩٨)، ولم أجد أنّ الزمخشري أوجب أنّها فاعل لاسم الفاعل.

وأوقعت يرزقكم تفسيرًا له، أو جعلته كلامًا مبتدأ بعد قوله: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾ [فاطر:٣] [(١)]، وهو ينقل فيها أقوال النحاة، ولم يعرض فيها لإعراب المعمول "غير" فاعلاً.

وعُرف المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظيّ غير المزيد ونحوه مخبرًا عنه أو وصفًا سابقًا رافعًا لمنفصل كاف؛ فقولنا "المجرد من عامل لفظي" أخرج الفاعل ونائبه ومدخول النواسخ والخبر، وقيد العامل باللفظي بناء علىٰ رأيهم أن عامل المبتدأ معنوي وهو الابتداء، وقولنا "غير المزيد" يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾ [فاطر:٣] [(٢)]، ومن هذا التعريف نرىٰ أن المبتدأ علىٰ قسمين:

١ – مبتدأ له خبر نحو: سعيد قائم.

٢ – مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر مثل أقائم الزيدان؟

غير أن الثاني ينضبط في الآية بما لو كان الوصف الرافع للاسم الذي سد مسد الخبر لا يكون بحرف الجر، وقد سبق، فلا سبيل إلا الوجه الأول.

و"غير" قد ورد في إعرابها بالرفع، ثلاثة أوجه: أحدها أنّه مبتدأ، والثاني أنّه فاعل لاسم الفاعل، والثالث أنّه صفة لـ"خالق" علىٰ الموضع؛ حيث يقول السمين الحلبي: "وقرأ الباقون بالرفع: وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنّه خبر المبتدأ. والثاني أنّه صفة لـ"خالق" علىٰ الموضع. والخبر: إما محذوف، وإما "يرزقكم". والثالث أنّه مرفوع باسم الفاعل علىٰ جهة الفاعلية؛ لأنّ اسم الفاعل قد اعتمد علىٰ أداة استفهام". [(٣)]

واعتراض الشَّنَوَانِي علىٰ إعراب "غير" في الآية بأنها فاعل لـ"خالق" سد مسد الخبر، وعلل

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (٣/ ٥٩٧).

(٢) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (١/ ٣٦٠).

(٣) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي (٩/ ٢١٢)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة- الأولىٰ، ١٤٢٧هـ- (٥/ ٣١٤). شرح الرضي علىٰ الكافية: (١/ ٢٢٥). حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٢٧٧).

ذلك بأن خالق وصف[1]، والوصف هنا معلول بأن أمامه حرف جر، ولا يكون ما بعده فاعلاً به، أي يعمل فيه عمل الفعل لسبقه بحرف الجر؛ ولأن الوصف في عمله يشبه الفعل والفعل لا يسبق بحرف جر، ولا يثنىٰ ولا يجمع، ولا يوصف، ولا يصغر، ولا يعرف.. إلخ.

وهناك من النحاة من ذهبوا إلىٰ أن "غير" فاعل سد مسد الخبر، ومن هؤلاء: الجوجري[2] حيث قال: "جعلهم نحو: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾ [فاطر:٣] من المبتدأ، وقولهم: إنه بمنزلة المجرد يدل علىٰ أن المراد بالعوامل اللفظية أعمّ من النواسخ، كما قدمنا، وهو الظاهر كما قال بعض المحققين، خلافًا لمن قصره علىٰ النواسخ، وتصريح المصنف بأنه من القسم الأول من قسمي المبتدأ هو أحد الوجهين في إعرابه وعليه فالخبر إما "غير الله"، وإما محذوف أي لكم أو للأشياء، و"غير" صفة، وثانيهما أنه من القسم الثاني و"غير الله" هو فاعله سدّ مسد الخبر".[3]

وقال القُوجَوي[4]: "وفي مثل ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾ [فاطر:٣] و"غير" بالرّفع إمّا لكونه صفة للخالق علىٰ الموضع، و"خالق": مبتدأ و"من": زائدة، وخبره محذوف تقديره: هل خالق

(١) الوصف هو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو صيغ المبالغة، وغيرها، وهي تعمل عمل فعلها إذا كانت معرفة من غير شرط، وإذا كانت نكرة فإنها تعمل بشرطين اثنين: الأول: أن يتقدمها نفي أو استفهام أو شبههما، والثاني: أن يكون المعنىٰ في الحاضر أو المستقبل، وليس الماضي. انظر: العلل في النحو، ابن الوراق (ص: ١٦٨) شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (٢/ ٢١٥).

(٢) محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري: فاضل مصري، من فقهاء الشافعية. من كتبه: شرح الإرشاد لابن المقري، وشرح شذور الذهب، وشرح همزية البوصيري، وترجمة الإمام الشافعيّ، توفي سنة: ٨٨٩هـ. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني (٢/ ٢٠٠) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي (٨/ ١٢٣).

(٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجَوجَري (١/ ٣٥٦).

(٤) محمد محيي الدين بن مصطفىٰ مصلح الدين القوجوي: مفسّر، من فقهاء الحنفية. كان مدرسًا في استانبول. له: حاشية علىٰ أنوار التنزيل للبيضاوي وشرح الوقاية في الفقه، وشرح الفرائض السراجية وشرح المفتاح للسكاكي. توفي سنة: ٩٥١هـ. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد العَكري (١٠/ ٣٧٠) الأعلام للزركلي (٧/ ٩٩).

لكم أو للأشياء، أو لكونه فاعلاً له، فتقديره: هل يخلق غير الله".[١]

وأما من ذهب مع الشَّنَوَانِي إلىٰ أن "غير" لا تصح أن تكون فاعلاً، وإنما هي خبر لـ خالق، فمنهم:

أبو حيّان لم يجز هذا الوجه؛ حيث يقول: "وفي هذا نظر، وهو أنّ اسم الفاعل أو ما جرىٰ مجراه إذا اعتمد علىٰ أداة الاستفهام، وأجري مجرىٰ الفعل، فرفع ما بعده؛ هل يجوز أن تدخل عليه "من" التي للاستغراق، فتقول: هل من قائم الزيدون؟ كما تقول: هل قائم الزيدون؟. والظاهر أنّه لا يجوز، ألا ترىٰ أنّه إذا جرىٰ مجرىٰ الفعل لا يكون فيه عموم خلافه إذا أدخلت عليه "من"، ولا أحفظ مثله في لسان العرب، وينبغي أن لا يقدم علىٰ إجازة مثل هذا إلا بسماع من كلام العرب"[٢].

وكذلك الصبان حيث قال: "ولا يصح أن يكون "غير الله" فاعلاً لخالق أغنىٰ عن الخبر؛ لأن الوصف الذي له فاعل أغنىٰ عن الخبر بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه من الزائدة، فكذا ما هو بمنزلته كذا في يس والروداني، ولا كون يرزقكم هو الخبر؛ لأن هل تدخل علىٰ مبتدأ خبره فعل إلا شذوذًا عند سيبويه"[٣].

ويتضح لنا مما سبق أوجه إعراب "غير" بالرفع ثلاثة، قد رُدّ منه وجه إعرابها فاعل لاسم الفاعل؛ إذ يقول السمين: "إلا أنّ الشيخ توقف في مثل هذا؛ من حيث إنّ اسم الفاعل وإن اعتمد، إلا أنّه لم تُحفظ فيه زيادة "من"، قال: فيحتاج مثله إلىٰ سماع، ولا يظهر التوقف؛ فإنّ شروط الزيادة والعمل موجودة "[٤].

فاعتراض الشَّنَوَانِي علىٰ وجه إعراب "غير" علىٰ أنّه فاعل لاسم الفاعل استدلّ عليه بدليل

---

(١) شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفىٰ القُوجَوي، شيخ زاده (المتوفىٰ: ٩٥٠هـ) دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة- دار الفكر المعاصر (بيروت- لبنان)، ط: ١، ١٤١٦هـ (١/ ٦٦).

(٢) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفىٰ: ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل- دار الفكر- بيروت- ١٤٢٠هـ (٩/ ١٣).

(٣) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (١/ ٢٧٧).

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون بالسمين الحلبي (٩/ ٢١٢).

عدم جواز دخول حرف الجرّ علىٰ اسم الفاعل؛ لهذا يقول ابن هشام: "ولا يدخل عليه حرف جرّ، ولهذا ردّ إعراب الزمخشري ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾ [فاطر:٣]؛ حيث جعله من هذا الباب، أعني أن يكون "خالق" مبتدأ و"غير الله" فاعلاً به، والصواب أنّه من باب المبتدأ وخبره"[(١)]، ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل؛ ولذا لا يُصغّر ولا يُوصَف ولا يُعَرَّف ولا يُثنَّىٰ ولا يُجمع إلا علىٰ لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة"، ولا يجرىٰ ذلك المجرىٰ باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي، خلافًا للأخفش، وأُجري في ذلك "غير قائم" ونحوه مجرىٰ: ما قائم.[(٢)]

الترجيـــــح:

الحق أن الشَّنَوَانِي وافقه الصواب وكمال الرأي في هذا الإنكار، وأن القاعدة التي لا يختلف عليها أن الوصف العامل فيما بعده عمل الفعل لا بد له من شروط، ومن شروطه ألا يسبق بحرف جر؛ لأن الوصف يشبه الفعل، والفعل لا يسبق بحرف الجر، ومنه يكون إعراب غير علىٰ الخبر، أو الوصف كما جاء في أقوال النحاة، وليس علىٰ الفاعلية لمعارضة القياس.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدىٰ- رسالة دكتوراه- بدون دار نشر - ط: ١، ١٤٠٣هـ- (٣/ ١٩).

(٢) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (٤٤).

٥- نيابة غير المفعول - مع وجوده - عن الفاعل

نص الاعتـــــراض:

قال الشَّنَوَانِي: "ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده؛ لأنّه شريك الفاعل، وأجازه الكوفي مطلقًا، فيجوز في مثل: "ضربتُ زيدًا يوم الجمعة" أن تُنيب الظرف فترفعه، وتترك المفعول علىٰ حاله من النصب، فتقول: "ضُرِبَ يومُ الجمعة زيدًا"، واختار ابن مالك هذا القول...".(١)

البيـــــان:

نفىٰ الشَّنَوَانِي نيابة غير المفعول به مع وجوده عن الفاعل ، وذكر إجازة الكوفيين(٢) والأخفش لذلك مطلقا ، ويفهم من نفيه عدم قبوله لرأيهم .

الدراســـــة:

نائب الفاعل: هو اسم مرفوع قُدِّم عليه فعل مجهول أو شبهه، وأسند إليه، نحو: "أُكرِمَ الضيفُ"، وما ينوب عن الفاعل بعد حذفه أربعة أشياء: المفعول به، والمجرور بحرف جرّ، والظرف المتصرف، والمصدر المتصرف المختص(٣).

وقد اختلف النحويون في إنابة غير المفعول به من مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان أو مجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به، وذهبوا في ذلك إلىٰ ثلاثة مذاهب: (٤)

---

(١) المواهب الرحمانية (٦٣٩).

(٢) يقصد بالكوفيين نحاة الكوفة الذين كانوا علىٰ خلاف مع المدرسة البصرية في بعض بنود النحو، ومن أشهر نحاتها الكسائي والفراء وثعلب، وهي مدرسة مشهور عنها الاتساع في الرواية والقياس، وإذا أطلق الكوفي عُنِيَ به نحاة الكوفة. انظر: المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، (المتوفىٰ: ١٤٢٦هـ) دار المعارف (ص: ١٥٣).

(٣) ينظر: شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ لابن هشام (١٨٧). و: شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي النحوي (١٩٤). و: جامع الدروس العربية: الغلاييني (٢/ ٢٤٧).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦/ ٢٤٢- ٢٤٨)، شرح الرضي علىٰ =⇦

الأول: لا يجوز عند البصريين؛ إذ يرون أنّه "لا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول به عند حضوره؛ لأنّه شريك الفاعل، ألا ترىٰ أنّ الفاعل يُخرج المصدر من العدم إلىٰ الوجود، والمفعول به حافظ لوجوده، فلا يستقيم تجدّد المصدر إذا فرضنا انتفاء أحدهما، ولذلك لما جعلت العرب في الأفعال ما لا يتعدَّىٰ فلا يكون في المفعول حظّ فيه، أفردوا المفعول به بقبيل من الأفعال لا حظّ للفاعل فيه قِصاصًا، وذلك "فُعِل" بضم الفاء، ولذلك عمل "مضروب" عمل "ضارب". فإن لم تذكر المفعول فيه كان لك أن تقيم ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر الموصوف"[(١)].

الثاني: يجوز عند الكوفيين، وعزا ابن مالك[(٢)] هذا القول إلىٰ الأخفش.

قال أبو علي الفارسي: "وإضافة المصدر إلىٰ كل واحد منهما، كذلك سوي بينهما بالوصف بالمصدر، ولم يسغ ذلك في سائر المصادر والمفعولات؛ لأن الفعل لا يُبنَىٰ له كما يبنىٰ للمفعول به، إلا أن يتسع فيجعل غير المفعول به بمنزلة المفعول به، كالظرفين من الزمان والمكان، والمصدر"[(٣)].

الثالث: أجازه الأخفش بشرط أن يتقدم المصدر وظرف الزمان علىٰ المفعول به، فإن تأخرا لم يجز أن يُقام إلا المفعول به، نحو: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، وضُرِبَ يومُ الجمعة زيدًا[(٤)].

وقد عرض الشَّنَوَانِي بعض ما استدل به المجيزون بالقراءة في قوله -تعالىٰ-: ﴿قُل لِّلَّذِينَ

= الكافية: (١/ ٢٤٥). شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٦٠٩) الخصائص: ابن جني (١/ ٣٩٨).

(١) التعليقة علىٰ المقرب = شرح العلامة ابن النحاس علىٰ مقرب ابن عصفور في علم النحو، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس (٦٩٨هـ) تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة (١٣١)، ينظر: شرح اللمع: ابن برهان (١/ ٤٦).

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك (٢/ ١٢٨)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦/ ٢٤٣).

(٣) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفىٰ ٣٧٧هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم- دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ (٣٠٥).

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦/ ٢٤٥).

ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿١٤﴾ [الجاثية:١٤]؛ ببناء "يُجزَى" للمفعول ونصب قومًا، وفي نحو: قوله -تعالىٰ-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ﴿٣٢﴾﴾ [الفرقان:٣٢] بنصب "القرآن"، وبقول الشاعر: (١)

ولو ولَدَتْ قُفيرةُ جروَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا (٢)

وبأبيات أُخر. والكلّ متأول عند المانعين. (٣)

حيث أقام الجار والمجرور "بذلك" مقام الفاعل مع وجود المفعول به "الكلاب".

وقول الآخر:

أُتيح لي من العِدا نذيرا به وُقيتُ الشرَّ مستطيرَا (٤)

وكذلك استدلوا بقراءة قوله -تعالىٰ-: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٣﴾﴾ [يونس:١٠٣]؛ "نُجّي المؤمنين" (٥)، وقد أوّل المانعون تلك الشواهد؛ إذ يقول ابن جني عمّا ورد في الشعر: "فأقام حرف الجرّ مقام الفاعل، وهناك مفعول به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يُعتدّ أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذًا" (٦)، ثمّ يقول فيما ورد من قراءة قوله -تعالىٰ-: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٣﴾﴾ [يونس:١٠٣]؛ "فليس علىٰ

---

(١) الخصائص لابن جني (١/ ٣٩٨). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦/ ٢٤٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير بن عبد الله. انظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١/ ٣٣٧).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦/ ٢٤٣-٢٤٤)، و: المواهب الرحمانية (٦٣٩-٦٤٠).

(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتب. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر- الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا (٢١٢).

(٥) قرأ ابن عامر وأبو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم علىٰ معنىٰ "ننجي" ، ثم حذفت إحدىٰ النونين تخفيفا ، ينظر : النشر في القراءات العشر : ابن الجزري (٢/ ٣٢٤).

(٦) الخصائص لابن جني (١/ ٣٩٧).

إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح؛ لأنّه عندنا علىٰ حذف إحدىٰ نوني "نُنجّي"، كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله -سبحانه-: "تذكّرون" أي تتذكرون. ويشهد أيضًا لذلك سكون لام "نُجّي"، ولو كان ماضيًا لانفتحت اللام إلا في الضرورة"[1]، وأما ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فقوله الذي أجازه مشروط بكون هذا مما يصلح فيه النيابة عن المفعول به، قال في ألفيتّه:

وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر بنيابة حري

قال ابن عقيل: "أشار في هذا البيت إلىٰ أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة؛ أي: صالحًا لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة؛ كالظرف الذي لا يتصرف، والمراد به ما لزم النصب علىٰ الظرفية نحو سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه، ونحو عندك، فلا تقول جلس عندك، ولا ركب سحر لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب".[2]

فاشتراطه ذلك مما وافق فيه الجمهور هو أصل في المسألة تجويزه أن يحل الظرف في مقام الفاعل، "وكالمصادر التي لا تتصرف نحو: معاذ الله؛ فلا يجوز رفع معاذ الله؛ لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور؛ فلا تقول: سير وقت ولا ضرب ضرب، ولا جلس في دار؛ لأنه لا فائدة في ذلك، ومثال القابل من كل منها قولك: سير يوم الجمعة، وضرب ضرب شديد، ومر بزيد"[3].

وقد جمع الإمام ابن عقيل الخلاف حول هذا الموضوع في هذه الكلمات، "مذهب البصريين إلا الأخفش أنه إذا وُجد بعد الفعل المبني لما لم يُسَمّ فاعله مفعول به، ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل؛ فتقول ضرب زيد ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول، ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر فتقول ضرب ضرب شديد زيدًا، وضرب زيدا ضرب شديد، وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ

(١) الخصائص لابن جني (١/ ٣٩٧).

(٢) شرح ابن عقيل (٢/ ١١٩- ١٢٠).

(٣) السابق (٢/ ١٢٠).

يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ [الجاثية:١٤] وقول الشاعر:

لم يعـــن بالعليـــاء إلا ســـيدا ولا شـــفى ذا الغـــي إلا ذو هـــدى(١)

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما فتقول: ضرب في الدار زيد، وضرب في الدار زيدا، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به، نحو ضرب زيد في الدار فلا يجوز ضرب زيدا في الدار(٢).

الترجيـــح:

يتضح للباحث مما سبق أنّ اعتراض الشَّنَوَانِي هو الصواب؛ إذ هو موافق لرأي الجمهور، كما أنّ الأدلة التي استدلّ بها المجيزون لا يُعتدّ بها؛ لشذوذها؛ إذ إن الأصل فيه أن يكون المفعول به هو الأصل في الرجوع إلىٰ الفاعل، ولكن اعتباره بغير ذلك يشكل في المعنىٰ، والمعاني تأبىٰ ذلك، وخاصة أن معنىٰ الجملة ربما يلتبس بوضع نائب الفاعل من ظرف أو شبهه، ، وقضية المعنىٰ ترجح كلام الشَّنَوَانِي واعتراضه؛ لأن الأصل في التركيب النحوي إقامة المعنىٰ، والإعراب فرع علىٰ المعنىٰ.

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرىٰ» بدر الدين العيني (٢/ ٩٧٢)، شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري (١/ ٤٣٠).

(٢) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (٢/ ١٢١ - ١٢٣).

٦- رافع الخبر

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "والخبر أي خبر المبتدأ... وقيل: إنّه مرفوع بالابتداء كالمبتدأ؛ لأنّه طالب لهما علىٰ السواء؛ فعمل فيهما، وعليه الأخفش وابن السراج والرمانيّ واختاره ابن الحاجب وجماعة من المتأخرين، وهو ضعيف؛ لأنّ أقوىٰ العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع؛ فما ليس أقوىٰ أولىٰ ألا يعمل ذلك"[١].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ رأي كلّ من: الأخفش[٢] وابن السراج[٣] والرماني[٤] وابن الحاجب[٥] وجماعة من المتأخرين[٦] في أنّ الخبر مرفوع بالابتداء كالمبتدأ، بقوله: وهو ضعيف.

الدراسة:

الخبر: هو "اللفظ الذي يكمّل المعنىٰ مع المبتدأ في الجملة الاسميّة"؛ فالخبر" كلّ كلام تمت به الفائدة "[٧]، وهو لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلىٰ ما تقدّمه، لفظًا نحو: زيد قائم،

---

(١) المواهب الرحمانية (١/ ٦٨١-٦٨٢).

(٢) انظر: معانىٰ القرآن للأخفش (١/ ٩)، وقال فيه: والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، وكما كانت "أن" تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر. وقال بعضهم: "رفع المبتدأ خبره" وكل حسن، والأول أقيس.

(٣) انظر: الأصول في النحو: ابن السراج (١/ ٥٨).

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٣/ ٢٥٩). المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (١/ ٢٠٥).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ١٨٢). المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (١/ ٢٠٥).

(٦) منهم: حيدرة اليمني، ينظر: كشف المشكل (١/ ٧٢) وابن معطٍ، شرح ألفية ابن معطي، (٢/ ٨١٦).

(٧) كشف المشكل في النحو لحيدرة اليمني (١/ ٧١).

أو تقديرًا نحو: أقائم زيد، وقيل: الخبر ما يصح السكوت عليه، وهو ما أسند إلىٰ المبتدأ، وهو عامله في الأصح[(١)].

فالخبر هو المسند إلىٰ المبتدأ من حكم أو خبر أو فائدة، وهو مرفوع مثله إلا أن يدخله ناسخ، فعلي من كان وأخواتها، أو كاد وأخواتها؛ فيكون للخبر شأن آخر في الإعراب والصورة.

وقد أخذت مسألة رافع الخبر حيزًا واسعًا في كتب النحو، وتعدّدت فيها المذاهب والآراء، واختلف النحويون في تعيين رافع الخبر علىٰ أقوال[(٢)]:

الأول: إن العامل في الخبر الابتداء، واحتجوا بأن الابتداء لما وجب أن يكون عاملاً في المبتدأ وجب أن يكون عاملاً في الخبر مثل العوامل اللفظية.

الثاني: إن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، واحتجوا بأن الخبر يأتي بعد الابتداء والمبتدأ فيكونان هما العاملان فيه.

الثالث: إن الخبر يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء؛ فقد احتجوا بأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف؛ فلا يعمل في معمولين مثل العامل اللفظي.

وقد اختار الشَّنَوَانِي القول الثالث، وهو أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[(٣)]؛ فقد صرّح بذلك سيبويه في قوله: "فأما الذي ينبني عليه

---

(١) انظر: التعريفات للجرجاني (٩٦) الكليات لأبي البقاء الحنفي (٤١٧).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري (١/ ٤٠-٤٣). و: اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري (٩٩). و: شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الأزهري (١/ ١٩٥-١٩٧)، وشرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٩٠-٩١)، وشرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٢٠٠-٢٠١). و: دروس في المذاهب النحوية عبده الراجحي ١١١-١١٩.

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، ت: د. عبد الرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامي - ط: ١، ١٤٠٦هـ- (٢٣٠). و: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (١/ ٢٦٩)، و: اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ا - ط: ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م (١/ ٢٩٥)، و: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد: ابن عقيل (١/ ٢٠٥).

شيء هو هو فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: "عبدالله منطلقٌ"؛ ارتفع "عبد الله"؛ لأنّه ذُكر ليبنىٰ عليه "المنطلق"، وارتفع المنطلق؛ لأنّ المبنيّ علىٰ المبتدأ بمنزلته"[١].

واحتج البصريون وتابعهم الشَّنَوَانِي بالآتي:

١- إنّ أقوىٰ العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع؛ فما ليس أقوىٰ أولىٰ ألا يعمل ذلك، والابتداء عامل معنويّ ضعيف لا يعمل في معمولين "المبتدأ والخبر" كالعامل اللفظي[٢].

وهذه الظاهرة أو القضية معروفة في اللغة، وقد تبنّاها النحاة بقولهم: لا يعمل عاملان في معمول واحد، ومن أمثلتها قول الأنباري: "مسألة القول في أولىٰ العاملين بالعمل في التنازع، ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أكرمني وأكرمت زيدًا، وأكرمت وأكرمني زيد"، إلىٰ أن إعمال الفعل الأول أولىٰ، وذهب البصريون إلىٰ أن إعمال الفعل الثاني أولىٰ"[٣].

وقد رد الأنباري هذا القول في رافع الخبر أيضًا؛ فقال: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل علىٰ أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت: "إنك وزيدٌ قائمان"، وجب أن يكون "زيد" مرفوعًا بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر "زيد"، وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا: "إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر"؛ لأدَّىٰ ذلك إلىٰ أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال. القول في العطف علىٰ اسم "إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر".[٤]

٢- إنّ هذا المذهب يقتضي منع تقدّم الخبر علىٰ المبتدأ؛ لأنّ المعمول لا يتقدّم إلا حيث كان العامل متصرفًا[٥].

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٧).

(٢) ينظر: المواهب الرحمانية (٦٨٢). و: المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب (٢١٦).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: الأنباري (١/ ٧٣).

(٤) السابق (١/ ١٥٢).

(٥) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد: ابن عقيل (١/ ٢٠٦)، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي (٥٧)، تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد، الدماميني (٣/ ١٨)، الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي (١/ ٦٩)، المواهب الرحمانية (١٨٣).

والمعمول يعمل في لاحق وليس سابق، والأصل في الإعمال السبق، وكل ما لحق ليس له فيه عمل. وغيرها من الأدلة التي لم يذكرها الشَّنَوَانِي[1]، ولم يسلم هذا المذهب كغيره من المذاهب الأخرىٰ من الاعتراض؛ فالأزهري اعترض علىٰ القول برفع المبتدأ للخبر؛ لأنّ المبتدأ عين الخبر في المعنىٰ، فيلزم رفع الشيء نفسه، نحو: زيد أخوك، فلو رُفع الأخ بزيد، كان رافعًا لنفسه بنفسه[2]، وقد سبقه إلىٰ هذا الاعتراض الحيدرة اليمني؛ حيث قال: "ووجه آخر: وهو أنّ المبتدأ هو الخبر في المعنىٰ، والشيء لا يعمل في نفسه، ولو جاز ذلك لكان الموصوف عاملاً في الصفة، والمؤكد عاملاً في التوكيد، وصاحب الحال في الحال"[3].

وقول الحيدرة والأزهري مردودٌ؛ لأنّ المبتدأ والخبر في قولك: زيدٌ أخوك، متغايران مفهومًا، فالمحكوم به غير المحكوم عليه قطعًا[4].

وقد كان حديث الأنباري صاحب الإنصاف في هذه المسألة واسعًا؛ حيث فنَّد حجج كل فريق، ثم رجَّح هو بين الآراء ما يراه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء

---

(١) ومنه: أن الابتداء معنىٰ قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنىٰ ما اشتق منه، وتقديم الخبر علىٰ المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بالإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه علىٰ المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوىٰ ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (١/ ٢٧٠)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٣/ ٢٥٩-٢٦٠)، شرح التسهيل المسمىٰ «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ناظر الجيش (٢/ ٨٥٥).

(٢) ينظر: شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد الأزهري (١/ ١٩٥-١٩٦).

(٣) كشف المشكل في النحو لحيدرة اليمني (١/ ٧٢).

(٤) حاشية يس علىٰ التصريح، ١/ ١٥٩، المطبعة الأزهرية المصرية، ط٢، ١٣٢٥هـ.

أن لا تعمل.[1]

ويرىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الرأي القائل بأن الخبر مرفوع بالابتداء هو رأي صواب؛ لأنه لا وجود للعوامل اللفظية، ولأن المبتدأ يعمل في جنسه وهو الخبر.

وقال كذلك: "وأما مَنْ ذهب إلىٰ أن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، فقالوا: إنما قلنا: إن الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء؛ لأن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي، وهذا أيضًا ضعيف؛ لأنه متىٰ وجب كونه عاملاً في المبتدأ، وجب أن يعمل في خبره؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلَةَ الوَصْفِ، ألا ترىٰ أن الخبر هو المبتدأ في المعنىٰ، كقوله: "زيد قائم، وعمرو ذاهب"، أو منزل منزلته، كقوله: "زيد الشمسُ حُسْنًا، وعمرو الأسدُ شدةً"؛ أي: يتنزل منزلته".[2]

ودافع عن رأيه أن المبتدأ إذا رُفع بالابتداء فيجب أن يُرفع الخبر بالابتداء أيضًا، أي بواسطة المبتدأ، وقال: "فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنىٰ، أو منزّلاً منزلته تنزل منزلة الوصف؛ لأن الوصف في المعنىٰ هو الموصوف. ألا ترىٰ أنك إذا قلت: "قام زيدٌ العاقلُ، وذهب عمروٌ الظريفُ" أن العاقل في المعنىٰ هو زيد، والظريف في المعنىٰ هو عمرو؟، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعًا للمبتدأ في الرفع؛ كما تتبع الصفة الموصوف، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف، سواء كان العامل قويًّا أو ضعيفًا، فكذلك ههنا[3].

فقد عدل رَحِمَهُ ٱللَّهُ رأي البصري والمختلف فيه في رافع الخبر، ورأىٰ أن رافع المبتدأ هو الابتداء وهو عامل معنوي، ورافع الخبر هو الابتداء أيضًا بواسطة المبتدأ، وليس الابتداء والمبتدأ معًا أو المبتدأ بذاته كما حكي في الخلاف عندهم.

وفي نظر الباحث أنّ ما أورده الشَّنَوَانِي، ومن وافقهم لا يمسّ أو يقدح فيمن اعترض عليهم؛ لأنّ المذاهب الأخرىٰ لا تخلو من ردّ أو تضعيف، وهذا الأمر تطلبته طبيعة هذه المسألة؛

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: الأنباري (١/ ٣٩-٤٠).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري (١/ ٤٠).

(٣) السابق (١/ ٤٠).

لأنها مسألة اجتهادية ليس لها أيّ ضابط، علمًا بأن بعض النحاة يرون أن هذا الخلاف لا يُقاس عليه، فالأشموني يقول عن هذا الخلاف: وهذا خلاف لفظيّ[(١)]، ويقول ابن عقيل: وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.[(٢)]

وقال عباس حسن: "... هذا رأي من عدة آراء لا أثر لها في ضبط كلّ منهما، ولا في وضوح معناهما ومعنىٰ الكلام، فالخير في إهمالها وتناسيها، والاقتصار علىٰ معرفة أنّ المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك".[(٣)]

الترجيـــــح:

يرىٰ الباحث أن الرأي القائل بأن رافع الخبر هو المبتدأ رأيٌ سديدٌ وواقعيّ؛ إذ لما قبل فيه الرفع بالابتداء كان حريًّا بأنه وهو عامل لفظي أن يقبل أن يكون رافعًا لخبره، وهو أقل الآراء في التنازع والخلاف، وبهذا الرأي يجعل اعتراض الشَّنَوَانِي يجد شيئًا من القبول، إلا أني ملت إلىٰ الرأي المعتدل الوسط الذي تبنَّاه الإمام الأنباري، وهو أن العامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ١٨٣).

(٢) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ٢٠١).

(٣) النحو الوافي لعباس حسن (١/ ٤٤٧).

٧- مطابقة الخبر للمبتدأ

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "و"نحن" من قولك: "نحن قائمون"، فـ "نحن": ضمير منفصل للمتكلم ومعه غيره، مبتدأ في محلّ رفع بالابتداء، و"قائمون": خبره فهو مرفوع به، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنّه جمع مذكر سالم. وزعم بعضهم أنّ "نحن" إذا كان للمعظم نفسه يجوز أن يُخبر عنه بالمفرد، وفيه نظر؛ لأنّه لا يُحفظ مثل: "نحن قائم"، بل يجب في الخبر المطابقة، نحو: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الحجر:٢٢][(١)].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ قول ابن كيسان بأنّ "نحن" إذا كان للمعظم نفسه يجوز أن يُخبر عنه بمفرد، بقوله: وفيه نظر.

الدراسة:

الخبر: هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلامًا، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب[(٢)]، وهو الجزء المتِمّ الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، بدلالة المقام والتمثيل بقوله: "كالله بر والأيادي شاهده"؛ فلا يرد الفاعل ونحوه.[(٣)]

ومن هذه التعريفات يتضح أن الخبر له ثلاثة اعتبارات:

الأول أنه يجمع فائدة تصح للتلقي مع المبتدأ، والثاني: أنه يتمم إعراب أركان الجملة الاسمية، والثالث: أن الخبر متنوع الأحوال.

وسبق الذكر أن رافعه علىٰ الأرجح عامل الابتداء المعنوي بواسطة العامل اللفظي

---

(١) المواهب الرحمانية (١/ ٦٩٦).

(٢) الأصول في النحو: ابن السراج (١/ ٦٢).

(٣) شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (١/ ١٨٣)، أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، ابن هشام (١/ ١٩٤).

"المبتدأ"، والمسألة التي سأتناولها هنا مطابقة الخبر للمبتدأ، فقد اشترط النحاة المطابقة بين المبتدأ وخبره.

قال الفاكهي: "ومتىٰ أخبر عن المبتدأ وجب مطابقة الخبر له إفرادًا أو تثنية أو جمعًا، تذكيرًا أو تأنيثًا نحو: أنا قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، أو قائمتان، ونحن قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان، أو قائمتان، وهم قائمون، وهن قائمات" [(١)].

فالأصل فيه ذلك وهو المسموع والمحفوظ عن العرب والمتسق مع النطق السليم الصحيح، فيجب أن يكون الخبر مطابقًا للمبتدأ في: الإفراد والتذكير وفروعهما؛ بشرط أن يكون الخبر مشتقًا لا يستوي فيه التذكير والتأنيث، وأن يكون جاريًا علىٰ مبتدئه. نحو: محمود غائب، المحمودان غائبان، المحمودون غائبون، فاطمة غائبة...، ولا يجب التطابق في نحو: زينب إنسان؛ لعدم اشتقاق الخبر، ولا في نحو: هذا جريح؛ لأنّ الخبر وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث[(٢)].

يقول ابن عقيل: "والحاصل أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به؛ لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبَر عنه، إن مفردًا فمفرد، وإن مثنىٰ فمثنىٰ، وإن مجموعًا فمجموع، وإن مذكرًا فمذكر، وإن مؤنثًا فمؤنث. فإذا قيل لك أخبر عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت: اللذان ضربتهما الزيدان، وإذا قيل أخبر عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت: الذين ضربتهم الزيدون، وإذا قيل: أخبر عن هند من ضربت هندًا، قلت: التي ضربتها هند" [(٣)].

وذكر عباس حسن جواز عدم المطابقة في العدد في حالات معينة، ومنها أن يكون الخبر له حالة دلالية، ربما تكون خارجة عن اعتبار اللفظ، وإذا كان الخبر دالاً علىٰ تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ في الإفراد وفروعه؛ نحو: "الصديق صديقان" مقيم علىٰ الود والولاء، أو تارك لهما[(٤)].

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل (٤/ ٦٢). و: كشف النّقاب عن مخدرات مليحة الإعراب، الفاكهي (٣٦٠).

(٢) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن (١/ ٤٥٧).

(٣) شرح ابن عقيل (٤/ ٦٢).

(٤) النحو الوافي (١/ ٤٥٨).

وكذا يكون في التطابق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث لا تجوز المخالفة إلا أن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنىٰ، فيكون خلاف التطابق لعلة معنوية أو بلاغية، والمبتدأ والخبر بالنسبة إلىٰ التذكير والتأنيث، وإذا كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنىٰ؛ فتجوز المخالفة بحسب اللفظ، نحو: الاسمُ كلمةٌ، وفاطمةُ هذا الرجل، إذا كان اسمه فاطمة[1].

ولا تجوز المخالفة في العدد أي الإفراد والتثنية والجمع، ولا في التذكير والتأنيث إلا إذا كان الخبر هو نفس المبتدأ في المعنىٰ، واعترض الشَّنَوَانِي علىٰ قول ابن كيسان جعله "نحن" إذا كان للمعظم نفسه يجوز أن يُخبر عنه بمفرد[2]، وقد لجأ ابن كيسان إلىٰ هذا القول وتكلف فيه وقال: نحن هنا للمعظم نفسه، وأن قوله: "راض": خبر عنه، ولم يحفظ عن العرب مثل ذلك بل يجب عندهم في الخبر المطابقة؛ نحو قوله -تعالىٰ-: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات:١٦٥][3]، وأن تكلفه ذلك ليخرّج قول الشاعر[4]:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما ... عندك راضٍ والأمرُ مختلفُ[5]

إلا أنه لم يهتد إلىٰ تخريج العلماء له في الإعراب، ومن ذلك قول بدر الدين العيني: "نحن مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: نحن راضون، حذف الخبر احترازًا عن العبث وقصدًا للاختصار مع ضيق المقام".

واحتج الشَّنَوَانِي لاعتراضه، وعلله بأنّه لم يُحفظ عن العرب مثل "نحن قائم"، بل يجب في الخبر المطابقة، نحو: قوله -تعالىٰ-: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [الحجر:٢٢]، وأما ما ورد عن العرب، نحو قول الشاعر[6]:

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان (٣/ ١١١٣).

(٢) المواهب الرحمانية (٦٩٦).

(٣) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ"شرح الشواهد الكبرىٰ: العيني (١/ ٥٣٦-٥٣٧).

(٤) اعتراض الشرط علىٰ الشرط لابن هشام (٥٠).

(٥) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه- ت: د/ ناصر الدين الأسد- دار صادر - بيروت- ١٩٦٧م (٢٣٩).

(٦) لسان العرب لابن منظور (٢/ ٢٣٠).

والمسجدان وبيتٌ نحن عامره لنا وزمزمُ والأركانُ والستر[1]

فمحمول علىٰ الحذف، والأصل: عامروه، فحذف الواو اجتزاءً عنها بالضمة، وقوله[2]:

إذا ما شاء ضرّوا من سِواهم ولا يألو لهم أحدٌ ضِرارا[3]

فـ "شاء" في البيت أصلها "شاؤوا"؛ فـ"قد تُسقط العرب الواو وهي واو جِماع، اكتفي بالضمة قبلها"[4].

ولم يختلف العرب في تطابقهما تعريفًا وتنكيرًا، والأصل فيه أن المبتدأ يكون معرفة لوجوب إسناد معنىٰ الخبر له لاتساق الجملة؛ إذ قد يتفقان، وقد يختلفان.

الترجيح:

مما سبق يتبيّن أنّه لم يُحفظ عن العرب، نحو: "نحن قائم"، سواء أكان المتكلم جمعًا أم مفردًا معظمًا نفسه، بل يجب في الخبر المطابقة [5] لذا نجد أنّ اعتراض الشَّنَوَانِي هو الصواب، وأن ما زعم ابن كيسان لا يتفق مع قياسات اللغة المحفوظة عن العرب واستعمالهم.

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المصادر. انظر لسان العرب لابن منظور (٢/ ٢٣٠).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٩١).

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المصادر.

(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ٩١).

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٢/ ٨١١).

٨- النصب على نزع الخافض

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "والأمور التي يتعدىٰ بها الفعل القاصر سبعة.... السابع: إسقاط الجار توسعًا نحو: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [البقرة:٢٣٥]؛ أي: علىٰ سرّ، ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ﴾ [الأعراف:١٥٠] أي: عن أمره، ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ﴾ [التوبة:٥] أي: عليه، وقول الزجاج إنّه ظرف ردّه الفارسي بأنّه مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهمًا، وقوله:

..... كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ

أي: في الطريق. وقول ابن الطراوة إنّه ظرف مردود أيضًا بأنّه غير مبهم، وقوله: إنّه اسم لكل ما يقبل الاستطراق؛ فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازَع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق"[(١)].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ ابن الطراوة[(٢)] بأنّ "الطريق" منصوب علىٰ الظرفية؛ لأنّها مكان محدد، وذلك في قول الشاعر:

لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه فيه كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ[(٣)]

---

(١) المواهب الرحمانية (٢/ ٨١-٨٢).

(٢) سليمان بن محمد بن الطراوة، المتوفىٰ سنة ٥٢٨هـ، وهو نحوي مدينة المرية وتلميذ الأعلم الشنتمري، كان علمًا في العربية لعصره وتجوَّل في مدن الأندلس معلمًا يقبل عليه الطلاب من كل فجّ، ومن مصنفاته في النحو المقدمات علىٰ كتاب سيبويه. ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفىٰ: ٦٥٨هـ) تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان- ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م (٤/ ٩١)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (١/ ٦٠٢). و: الأعلام للزركلي: (٣/ ١٣٢).

(٣) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٧/ ٤٢٨). خزانة الأدب ⇦=

الدراســـــة:

قد يسقط حرف الجرّ بعد الفعل اللازم، ويُنصب الاسم المجرور بعده، ومنه الآية: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ﴾ [الأعراف:١٥٥]، أي: من قومه، ومنه قول الشاعر:

تمـــرّون الـــديارَ ولم تعوجـــوا كلامكـــم علـــيّ إذًا حـــرام (١)

والأصل: تمرّون بالديار، فنصب المجرور بعد سقوط حرف الجرّ(٢)، أي: تمرون بالديار ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أنّ وأن، بل يقتصر فيه علىٰ السماع وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلىٰ أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسًا بشرط تعين الحرف، ومكان الحذف؛ نحو: بريت القلم بالسكين، فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين؛ فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف في لأنه لا يدرىٰ حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف، فلا تقول اخترت القوم بني تميم؛ إذ لا يدرىٰ هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم"(٣).

وقال أيضًا: "وأما أنّ وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسًا مطردًا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا، والأصل عجبت من أن يدوا؛ أيّ من أن يعطوا الدية، ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف "من"؛ فتقول: عجبت أنك قائم، فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو رغبت في أن تقوم أو رغبت في أنك قائم فلا يجوز حذف في لاحتمال أن يكون

= ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (٣/ ٨٣).

(١) البيت من الوافر. وهو لجرير بن عطية الخطفي: ينظر: شرح ابن عقيل (٢/ ١٥٠).

(٢) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (٤/ ٤٥٥-٤٥٦)، المسائل السفرية في النحو، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن- مؤسسة الرسالة - بيروت- الأولىٰ، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م (ص: ٢١)، الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (٣/ ٢٢٧) موسوعة علوم اللغة العربية (٩/ ١٨٧).

(٣) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (٢/ ١٥١- ١٥٢).

المحذوف عن فيحصل اللبس"[١].

فينصب الاسم الذي كان مجرورًا بحرف الجر أو الخفض بنزع الخافض، وهو حرف الجر فيعدل عن الجر إلىٰ النصب عند حذفه.[٢]، وقال ابن يعيش: "

أســـتغفر الله ذنبًـــا لســـت محصـــيه رب العبـــاد إليـــه الوجـــه والعمـــل[٣]

ومن ذلك: "سميته بزيد"، و"كنيته بأبي بكر"، فإنه يجوز التوسع فيه بحذف حرف الجر بقولك: "سميته زيدًا"، و"كنيته أبا بكر". وكل ما كان من ذلك فإنه يجوز فيه التقديم والتأخير، نحو: "أعطيت زيدًا درهمًا"، و"أعطيت درهمًا زيدًا"، و"زيدًا أعطيت درهمًا"؛ كل ذلك جائز؛ لأنه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدًا. فإن كان الثاني مما يصح منه الأخذ، نحو: "أعطيت زيدًا عمرًا"، وجب حفظ المرتبة؛ لأن كل واحد منهما يصح منه الأخذ".[٤]

وقال الإمام الأنباري: "إذا حذف حرف الجر ينصب ما بعده علىٰ نزع الخافض، وهذا موجود في اللغة كثيرًا، قال الإمام: "العامل للجر، أو عامل مقدّر، بطل أن يقال عامل مقدّر؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف؛ فوجب أن يكون هو العامل علىٰ ما بيَّنَّا".[٥]

وقد ذكرها أيضًا في الحديث عن حاشا وهي حرف جر علىٰ خلاف في فعليتها أيضًا، وعليه فإن إعراب جملة: التقىٰ الرئيسُ الرئيسَ. تكون كالآتي:

التقىٰ: فعل ماض مبنىٰ علىٰ الفتح المقدر الذي منع من ظهوره التعذر.

الرئيس: فاعل مرفوع بالفعل التقىٰ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الرئيس: مفعول به منصوب علىٰ نزع الخافض، وعلامة نصبه الفتحة. وعندما نقول

---

(١) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك (٢/ ١٥٢).

(٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه: السيرافي (١/ ١٧٠). و: معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفىٰ: ٣٧٠هـ) مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية- الأولىٰ، ١٤١٢هـ- ١٩٩١ م (٣/ ١٢٩).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتب أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، ابن هشام (٢/ ٢٩٦).

(٤) شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش (٤/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري (١/ ٢٢٨).

علىٰ نزع الخافض؛ لأن الأصل في الكلام أن يكون: التقىٰ الرئيسُ بالرئيسِ، بحرف الجر، ولكن لما جاز أن يحذف حرف الجر إذا عرف نوعه ومكانه يحذف عمله معه إقرارًا للقاعدة أن عامل الجر لا يعمل مع الحذف، ولعل هذه خصوصية لعامل الجر وحده(١).

وقد قال الزجاج: "قوله -تعالىٰ-: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة:٥]؛ قال أبو عبيدة: المعنىٰ كلّ طريق قال أبو الحسن الأخفش "علىٰ" محذوفة، المعنىٰ اقعدوا لهم علىٰ كلّ مرصد، وأنشد:

نغالي اللحمَ للأضيافِ نيئًا ونُرْخِصه إذا نضِجَ القدورُ(٢)

المعنىٰ نغالي باللحم، فحذف الباء هنا، وكذلك حذف "علىٰ"، قال أبو إسحاق: كلّ مرصد ظرف، كقولك ذهبت مذهبًا. وذهبت طريقًا، وذهبت كلّ طريق. فلست تحتاج أن تقول في هذا إلا ما تقوله في الظروف مثل: خلف وأمام وقدام"(٣)، فقد جعل الزجاج المرصد ظرفًا، فلا يحتاج إلىٰ تقدير حرف جرّ، وقد رُدّ هذا القول؛ حيث ذكر أبو علي الفارسي قوله: "وقد غلِط أبو إسحاق في قوله: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة:٥] ظرف، كقولك: ذهبتُ مذهبًا، وذهبتُ طريقًا، وذهبتُ كلّ طريقٍ، في أن جعل الطريق ظرفًا كالمذهب. وليس الطريق بظرف، ألا ترىٰ أنّه كان مخصوصًا، كما أنّ البيت والمسجد مخصوصان، وقد نصّ سيبويه علىٰ اختصاصه، والنصّ به ليس كالمذهب والمكان، ألا ترىٰ أنّ حَمْلَ قول ساعدة:

لَدْن بهزّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

علىٰ أنّه حُذِف الحرف معه اتساعًا، كما حُذِف عنده من "ذهبتُ الشامَ"، وقد قال أبو إسحاق في هذا المعنىٰ خلافَ ما قاله هنا؛ ألا ترىٰ أنّه قال في قوله: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾ [الأعراف:١٦]؛ أي: علىٰ طريقك، قال: ولا اختلاف بين النحويين أنّ "علىٰ" محذوفة،

(١) ينظر: معاني القراءات للأزهري (٣/ ١٢٩). و: شرح أبيات سيبويه: السيرافي (١/ ١٧٠).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الكتاب. انظر. لسان العرب لابن منظور (١٥/ ١٣١) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف- المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م (٢/ ٢١٩).

(٣) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج (٢/ ٤٣٠-٤٣١).

ومثل ذلك: ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ، معناه علىٰ الظهرِ والبطنِ. ألا ترىٰ أنّه خصصه مع ما هو مخصوص من قولهم: الظهر والبطن، وذهب إلىٰ أنّ "علىٰ" محذوفة، وأنّه لا اختلاف بين النحويين في ذلك، فإذا كان ذلك بلا خلاف، لم يَجُزْ أن تجعله مثل ما هو مبهم ظرف بلا خلاف من قوله: ذهبتُ مذهبًا".[1]

وخلاصة هذ الكلام أن ما يجوز أن يكون منصوبًا علىٰ نزع الخافض هو الاسم الذي يصح أن يكون مفعولاً به في الكلام، وهو الاسم الذي ليس علىٰ الظرفية أي غير مختص بالظرف كأن يكون اسم وقع عليه فعل الفاعل، أو الذي ليس مبهمًا فلا يصح فيه النزع، ويحذف حرف الجر من الجملة إذا علم مكانه ونوعه، والضابط من ذلك عدم التباس المعنىٰ وتداخله، وبعد هذا الضابط يفتح الباب للتوسع في حذف حرف الجر ونصب ما بعده علىٰ نزعه توسعًا وخفة في الكلام، والأصل في الكلام الاختصار، ولا يجوز أن يكوم المنزوع مختصًّا بالظرف أو مبهمًا يجوز استعماله غي غيره، وإلا لا يجوز نزع الخافض عنه.

الترجيـــــح:

مما سبق يتبين أنّ اعتراض الشَّنَوَانِي هو الصواب؛ لأنّه إذا "كان الصراط اسمًا للطريق، وكان اسمًا مخصوصًا ممّا لا يصحّ أن يكون ظرفًا لاختصاصه. والمرصد مثله في الاختصاص؛ فإنّه عبارة عمّا الصراط عبارة عنه، وجب أن يكون مثله في الاختصاص، وألا يكون ظرفًا، كما لم يكن الصراط والطريق ظرفين"[2]، وأرىٰ أنّ قول الفارسي بنصب كلمة الطريق علىٰ أنها علىٰ الظرف وابن الطراوة بجعلها مبهمة لم يكن في محله ، ويكون اعتراض الشَّنَوَانِي صوابًا.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) ينظر: الإغفال، وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزَّجَّاج: أبو عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبد الغفَّار الفارسيِّ النَّحويِّ- ت: د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم المجمع الثقافي، الإمارات، ٢٠٠٣م. (٢/ ٣٠٢- ٣٠٣)، و: المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي تحقيق: خليل إبراهم جفال- دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ (٤/ ٢٤٦).

(٢) الإغفال لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٠٣).

٩- تقديم الحال على صاحبها المجرور

نص الاعتـــــراض:

قال الشَّنَوَانِي: "ويجوز تقديم الحال علىٰ صاحبها إن لم يكن مجرورًا بإضافة معنوية اتفاقًا، أو لفظية، أو حرف غير زائد علىٰ الأصحّ. أما المجرور بالزائد فيجوز تقديمه عليه بلا خلاف. واستثنىٰ منه ابن مالك في العمدة وشرحها الزائد الممتنع الحذف أو القليله نحو: "أحسن بزيد مقبلاً، وكفىٰ بزيد معينًا"، فلا يجوز التقديم علىٰ المجرور به أيضًا نحو:

..... **فمطلبهـــا كهـــلاً عليـــه شـــديد**

شاذ أو مؤول"[١].

البيـــــان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ ابن مالك في قوله بتقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور بحرف الجرّ الأصلي، ويرىٰ أنّ ذلك شاذ أو مؤول.

الدراســـــة:

الحالُ في اللغة نهاية الماضي وبداية المستقبل، وفي الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا ، وهو وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له، نحو "رجعَ الجندي ظافرًا. وأَدِّبْ ولدَكَ صغيرًا. ومررتُ بهند راكبةً. وهذا خالدٌ مُقبلاً"[٢].

ونسبة الحال من صاحبها نسبة الخبر من المبتدأ؛ "فالأصل فيها التأخير كالخبر، ويجوز التقديم"[٣]. وقد اختلف النحاة في حكم تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي [٤]

---

(١) المواهب الرحمانية (٢٦٦-٢٦٧).

(٢) ينظر: التعريفات : الجرجاني (١/ ٨١) . وجامع الدروس العربية: الغلاييني (٣/ ٨٦).

(٣) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (٢/ ٢٠).

(٤) أما المجرور بحرف جرّ زائد فإنّ جميع النحاة متفقون علىٰ جواز التقديم، نحو: ما جاءني من أحد عاقلاً. ينظر: ⇦=

علىٰ النحو التالي:

أولاً: الجواز مطلقًا:

ذهب إلىٰ ذلك كلّ من[١]: أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن كيسان، وابن برهان، وابن مَلْكون، وابن مالك، وأبو حيّان في "البحر المحيط"، وابن عقيل، وآخرون[٢].

وحجة المجيزين لذلك السماع والقياس؛ فأما السماع فكثير ومتنوع، فمنه ما احتج به ابن كيسان في قوله -تعالىٰ-: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ:٢٨]، وقال ابن برهان: "و"كافة" حال من "الناس"، وقد تقدّم علىٰ المجرور باللام، وما استعملت العرب "كافة" قط إلا حالاً"[٣].

وساق ابن مالك بعض الشواهد الشعرية علىٰ ذلك، فمما استشهد به قوله[٤]:

فـــإنْ تـــكُ أذوادٌ أُصِـــبْنَ ونســـوةٌ فلـــن يـــذهبوا فِرْغًـــا بقتـــلِ حِبـــالِ[٥]

حيث قدّم الحال "فِرْغًا" علىٰ صاحبها المجرور "بقتل حبال"، فأصلها: فلن يذهبوا بقتل حبال فرغًا، وقوله:

لـــئن كـــان بَـــرْدُ المـــاءِ هَيْمـــانَ صـــاديًا إلـــيّ حبيبًـــا إنّهـــا لحبيـــبُ[٦]

= ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٧٩).

(١) ينظر: شرح التصريح (١/ ٥٨٩). و: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (٢/ ٢١). و: شرح المفصل (٢/ ١٠). و: شرح التسهيل (٢/ ٣٣٧). ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية: محمد بن الحسن الرضي، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، (٢/ ٣٠). و: البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، (٧/ ٢٦٩).

(٢) كالحيدرة اليمني، ينظر: كشف المشكل في النحو، ت: د. هادي عطية مطر، ١/ ٤٨١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٨٤م. والسلسيلي، ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ت: د. الشريف عبدالله البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة، ط١، ١٩٨٦م (٢/ ٥٢٨-٥٢٩). والشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح، (١/ ٥٨٩).

(٣) شرح اللمع: ابن برهان العُكْبري، ت: د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٨٤م، (١/ ١٣٨).

(٤) شرح عمدة الحافظ (١/ ٤٢٩).

(٥) البيت من الطويل لطليحة الأسدي: ينظر: المحتسب، ٢/ ١٤٨. و: شرح التسهيل، ٢/ ٣٣٨.

(٦) البيت من الطويل نسب إلىٰ عروة بن حزام ينظر: ديوان عروة بن حزام، ت: أحمد عكيدي، إحياء التراث وزارة =⇦

حيث قدّم الحال "هيمانَ صاديًا" علىٰ صاحبها المجرور "إليّ"، فأصلها: لئن كان برد الماء حبيبًا إليّ هيمان صاديًا.

والبيت الذي ذكر الشَّنَوَانِي عجزه، وقال إنّه شاذ أو مؤول:

إذا المـــرءُ أعيتْـــهُ المـــروءةُ ناشـــئًا فمطلبُهـــا كهْـــلاً عليـــه شـــديدُ[1]

حيث قدّم الحال "كهْلاً" علىٰ صاحبها المجرور "عليه"، فأصلها: فمطلبها عليه كهلاً شديد.

أمّا القياس "فإنّ "جالسة" من قولنا: "مررت جالسةً بهندٍ" منصوب بالفعل "مررت"، وهو فعل متصرف، لا يفتقر في نصبه الحال إلىٰ واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق. وحرف الجرّ الذي عدّاه لا عمل له إلا الجرّ، ولا جيء به إلا لتعدية "مررت"، والمجرور به بمنزلة منصوب فتتقدم حاله كما تتقدم حال المنصوب"[2].

وأما الكوفيون[3] فأجازوا ذلك إن كان صاحب الحال مضمرًا نحو: "مررت ضاحكة بك"، وإن كان مظهرًا والحال فعل فيجوز تقدم الحال علىٰ المجرور، وأما إن كان الحال اسمًا فلا يجوز تقديمها.

ثانيًا: عدم الجواز:

ذهب إلىٰ ذلك أكثر النحويين[4]، وعلىٰ رأسهم سيبويه الذي يقول: "ثمّ صار "مررت قائمًا برجلٍ" لا يجوز؛ لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حَسُنَ هذا

= الثقافة دمشق، ٢٠١٤م (١٥٤) ونسب لغيره.

(١) ينظر: البحر المحيط، (٨/ ٥٤٩). وشرح الكافية الشافية، ٢/ ٧٤٦. وشرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١/ ٢٤٩، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٥م. وشرح ألفية ابن معط، ت: د. علي موسىٰ الشوملي، ١/ ٥٦٣، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.

(٢) شرح عمدة الحافظ، ١/ ٤٢٦.

(٣) ينظر: المساعد، ٢/ ٢١-٢٢. وارتشاف الضرب، ٣/ ١٥٧٩.

(٤) ينظر: المساعد، ٢/ ٢١. وارتشاف الضرب، ٣/ ١٥٨٠.

لحسُنَ قائمًا هذا رجلٌ"[١].

وهو رأي كل من[٢]: المبرد، وابن السراج، وابن جني، والزمخشري، والعكبري، وغيرهم، وقد وافقهم الشَّنَوَانِي.

وللمنع وجوه، منها:

١- لا يجوز أن يعمل الفعل في الحال قبل ذِكْر الجار؛ لأنّ الفعل والجار صارا كالشيء الواحد، فتقديم الحال علىٰ الجار يفصل بينهما[٣].

٢- تعلق الحال بالعامل ثانٍ لتعلّقه بصاحبه؛ فحقّه إذا تعدَّىٰ لصاحبه بواسطة أن يتعدّىٰ إليه بتلك الواسطة؛ إلا أنّه منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنّ فعلاً واحدًا لا يتعدَّىٰ إلىٰ شيئين بحرف واحد، فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير[٤].

٣- هذا التقديم ممنوع حملاً علىٰ حال المجرور بالإضافة[٥].

٤- حال الحال شبيه بحال عمل فيه حرف جرّ مضمَّن معنىٰ الاستقرار، نحو: زيد في الدار متكئًا، فكما لا يتقدم الحال علىٰ حرف الجرّ، هذا وأمثاله كذلك لا يتقدم عليه في نحو: مررت بهندٍ جالسةً[٦].

ولم يقدم الشَّنَوَانِي أدلة علىٰ صحة رأيه؛ إلا أننا نجد أنّ هذا الفريق قد لجأ إلىٰ التأويل في تخريج تلك الشواهد، ففي قوله -تعالىٰ-: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾، جعلوا "كافةً"

---

(١) الكتاب، ٢/ ١٢٤.

(٢) ينظر: المقتضب، ٤/ ١٧١. والأصول في النحو، ١/ ٢١٥. واللمع في العربية: ابن جني، ت: د. سميح أبو مغلي، ٥٣، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م. والكشاف: الزمخشري، ت: يوسف الحمادي، ٣/ ٥٢٢، مكتبة مصر، ط١، ٢٠١٠م. والبسيط في شرح الجمل، ١/ ٥٢٩.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٢٠١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ٢/ ٣٣٦. و: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي (٣/ ٤٥٤). و: شرح الأشموني، ١/ ٢٤٨.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية، ٣/ ٤٥٤. وشرح الرضي علىٰ الكافية، ٢/ ٣٠.

(٦) المقاصد الشافية، ٣/ ٤٥٤.

حالاً من الكاف، والمعنىٰ: أرسلناك جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ[١]، وحق التاء علىٰ هذا أن تكون للمبالغة كتاء علّامة[٢]، ومنهم من جعل "كافة" صفة لموصوف محذوف "إرسالة"، وأقيمت الصفة مقامه[٣].

والتأويل في الآية لم يُسلّم بها المجوزون لتقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور، فابن مالك يقول: "ولا يُلتفت إلىٰ قول الزمخشري والزجاج، أما الزمخشري فلأنّه جعل "كافة" صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً، وهذا شبيه بما فعل في خطبة "المفصل" من إدخال باء الجرّ عليه، وإضافته والتعبير به عما لا يعقل، وليته إذ أخرج "كافة" عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفردًا ولا مقرونًا بالصفة أعني: إرسالة، وحق الموصوف المستغني بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضىٰ إليه.

وأما الزجاج فبطلان قوله بيِّن أيضًا؛ لأنّه جعل "كافة" حالاً مفردًا، ولا يُعرف ذلك من غير محلّ النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثًا، ولا يتأتّىٰ ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور علىٰ السماع، ولا يتأتّىٰ غالبًا ما هي فيه إلا علىٰ أحد أمثلة المبالغة كنسّابة وفروقة ومِهذارة، و"كافة" بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها؛ لكونها علىٰ فاعلة، فإن حُملت علىٰ راوية حملت علىٰ شاذ الشاذ؛ لأنّ إلحاق تاء المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ، فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل علىٰ الشاذ مكروه فكيف علىٰ شاذ الشاذ؟، وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث، وهو أن يكون الأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافة، فقدم الحال علىٰ صاحبه مع كونه مجرورًا"[٤].

وقد حكموا علىٰ الشواهد الشعرية بالضرورة[٥]، وأوّلوا ما أمكن منها[١]، قال أبو حيّان:

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: الزجاج (٤/ ٢٥٤).

(٢) ينظر: الكشاف، ٣/ ٥٢٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣/ ٥٢٢. وأوضح المسالك، ٢/ ٣٢٤.

(٤) شرح التسهيل، ٢/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٥) ينظر: أوضح المسالك، ٢/ ٣٢٠. وشرح الأشموني، ١/ ٢٤٩.

"وقد تُؤوّل ما استدلّ به من السماع... وأما "كهلاً" فحال من المصدر المحذوف، ومجيء الحال من المحذوف لدليل المعنىٰ عليه جائز، كقوله -تعالىٰ-: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان:٤١]، والتقدير: فمطلبُها المرءُ كهلاً شديدٌ عليه... قال بعض أصحابنا: وعلىٰ تقدير أن يبعُد تأويل هذه الأبيات لا حُجَّة فيها؛ لأنّ الشعر يجيء فيه ما لا يجوز في الكلام"(٢).

وقد أجيب عن احتمال التأويل في الآية والأبيات بأنّه يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يردها صريح، ولا سيما مع مساعدة القياس، ثمّ إنّ الاحتمال في بعضها بعيد جدًّا ومتكلَّف(٣).

أمّا عباس حسن فقد اعترض علىٰ المانعين للتقديم، ورأىٰ أنّه لا داعيَ لتأويلاتهم التي تخالف النصّ القرآني، ورأىٰ أنّ الأخذ بالرأي القائل بجواز التقديم أولىٰ؛ لكثرة الأمثلة المؤيدة لذلك، فلا داعي لتكلّف التأويل(٤).

الترجيـــــح:

والباحث يؤيد مذهب الكوفيين القائل بجواز ذلك ، ويرىٰ أنّه الصواب، وما ذهب إليه الشَّنَوَانِي ومن منع تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي مجانب للصواب، لأنهم اعتمدوا في رأيهم علىٰ التأويل للشواهد ، أمَّا المجيزون استندوا إلىٰ السماع والقياس .

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٤٥٥-٤٥٦.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان الأندلسي: (٩/ ٧٥)

(٣) ينظر: المساعد، ٢/ ٢٢.

(٤) ينظر: النحو الوافي، ٢/ ٣٧٩.

١٠- تقديم التمييز على عامله المتصرف

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "لا يمتنع تقديم التمييز علىٰ عامله إن كان فعلاً متصرفًا، نحو: "طاب زيدٌ نفسًا، وغرست الأرض شجرًا"، فتقول: نفسًا طابَ زيدٌ، وشجرًا غرستُ الأرضَ، وفاقًا للكسائي والمازني والمبرد، ومنعه الباقون"[١].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ البصريين والكوفيين عامة في منعهم تقديم التمييز علىٰ عامله المتصرف، وقد وافق الكسائي والمازني والمبرد الذين يجيزون ذلك.

الدراسة:

التمييز: تبين النكرَة المفسّرة للمبهم، وهو ما يَرفع الإبهامَ المستقر عن ذات مذكورة، نكرة بمعنىٰ "من" وهو مفرد، أو نسبة وهو الجملة[٢].

والنحاة متفقون علىٰ أنّه لا يجوز تقديم التمييز علىٰ عامله إن كان فعلاً غير متصرف[٣]، واختلف النحاة علىٰ تقديم التمييز علىٰ عامله إن كان متصرفًا، فانقسموا إلىٰ فريقين[٤]:

الفريق الأول: المنع، وهو مذهب سيبويه، وممن ذهب مذهبه الفراء وأبو بكر ابن السراج، إذ يذكر في كتابه الأصول في باب "التقديم والتأخير" الأشياء التي يجوز تقديمها، وهي ثلاثة عشر،

---

(١) المواهب الرحمانية، ٣١٢-٣١٣.

(٢) الحدود في النحو: الرماني (١/ ٦٩). همع الهوامع: السيوطي ٢/ ٣٣٦.

(٣) شرح التسهيل، ٢/ ٣٨٩.

(٤) المرجع السابق، ٢/ ٣٨٩. والمقتضب، ٣/ ٣٦. والخصائص: ابن جني (٢/ ٣٨٦). وارتشاف الضرب، ٣/ ١٦٣٤.

فذكرها جميعًا إلىٰ أن وصل إلىٰ التمييز، فقال: "ولا يقدم التمييز"[(١)]، وقد ذهب ابن عصفور إلىٰ ما ذهب إليه ابن السراج[(٢)].

وهذه العبارة التي أطلقها ابن السراج دون تقييد تفيد أنّه يرفض تقدم التمييز علىٰ فعله سواء أكان فعله متصرفًا أم غير متصرف.

قال ابن جني: "ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبة فعلاً متصرفًا. فلا نجيز شحمًا تفقأت، ولا عرقًا تصبّهت. فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق يطيب

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

*** وما كان نفسي بالفراق تطيب ***

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم. وذلك أنّ هذا المميز هو الفاعل في المعنىٰ؛ ألا ترىٰ أنّ أصل الكلام تصبّب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميِّزًا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل علىٰ الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميّز ؛ إذ كان هو الفاعل في المعنىٰ علىٰ الفعل"[(٣)].

وهذا الكلام الذي تبنّاه ابن جني هو ما قاله سيبويه من قبل، حيث قال: "وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحمًا... ولا يُقدمُ المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنّها ليست كالفاعل"[(٤)].

وقال الفرّاء في تفسير قوله -تعالىٰ-: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة:١٣٠]، "والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة؛ كقولك: ضقتُ به ذرعًا... فلا يُقال: رأيه سَفِهَ زيدٌ، كما

(١) الأصول: ابن السراج ٢/ ٢٢٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع، ٢/ ٣٤٣.

(٣) الخصائص، ٢/ ٣٨٦.

(٤) كتاب سيبويه: ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

لا يجوز: دارًا أنت أوسعهم"[١].

وحجة الذين منعوا تقدم التمييز علىٰ عامله المتصرف هي أنّ التمييز في الأصل فاعل الفعل المذكور، كما في نحو قولك: طاب زيدٌ نفسًا؛ أي: طابت نفس زيدٍ، والفاعل لا يتقدم علىٰ فعله، فكذا ما هو بمعنىٰ الفاعل[٢].

الفريق الثاني: الجواز[٣]، وهو مذهب: الكسائي، والمازني، والمبرد، ووافقهم الشَّنَوَانِي فإنّه تبنَّىٰ الرأي القائل بجواز تقديم التمييز علىٰ عامله المتصرف، وقد ردّ الشَّنَوَانِي علىٰ المانعين، بقوله: "وهذا غير جيد؛ إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، ولا يُراعىٰ ذلك الأصل كمفعول ما لم يسمَّ فاعله، فإنّه لمّا كان منصوبًا كان تقديمه علىٰ الفعل جائزًا، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع، وكونه بعد الفعل فأيّ مانع من أن يكون للفاعل أيضًا -إذا صار علىٰ صورة المفعول- حكم المفعول من جواز التقديم"[٤].

وفضلاً عن ما قدمه الشَّنَوَانِي، فقد احتج ابن مالك بأمرين[٥]:

١- القياس علىٰ سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرّف.

٢- كثرة ما ورد من الشواهد المؤيدة لهذا الرأي، ومن الشواهد التي ساقها ابن مالك[٦]:

ضيعْتُ حَزْمي في إبعادي الأملا وما ارْعويْتُ وشيبًا رأسي اشتعلا[٧]

فالشاهد هنا تقدم التمييز علىٰ معموله؛ إذ أصل الكلام: اشتعل رأسي شيبًا.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: الفراء ١/ ٧٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي، ٢/ ٧١.

(٣) شرح الكافية: ابن مالك ٥/ ٢٦٣. و: اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ١/ ٤٣٣. و: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩٣. و: أوضح المسالك: ٢/ ٣٠٤.

(٤) المواهب الرحمانية، ٣١٣.

(٥) شرح التسهيل، ٢/ ٣٨٩. والمساعد، ٢/ ٦٦.

(٦) السابق ٢/ ٣٨٩.

(٧) المساعد، ٢/ ٦٦. وشرح ابن عقيل، ٢/ ٢٩٤.

وقول الآخر:

ولستُ إذْ ذرعًا أضيقُ بضارعٍ ولا يائسٍ عندَ التعسُّرِ مِنْ يُسْرِ

فالشاهد هنا تقدم ذرعًا علىٰ عامله، فأصل الكلام: أضيق ذرعًا. وغيرها من الشواهد الكثيرة.

الترجيـــــح:

بناءً علىٰ ما سبق؛ فإنّه لا يمكنني مخالفة هذه الكثرة مما ورد عن العرب؛ فما جاء من الشواهد يؤكد علىٰ جواز تقدّم التمييز علىٰ عامله المتصرف، فضلاً عن ذلك قياس التمييز علىٰ أشباهه من الفضلات، كالمفعول به، والحال. ويتضح صواب ما ذهب إليه الشَّنَوَانِي ومن وافقهم من النحاة.

وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

١١- عامل الجر في المضاف إليه

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وقسم مخفوض بالإضافة: ظاهر هذه العبارة أنّ الإضافة عاملة في المضاف إليه، وهو أحد الأقوال.

والقول الثاني: أنّ العامل الحرف المقدر، واختاره ابن الحاجب.

والثالث: أنّ العامل المضاف، واختاره ابن مالك وغيره، وقد ذكر هذه الأقوال أبو حيّان وغيره، والأول ضعيف"[١].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ رأي الأخفش والمبرد والزجاجي والفارسي والسهيلي وأبي حيّان الذين يرون أنّ العامل في المضاف إليه هو الإضافة، بقوله: ضعيف.

الدراسة :

الْإِضَافَة: اخْتِصَاص أول بشأن دَاخل فِي اسْمه كالجزء منه[٢]، وهي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ مطلقًا، ويسمّىٰ الاسم الأول من الاسمين مضافًا، ويُعرب علىٰ حسب موقعه في الكلام، ويُسمّىٰ الثاني مضافًا إليه، ويُجرّ دائمًا. وتنقسم إلىٰ قسمين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة.

الإضافة المحضة: وتُسمَّىٰ أيضًا حقيقية، ومتصلة، ومعنوية، وهي ما كان فيها الاتصال بين المضاف والمضاف إليه قويًّا، أو هي التي يستفيد فيها المضاف تعريفًا أو تخصيصًا، أو أن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية، وذلك بأن يكون ثَمَّ حرف إضافة مقدر يوصّل معنىٰ ما قبله إلىٰ ما بعده، الإضافة غير المحضة: وتُسمَّىٰ أيضًا لفظية، ومجازية، ومنفصلة، وهي التي

---

(١) المواهب الرحمانية للشنواني (٦٢٧-٦٢٨).

٢) الحدود في النحو: الرماني (١/ ٦٩).

لا يستفيد بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، ويغلب فيها أن يكون المضاف اسمًا مشتقًا عاملاً في المضاف إليه وزمنه للحال، أو الاستقبال، أو الدوام[١].

ودار الخلاف الذي وقع بين النحاة حول عامل الجرّ في المضاف إليه، وذهبوا في ذلك مذاهب:

الأول: العامل في المضاف إليه هو الإضافة، وهو مذهب الأخفش [٢] والمبرد[٣] والزجاجي[٤] وأبو حيان[٥] والفارسي[٦].

يقول أبو حيّان: "والإضافة هي المعرّفة، وهي الجارة لا اللام المضمرة خلافًا لبعضهم؛ لأنّ حرف الجرّ لا يُضمر مع بقاء عمله إلا شاذًّا، فإذن الجار في الإضافة معنوي لا لفظي"[٧] نحو: دارُ زيدٍ، وغلامُ عمرٍو، خفضتَ "دارًا" بإضافة دار إليه [٨].

الثاني: العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدر، وهو مذهب الزمخشري[٩] الزجاج[١٠]

---

(١) ينظر: الحدود في النحو: الرماني (١/ ٨٣). و: موسوعة علوم العربية (٢/ ٢٥١-٢٥٢) موسوعة النحو والصرف والإعراب: إميل بديع يعقوب (٩٦)، المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فوّال بابستي (١/ ١٩١).

(٢) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي (٢/ ٤١٢).

(٣) ينظر: المتقتضب: المبرد ١/ ١٤٣.

(٤) ينظر: الجمل في النحو: الزجاجي ٦٣.

(٥) ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيّان الأندلسي، ت: د. عبد الحسين الفتيلي، الرسالة، ط: ١ - ١٩٨٥م، ١١٧.

(٦) ينظر: الإيضاح: الفارسي ١/ ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٧) ينظر: النكت الحسان: أبو حيان الأندلسي ١١٧.

(٨) ينظر: الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٣).

(٩) ينظر: المفصل للزمخشري: ١١٣. و شرح المفصل: ابن يعيش ٢/ ١٢٣.

(١٠) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، ت: هدىٰ محمود قراعة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٥هـ، (٦).

وابن الحاجب[١].

يقول الزمخشري: "لا يكون الاسم مجرورًا إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب. والعامل ههنا غير المقتضي كما أن ثمة، وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة" [٢].

فقد يكون الحرف المقدر "اللام"، نحو: غلامُ زيدٍ؛ إذ أصل الكلام: غلام حصل لزيد، فمعنىٰ الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف [٣].

وقد يكون حرف الجرّ المقدر "مِنْ"، نحو: هذا ثوبُ خَزّ، تقديره: من خزّ. أو بمعنىٰ "في" نحو: قوله -تعالىٰ-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ:٣٣]؛ أي: فيهما، وزعم الكوفيون أنّها تأتي بمعنىٰ "عند"، نحو: هذه شاة رقود الحلبِ، أي: عند الحلبِ[٤].

وذكر ابن يعيش أن العامل قد يكون حرف الجر المقدر غير الملفوظ به، قال: "فكذلك العاملُ في المضاف إليه حرفُ الجرّ المرادُ، لا معناه. وقوله: "أو معناه" تسامُحٌ؛ لأنّ المعاني لا تعمل جرًّا فاعرفه" [٥].

الثالث: العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهو مذهب سيبويه [٦] واختاره ابن مالك[٧] والجرجاني[٨] والرضي وابن عصفور[٩]، وبه قال السيوطي: "والأصح أنّ الجرّ في المضاف إليه

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب: ١/ ٤٠١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٢/ ٥٠١).

(٢) المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري (١١٣).

(٣) شرح الرضي علىٰ شافية ابن الحاجب (١/ ٦٥).

(٤) ينظر: النكت الحسان: أبو حيّان الأندلسي (١١٧-١١٨).

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ١٢٥).

(٦) ينظر: الكتاب: سيبويه ١/ ٤١٩. و ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٤/ ١٧٩٩).

(٧) ينظر: شرح التسهيل ابن مالك: ٣/ ٢٢٦.

(٨) ينظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: عبد القاهر الجرجاني، ت: البدراوي زهران، دار المعارف مصر، ط: ٢ (٣٠٣).

(٩) ينظر: شرح الجمل: ابن عصفور: ١٧١.

"بالمضاف" قال سيبويه: وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل، والفعل لا حظّ له في عمل الجرّ، لكن العرب اختصرت حروف الجرّ في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلىٰ بعض فناب المضاف مناب حرف الجرّ، فعمل عمله، ويدلّ له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها"[(١)].

وقد أخذت هذه القضية حيزًا غير قليل في الفكر النحوي القديم فتحدث عدد غير قليل علىٰ أن العامل فيه هو المضاف، أي الكلمة السابقة علىٰ المضاف إليه، وهي معربة حسب موقعها في أداء المعنىٰ، قال: "احكم بكون المضاف إليه مجرورًا أبدًا، سواءٌ لُفِظ به أم لا، والعاملُ فيه هو المضاف، علىٰ الصحيح، وهو مذهبُ سيبويه، وعليه الجمهور، لا بمعنىٰ اللام خلافًا للزجاج ولا بالإضافة، ولا بحرف جرٍّ مُقدّر، حرف جر أصلي"[(٢)].

وقد مال الرضي إلىٰ كون العامل هو المضاف، ولكنه فيما بدا لي لم يكن مقتنعًا تمامًا؛ فقال: "وفي العامل في المضاف إليه اللفظي إشكال، إن قلنا: إن العامل هو الحرف المقدر؛ إذ لا حرف فيه مقدرًا، وكذا إن قلنا: إن العامل معنىٰ الإضافة؛ لأنا لا نريد بها مطلق الإضافة، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال، وكل معمول للفعل، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر، وكذا إن قلنا: إن العامل هو المضاف؛ لأن الاسم، علىٰ ما قال أبو علي، في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل، فإذا لم يكن حرف، فكيف ينوب الاسم عنه؟، ويجوز أن يقال: عمل الجر، لمشابهته للمضاف الحقيقي، بتجرده عن التنوين أو النون، لأجل الإضافة".[(٣)]

وقد ردّ الشَّنَوَانِي الرأي الأول، بقوله: والأول ضعيف، ونقل ما قاله الرضي في تلك المسألة[(٤)]، وقد ردّ كل فريق رأي الآخر علىٰ النحو التالي:

رُدّ الأول؛ لأنّ العامل المعنوي يُعدم عند وجود العامل اللفظي، فالعامل المعنوي أبعد عن

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٢/ ٤١٢).

(٢) انظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: الشنقيطي (٢١).

(٣) شرح الرضي علىٰ الكافية لابن الحاجب (٢/ ٢٠٣).

(٤) ينظر: المواهب الرحمانية (٦٢٨-٦٣٠) شرح الرضي علىٰ شافية ابن الحاجب (١/ ٦٥-٦٦).

القياس من عمل الاسم.[١]

ورُدّ الثاني؛ "فإنّ قيل لمَ لا يجوز أن يكون العامل فيها حرف الجرّ المقدر؟ قيل: إنّه لا يستقيم في جميع المواد المضافة؛ لأنّ بعض المواد لا يُقدر فيها حرف الجرّ، نحو: كلّ واحد، كلّ رجل"[٢]، ويقول الرضي: "إنّ حرف الجرّ شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه، ولو كان مقدرًا لكان "غلامُ زيدٍ" نكرة كـ "غلامٌ لزيدٍ""[٣]؛ فالمعنىٰ غير مستقيم؛ إذ أحدهما نكرة والآخر معرفة[٤] كما أنّ "حرف الجرّ لا يُضمر مع بقاء عمله إلا شاذًّا"[٥].

ورُدّ الثالث؛ لأنّ الاسم لا يعمل في غيره إلا ما أشبه الفعل، ولا حظّ للفعل في عمل الجرّ، كذلك الاسم لا يختص بالجرّ.[٦]

الترجيـــــح:

مما سبق يتبين أنّ جرّ المضاف إليه يكون بالمضاف وفاقًا لسيبويه، وهو الأصح لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله فيما يرىٰ الباحث ، لا بمعنىٰ اللام خلافًا للزجاج، ولا بالإضافة خلافًا للسهيلي وأبي حيّان في النكت الحسان، ولا بحرف مقدّر ناب عن المضاف؛ لذا فاعتراض الشَّنَوَانِي صواب.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (١/ ٤٠١).

(٢) ينظر: العوامل المائة النحوية (٣٠٣).

(٣) ينظر: شرح الرضي علىٰ شافية ابن الحاجب (١/ ٦٦).

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (١/ ٤٠١).

(٥) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيّان الأندلسي (ص: ١١٧).

(٦) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٢/ ٤١٢).

المبحث الثالث

اعتراضاته الصرفية

وفيـــــه:

١- مفهوم التثنية .

٢- أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر؟ .

٣- "ايمن" بين الاسمية والحرفية .

٤- "بله" بين الاسمية والحرفية .

١- مفهوم التثنية

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "فالتثنية بمعنىٰ المثنىٰ من إطلاق المصدر علىٰ معنىٰ اسم المفعول، يعني: أنّ التثنية في الأصل مصدر نُقل إلىٰ كلمة مخصوصة، ولُوحظ فيه معنىٰ اسم المفعول؛ لتكون المناسبة أتمّ، وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده، بل هو قبل النقل مصدر، وبعده اسم لكلمة مخصوصة. فإن قلت: ما الداعي إلىٰ دعوىٰ نقل التثنية إلىٰ معنىٰ اسم المفعول؟ ولِمَ لم يجعل إطلاقه عليه من إطلاق المصدر علىٰ المفعول مجازًا؟ قلتُ: الداعي إليه التبادر إلىٰ الذهن عند الإطلاق، وهو علامة الحقيقة".[(١)]

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ بعض شرّاح الآجرومية ومنهم زروق والأزهري والرملي والشربيني الذين ذهبوا إلىٰ أنّ التثنية بمعنىٰ المصدر من إطلاق المصدر علىٰ اسم المفعول، بقوله: وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده، بل هو قبل النقل مصدر، وبعده اسم لكلمة مخصوصة.

الدراسة:

التثنية لغةً: مصدر علىٰ وزن "تفعلة" من قولك ثنيتُ الشيء تثنية إذا عطفته فجعلته اثنين، قال ابن فارس: "الثاء والنون والياء أصل واحد، وهو تكرير الشيء مرتين، أو جعله شيئين متواليين أو متباينين"[(٢)]، وقال ابن منظور: "ثَنَيْتُ الشيء ثنيًا: عطفته. وثناه أي كفَّه. ويقال: جاء ثانيًا من عنائه. وثَنَيْته أيضًا: صرفته عن حاجته، وكذلك إذا صرت له ثانيًا. وثَنَّيْته تَثْنِية أي جعلته اثنين... وثنيتُ الشيء جعلته اثنين. وجاء القوم مثنىٰ مثنىٰ أي اثنين اثنين"[(٣)].

---

(١) المواهب الرحمانية (ص: ٢٥٨).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ت: عبد السلام محمد هارون- دار الفكر- ١٣٩٩هـ- (١/ ٣٩١).

(٣) ينظر: لسان العرب: ابن منظور (١٤/ ١١٨).

ومما ذكر فالتثنية لغة مصدر الفعل "ثَنّىٰ" وثنّىٰ الشيء جعله اثنين.

واصطلاحًا: اسم معرب ناب عن مفردين اتفقا لفظًا ومعنًىٰ، بزيادة ألف ونون مكسورة، أو ياء ونون مكسورة، قبلهما فتحة، وكان صالحًا لتجريده منهما.(١)

وكان لا بد من هذا التعريف لتجلية الخلاف والحسم فيه، والخلاف هنا خلاف لا يؤثر في الواقع في معنىٰ التثنية شيئًا؛ إذ المعنىٰ والمحتوىٰ لا يتأثر بشيء منه.

ووقع الخلاف في التثنية من حيث المعنىٰ فقط، فقد عرّفها كلّ من الأزهري والرملي وزرّوق والشربيني بقولهم: "التثنية بمعنىٰ المثنّىٰ، من إطلاق المصدر علىٰ اسم المفعول"(٢).

وقد تابع معظم من شرحوا الآجرومية من النحاة هذا الرأي، والتثنية بمعنىٰ المثنىٰ، نحو: مررت بالزيدَينِ، فـ"الزيدَينِ" مجرور بالياء وعلامةُ الجرّ فيه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد"(٣).

وعلىٰ قولهم هذا يكون إطلاق التثنية علىٰ المثنىٰ من قبيل المجاز، وقد اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ هذا القول؛ حيث يرىٰ أنّ التثنية ليست اسم مفعول، لا قبل النقل ولا بعده، بل هي مصدر نُقل إلىٰ كلمة مخصوصة، وعند إطلاقها لا يتبادر إلىٰ الذهن إلا المثنىٰ، فإطلاقها علىٰ المثنىٰ حقيقة عُرفية، وقلَّ مَن تعرَّض لهذه القضية في كتب السابقين بل ندر، وأثير هذا الخلاف في شروح

(١) ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فوّال بابستي (١/ ١٢٦) جامع الدروس العربية، مصطفىٰ بن محمد سليم الغلاييني (٢/ ١١) موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل بديع يعقوب (٦١١).

(٢) ينظر: شرح الآجرومية للأزهري (١١٣)، و: شرح الآجرومية للرملي، ت: د. علي موسىٰ الشوملي، دار أمية، الرياض (ص: ٩٧)، وشرح الآجرومية لزرّوق، ت: ندىٰ السيد السباعي، رسالة ماجستير، ١٩٩٢م، (٨٦)، ونور السجية في حل ألفاظ الآجرومية: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٩هـ (١٠٤).

(٣) شرح الآجرومية، أحمد بن زَيْني دَحْلان ت: د. صلاح أبو الحاج- مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات -ط: ١ (١٦) حاشية الآجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (المتوفىٰ: ١٣٩٢هـ) (ص: ٣٣) شرح الكفراوي علىٰ متن الآجرومية بحاشية الحامدي، الشيخ حسن بن علي الكفراوي الأزهري - تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي- دار الكتب العلميّة - الطبعة الأولىٰ- ٢٠١٠م (١٠٠).

الآجرومية فقط- علىٰ حدّ علمي - وهذا علىٰ التقريب؛ إذ لم أجد في كتبهم ما يُحسب أنه خلاف، والذي ظهر لي أنها نقاشات طُرحت في شروح متن الأجرومية فقط؛ ولم أجد لها ذكرًا في الكتب القديمة، إلا أنهم تحدثوا في الحقيقة اللغوية والعرفية، واستعمال الحقيقة العرفية في الإطلاقات معروف في تراث العربية، وهو مشروط بألا يكون هناك تداخل في المعنىٰ، وأن يؤمن اللبس فيه، والحقيقة العرفيّة هي التي نقلت من مسماها اللغويّ إلىٰ غيره بعرف الاستعمال. وذلك الاستعمال قد يكون عامًّا، وقد يكون خاصًّا[(١)]، والحقيقة العرفية الخاصة هي التي وضعها أهل عرف خاصّ وجرت علىٰ ألسنة العلماء من الاصطلاحات التي تخص كل علم، فإنها في استعمالها حقائق وإن خالفت الأوضاع اللغوية نحو ما يجريه النحويون في كتبهم من الرفع والنصب والجر والجزم، وما يجريه أهل الحرف والصناعات والعلوم فيما يفهمونه بينهم[(٢)].

وهذا الذي يبرر ما جرىٰ في الشروح التي يعترض عليها الشَّنَوَانِي، ويريد أن يوضح فقط بأن هناك فرقًا بين صيغة وأخرىٰ، ويرتبط المعنىٰ فيها.

يقول أبو النجا: "التثنية مصدر أُريد به اسم المفعول أي المثنىٰ كما سبق، وقال بعضهم: إنّه في الأصل مصدر نُقل إلىٰ الكلمة المخصوصة، وليس من إطلاق المصدر علىٰ اسم المفعول مجازًا، فعلىٰ هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنىٰ وهو الكلمة المخصوصة إلىٰ الذهن عند الإطلاق، وهو علامة الحقيقة، والحاصل أنّ إطلاق التثنية علىٰ الكلمة المخصوصة إما مجاز أو حقيقة عرفية". [(٣)]

---

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفىٰ: ٧٣٩هـ) تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي- دار الجيل - بيروت - ط: ٣ (١/ ١٢٣).

(٢) ينظر: معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي- مكتبة لبنان ناشرون (٤٢٧) و: المستصفىٰ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفىٰ: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي- دار الكتب العلمية- الأولىٰ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م (ص: ١٨٢)، و: الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفىٰ: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي- المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان (١/ ٢٧).

(٣) حاشية أبي النجا علىٰ شرح الآجرومية (٣٦).

مما سبق يرىٰ الباحث أنّ رأي الشَّنَوَانِي هو الأصوب؛ لما يقتضيه المعنىٰ اللغوي والاصطلاحي للكلمة، والاستعمال اللغوي دليل ذلك، أما من حيث النظرة العامة فإنني أرىٰ أن الخلاف من الخلافات الشكلية التي لا يترتب عليها أثر بالأساس؛ إذ هي مسألة تتعلق بالأساس بمصطلح علمي حول الموضوع؛ هل التثنية تسمىٰ باسم مفعول أم لا؟ والأولىٰ في ذلك ضبط معناها من حيث اللغة والاصطلاح، وهذا موجود في التعاريف التي ذكرتها سابقًا، وأما خلاف ذلك فإن القاعدة تقول: "لا مشاحة في الاصطلاح"، وأرىٰ أنه هنا من هذا القبيل.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

٢- أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "واعلم أنّ الكوفيين يجعلون المصدر مشتقًّا من الفعل فهو عندهم "مَفْعَل".. فالوجه ما ذهب إليه البصريون من أنّ المصدر أصل، وأنّه اسم لموضع صدور الفعل..."[١].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ قول الكوفيين بأنّ المصدر مشتق من الفعل، ويرىٰ أن حججهم باطلة، وأنّ الصحيح ما ذهب إليه البصريون من أنّ المصدر أصل.

الدراسة:

المصدر عند النحاة : هو "الاسم الدال علىٰ مجرد الحدث"[٢].

فالأصل فيه أنه حدث غير مرتبط بالزمن؛ فتركيبه أخفّ من تركيب الفعل؛ إذ الفعل يتكون من الزمن والحدث، قال ابن الخشاب: "وأما الفعل، فحدّه أنه لفظة تدل علىٰ معنًىٰ في نفسها مقترن بزمان محصل. فقولنا: "تدل علىٰ معنًىٰ في نفسها" احتراز من الحرف؛ لأن الحرف يدل علىٰ معنىٰ في غيره، وقولنا: "تدل علىٰ زمان"؛ لأن الفعل وضع ليدل علىٰ الزمان، ولهذا انقسمت معانيه في الدلالة علىٰ الزمان بانقسام الزمان، فكان ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً، كما أن الزمان منه ماض وحاضر ومستقبل، والفرق بينه وبين الاسم أن الاسم لا يدل مع معناه علىٰ زمان ذلك المعنىٰ، إلا المصادر خاصة فإنها تدل علىٰ أزمنة مبهمة، فزادوا في حدّ الفعل لفظة "محصل" ليقع الفرق بين الأفعال ومصادرها"[٣].

---

(١) المواهب الرحمانية (٢/ ١٢- ١٦).

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، ابن هشام (٢/ ١٨٢).

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب (١٤).

وأما عن الخلاف فقد قال فيها الزجاجي: "باب القول في الفعل والمصدر. أيهما مأخوذ من صاحبه، قال سيبويه وجميع البصريين: الفعل مأخوذ من المصدر سابق له فهو اسم الفعل. وهذا معنىٰ قول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وأحداث الأسماء المصادر. وفي الكلام اختصار وحذف تقديره من لفظ أحداث أصحاب الأسماء. ويجوز أن يكون أقام الأسماء مقام المسميات بها في الإخبار عنها، إذ كان لا يُتوصل إليها إلا بهما كما ذكرنا، فيقول قام زيد قيامًا، قام مأخوذ من القيام. وكان يجب أن يقال فعل زيد القيام. واستدل بحروف قام علىٰ الحدث، وببنائه علىٰ الزمان، وبحركاته علىٰ تسمية الفاعل بعده، قال الفراء وجميع الكوفيين: المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثانٍ بعده[(١)].

ثم أخذ في مناقشة عِلَل كل فريق، وأوسع منه في المناقشة ما أورده ابن الأنباري فقد فصّل فيها حجج كلّ من البصريين والكوفيين؛ أما الكوفيون فاحتجوا لقولهم أن المصدر مشتق من الفعل بأن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترىٰ أنك تقول "قَاوَمَ قِوَامًا"، فيصح المصدر؛ لصحة الفعل، وتقول: "قَامَ قيامًا" فيعتلّ؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ علىٰ أنه فرع عليه، ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل علىٰ أن المصدر فرع علىٰ الفعل أن المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤَكَّدِ قبل رتبة المُؤَكِّد؛ فدلَّ علىٰ أن الفعل أصل، والمصدر فرع. ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل علىٰ أن المصدر فرع علىٰ الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل[(٢)].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل علىٰ أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل علىٰ زمان مطلق، والفعل يدل علىٰ زمان معين، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل علىٰ أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلىٰ الاسم، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل علىٰ أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل علىٰ شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته علىٰ شيء

(١) الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: ٣، ١٩٧٩م (٥٦).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري (١/ ١٩٠).

واحد وهو الحدث، وغير ذلك.[١]

وقد رد الأنباري عن علة الكوفي الأصلية وهي صحة المصدر لصحة الفعل واعتلاله لاعتلاله بقوله : "قلنا: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المصدر الذي لا عِلَّة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحًا نحو "ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا"، وما أشبه ذلك، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصادر، لا في فروعها، والوجه الثاني: أنَّا نقول: إنما صحَّ لصحته واعتلَّ لاعتلاله للتشاكل، وذلك لا يدل علىٰ الأصلية والفرعية، والوجه الثالث: أنَّا نقول: يجوز أن يكون المصدر أصلاً، ويحمل علىٰ الفعل الذي هو فرع، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو "يضربن"؛ حملاً علىٰ "ضربن"، وهو فرع؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي[٢].

وهذا يعني أن غالب العلماء يعتقد أن المصدر ليس تابعًا للفعل، بل الفعل تابع للمصدر وهو رأي البصريين، وعليه المعول في الكلام والرأي، وأن المصدر هو أصل المشتقات، وأن الفعل حالة من حالات المصدر يزيد بزيادته وينقص بنقصانه، وإنما زاد الفعل عن المصدر لما فيه من الزمنية التي معه. وقد أورد الشَّنَوَانِي حجج الكوفيين؛ حيث ذكر منها[٣]:

١- إنّ المصدر يؤكّد الفعل نحو: "ضربْتُ ضرْبًا"، والمؤكَّد بفتح الكاف أصل للمؤكّد بكسرها لأنّه تابع له.

٢- إنّ الفعل يعمل فيه، والعامل أصل للمعمول.

٣- إنّ من الأفعال ما لا مصادر له نحو: "نعم وبئس وعسىٰ وليس"، فلو كان الفعل مشتقًا من المصدر لوجب أن يكون لها أصل كالمادة.

٤- إنّ المصدر يُعلّ بإعلال الفعل، نحو: "صيام" أصله: صِوامن أُعِلّ بالقلب ياء كما أُعِلّ فعله بالقلب أيضًا.

---

(١) ينظر: السابق (١/ ١٩٢).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري (١/ ١٩٢- ١٩٥).

(٣) ينظر: السابق (١/ ٢٠٦). و: المواهب الرحمانية (٢/ ١٣-١٤).

وقد ردّ الشَّنَوَانِي علىٰ الكوفيين تلك الحجج، حيث قال[١]: "الأول باطل بنحو: "ضربْتُ زيدً زيدًا". والثاني بالحروف فإنّها عاملة وليست أصلاً لمعمولها. والثالث معارض بالمصادر التي لا أفعال لها. والرابع ممنوع بأنّه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق بحسب الذات، وتأخره عنه في الإعلال بحسب الصفة".

ثمّ عقب الشَّنَوَانِي بعد رده حجج الكوفيين بقوله: "فالوجه ما ذهب إليه البصريون من أنّ المصدر أصل، وأنّه اسم لموضع صدر الفعل؛ وذلك لأنّ كلّ فرع يُصاغ من أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة هي الغرض من الصوغ كالباب الساج والخاتم من الفضة. وهكذا حال الفعل فيه معنىٰ المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل؛ لأنّه كان يحصل في نحو قولك: "لزيد ضرب" نسبة الضرب إلىٰ زيد، ولكنهم طلبوا بيان زمن الفعل علىٰ وجه أخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه علىٰ معنىٰ المصدر وبوزنه علىٰ الزمان"[٢].

وفيما سبق فكل فريق قدم حجَجه، وردّ حجج الآخر، وإن كان مذهب البصريين هو الصواب، واعتراض الشَّنَوَانِي في محله؛ إلا أنّني أرىٰ صعوبة حصر أصل الاشتقاق بفعل أو مصدر، فهذا الحصر يُضعف المرونة التي اختصت بها والاتساع الذي تميزت به، ومن جهة أخرىٰ ليس ممكنًا تطبيق رأي أيّ من الفريقين علىٰ ما هو موجود بالفعل من مشتقات تطبيقًا حرفيًّا، ولا سيما أنّ المشتقات "تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضًا في الوجود، وليس من اليسير دائمًا أن نُدرك أسبقها، وأن نُعيِّن متىٰ استعملت مادتها الأصلية أول مرة ومتىٰ بدأت تدلّ علىٰ معنىٰ خاص"[٣].

وخصوصًا أنّ هناك رأيًا ثالثًا قد ذهب إلىٰ "أنّ أصل المشتقات جميعًا شيء آخر لا هو المصدر، ولا هو الفعل، وأنّ الفعل مقدّم علىٰ المصدر، وعلىٰ جميع المشتقات في النشأة وأنّ هذه المشتقات جميعها، ومعها المصدر، مشتقة من الفعل، بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات،

(١) المواهب الرحمانية (٢/ ١٤-١٥).

(٢) السابق (٢/ ١٥-١٦).

(٣) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣م (١٨٠).

وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات "[١]، وهذا الرأي موافق لرأي ابن جني وبعض علماء اللغة؛ حيث إنّه قال: "وذهب بعضهم إلىٰ أنّ أصل اللغات كلها إنّما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك. ثمَّ ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل"[٢].

وقد علّق الأستاذ سعيد الأفغاني علىٰ هذا التنوع في الاشتقاق عند العرب، فقال: "كان الاشتقاق عندهم كالعصارة المعدية تخالط كلّ غذاء فتهضمه و"تمثله" للجسم متحولاً إلىٰ جنس دمه، فقد صبت هذه العصارة علىٰ الأعلام العربية؛ فقالوا تنزّر وتقحطن بمعنىٰ انتسب إلىٰ نزار وقحطان بل صبوها حتىٰ علىٰ الأسماء الأعجمية ومازالت بها حتىٰ لينّتها للعربية وطوعتها فاشتقت منها"[٣].

وإذا كان لا بد من إيجاد رابطة بين الكلمات فتكون علىٰ حسب أصول المادة، وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان: "إذا صحّ لنا أن نُوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألّا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرىٰ، وإنّما نعود إلىٰ صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق. وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل المشتقات؛ فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك. وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلىٰ هذه الأصول الثلاثة أي معنىٰ معجميّ علىٰ نحو ما صنع ابن جني، وإنّما نجعل لهذه الأصول معنًىٰ وظيفيًّا هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات"[٤].

(١) الاشتقاق، عبدالله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م، (١٤).

(٢) الخصائص لابن جني (١/ ٤٦- ٤٧).

(٣) في أصول النحو، سعيد الأفغاني- المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م، (١٤٧).

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسّان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م، (ص: ١٦٩).

الترجيـــــح:

يرىٰ الباحث أنّ خلاصة القول في أصل المشتقات أنه من المنطق أن يكون المصدر هو الأصل للاشتقاق، وذلك لكون المصدر أخفّ في المبنىٰ والمعنىٰ من الفعل؛ فذلك يرجح كونه أصلاً لكل المشتقات.

ومن منظور آخر أرىٰ أنّه لا ينبغي أن يرتبط الاشتقاق بأصلية أحدهما؛ لأنّ الاشتقاق وسيلة من وسائل نمو اللغة وإثرائها، ومظهر من مظاهر مرونتها وتطويعها لتلبية حاجات المتكلم.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

٣- "ايمن" بين الاسمية والحرفية

نص الاعتـــــراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وذهب الزجّاج والرماني إلىٰ أنّ "ايمن" في القسم حرف جرّ، وشذّا في ذلك"[١].

البيـــــان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ الزجاجي والرماني فيما ذهبا إليه بأنّ "ايمن" في القسم حرف جرّ، بقوله: وشذّا في ذلك.

الدراسة :

ايمن: اسم وُضِع للقسم، وهو بضم الميم والنون، وألفه ألف وصل[٢].

وقد وقع الخلاف في اشتقاق "ايمن"، وانقسموا إلىٰ فريقين[٣]:

الأول: جمهور النحاة ذهبوا إلىٰ أنّ "ايمن" اسم، ولكن اختلفوا فيه، هل هو مفرد أم جمع؟، وانقسموا إلىٰ قسمين:

سيبويه والبصريون ذهبوا إلىٰ أنّه اسم مفرد، همزته همزة وصل مفتوحة، وهو مشتق من اليُمن[٤]، والكوفيون: ذهبوا إلىٰ أنّه جمع "يمين"، واعتذروا عن وصل همزته بكثرة

---

(١) المواهب الرحمانية: (٢/ ٦٤١).

(٢) ينظر: المقتضب: المبرد (٢/ ٣٢٩)، و: معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، ١١٣. و: موسوعة علوم اللغة العربية، ٣/ ٤٦٦.

(٣) ينظر: الجنىٰ الداني: المرادي (٥٣٨). و: رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، ت: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م، (٣٩١-٣٩٢).

(٤) ينظر: الكتاب: سيبويه (٤/ ١٤٨). و: المقتضب: المبرد (٢/ ٣٢٩).

الاستعمال[١].

الثاني: ذهب هذا الفريق إلىٰ أنّ "ايمن" حرف، وهو قول الزجاج والرماني[٢].

وقد وافق الشَّنَوَانِي الفريق الأول القائل بأنّ "ايمن" اسم، ولم يقدم أيّ دليل علىٰ صحة رأيه. ولكن وجدت من دلل علىٰ اسميتها بما يلي[٣]:

١- إنّه يلزمه الرفع بالابتداء؛ وقد أجاز ابن درستويه جرّه بواو القسم، نحو: وايمنِ الله. وقد تدخل عليه لام الابتداء.

٢- يلزم الإضافة إلىٰ اسم الله -تعالىٰ، وقد أضيف إلىٰ الكعبة، في قولهم: ايمنُ الكعبة. وإلىٰ الكاف، في قول عروة بن الزبير: "ليْمُنُكَ لئن ابتليتَ لقد عافيتَ". وإلىٰ "الذي"، كقول النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ "ويمُ الذي نفس محمد بيده".

٣- لو كانت حرف جرّ لأوصلت ما بعدها إلىٰ ما قبلها، ولا يستقيم هنا لها لفساد المعنىٰ.

٤- إنّه يجوز الحذف منها؛ وهذا من باب التصرف، فقد يحذف منها النون؛ فيقال: "وايم الله"، وقد يحذف منها الألف والياء والنون، فيقال: "م الله" بالفتح والضم والكسر.

الترجيـــــح:

مما سبق يتبين أنّ "ايمن" اسم، واعتراض الشَّنَوَانِي صواب؛ لموافقة رأي الجمهور، وعدم تقديم الزجاجي والرماني أدلتهما لإثبات حرفيتها.

وَٱللَّهُتَعَالَىٰأَعۡلَمُ

(١) ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي (١٧٥٦)، ونسبه إلىٰ الفراء. و: الإنصاف: الأنباري (١/ ٣٣٤).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي (١٧٥٦). و الجنىٰ الداني: المرادي (٥٣٨). و: شرح الأشموني (٢/ ٦٣).

(٣) ينظر: الجنىٰ الداني: المرادي (٥٤٠-٥٤١). ورصف المباني: المالقي (٥٩٢). وهمع الهوامع: السيوطي (٢/ ٣٩٦).

٤- "بله" بين الاسمية والحرفية

نص الاعتراض:

قال الشَّنَوَانِي: "وزعم الأخفش أنّ "بله" حرف جرّ بمعنىٰ "مِنْ"، والصحيح أنّها اسم"[١].

البيان:

اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ زعم الأخفش أنّ "بله" حرف جرّ بمعنىٰ "مِنْ"، ويرىٰ أنّ الصحيح أنّها اسم.

الدراسة:

تأتي "بله" علىٰ ثلاثة أوجه [٢]:

١- اسم فعل أمر بمعنىٰ "دعْ"، فتنصب المفعول، وهي مبنية، نحو: بلهَ زيدًا.

٢- مفعولاً مطلقًا منصوبًا، بمعنىٰ "تَرْك" النائب عن "اتْرُك"، وتستعمل مضافة، نحو: بلهَ زيدٍ.

٣- اسمًا مرادفًا لـ"كيف" الاستفهامية، فتقول: بلهَ زيدٌ؟ بالرفع.

واستشهدوا بقول الشاعر:

تــذرُ الجمــاجمَ ضــاحيًا هاماتُهــا بَلْــهَ الأكُــفّ كأنّهــا لم تُخلَــق[٣]

فمن نصب "الأكفَ" علىٰ أنّ "بله" اسم فعل، وبجره علىٰ أنّها مصدر، وبرفعه علىٰ أنّها بمعنىٰ "كيف".

---

(١) المواهب الرحمانية: (٢/ ٦٤٢).

(٢) ينظر: الجنىٰ الداني: المرادي (٤٢٤-٤٢٥). و: توضيح المقاصد: المرادي (٢/ ٧٤٠) و: ومغني اللبيب (١/ ١٥٦). و: شرح الأشموني (٢/ ٦٣) ١٧٢.

(٣) البيت من الكامل: وهو لكعب بن مالك يصف فيها السيف: ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش (٣/ ٤١). و: مغني اللبيب (١/ ١٥٦). و: الجنىٰ الداني: المرادي (٤٢٥).

وقد أنكر أبو علي الرفع بعدها، وهو "مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له، وإذا قيل بله الزيدين أو المسلمين أو أحد الهندات احتملت المصدرية واسم الفعل، ومن الغريب أنّ في البخاري في تفسير "الم" السجدة، يقول الله -تعالىٰ-: "أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر علىٰ قلب بشر" ذخرًا من بله ما اطلعتم عليه، واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر، وبهذا يتقوىٰ من يعدها في الفاظ الاستثناء"[(١)].

والذين عدّوها في ألفاظ الاستثناء هم الكوفيون والبغداديون[(٢)]، وذهب الأخفش إلىٰ أنّ "بله" حرف جرّ بمعنىٰ "مِنْ"[(٣)]، وقد تبيّن مما سبق أنّها استعملت في الحديث مسبوقة بحرف جرّ، مما يدلّ علىٰ اسميتها.

الترجيـــــح:

أرىٰ هنا أن اعتراض الشَّنَوَانِي علىٰ الأخفش هو الصواب، فـ"بله" اسم وليست حرفًا؛ لورود الأدلة علىٰ اسميتها، ولم يقل أحد غير الأخفش بحرفيتها.

وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ

(١) مغني اللبيب: ابن هشام (١/ ١٥٦).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: (٣/ ١١٦٧)..

(٣) الجنىٰ الداني، ٤٢٦. وشرح المفصل، ٣/ ٤٤. وارتشاف الضرب، ٤/ ١٧٥٢.

الفصل الثانـي

مَنْهَجُ الشَّنَوَانِي النَّحْوِيِّ مِنْ خِلَالِ اِعْتِرَاضَاتِه

ويندرج تحته مباحث:

- **المبحــث الأول: أساليب الشَّنَوَانِي في الاعتراض .**
- **المبحــث الثاني: الأصول النحوية وأثرها في الاعتراض.**
- **المبحث الثالث: مذهب الشَّنَوَانِي النحوي وأثره في الاعتراض.**
- **المبحث الرابع: مصادر الشَّنَوَانِي النحوية.**
- **المبحث الخامس: ألفاظ الاعتراضات عند الشَّنَوَانِي .**

الفَصْلُ الثَّانِي:
مَنْهَجُ الشَّنَوَانِي النَّحْوِيّ مِنْ خِلَالِ اِعْتِرَاضَاتِه

يتبعُ كُلُّ عَالِمٍ من العُلماءِ منهجًا يسيرُ عليه في شرحِه واعتراضاتِه واختياراته وترجيحاته وتناوله للمسائل الخِلافيَّة، فالحديثُ عن مسائلِ الخِلافِ النَّحوي قد امتلأت به كتبُ النَّحو المُتقدمةُ والمتأخرةُ، وَلَمْ يسلك أبو بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِي طريقًا مختلفًا عمَّن سبقَه، بل سلك النهج نفسه وأَثْرَىٰ كتابَه "المواهب الرَّحمانيَّة لطُلاب الآجُرُّوميَّة" بمسائلِ الخِلافِ النَّحوي والاعتراضاتِ، وكان منهجه مُحددًا وواضحًا، تجلىٰ فيه الاعتدالُ والتقريب بين وجهات النظر، حيث لم أجده في شرحه يتركُ جُزئيَّةً من الآجُرُّوميَّةِ إلا وشرحها وبسط القولَ فيها، وكأنَّه اطلّع علىٰ ما سبقه من شروحٍ للآجرومية، فلم يجدْ بينها شرحًا وافيًا كما أراده هو، ويمكنُ القولُ إنَّ الشَّنَوَانِي حَقَّقَ الهدف والغاية الَّتِي قَصَدَ إليها في أسلوبٍ جميل وتناول رائع، وكان في أَغْلَبِ أحوالِه في شرحِ الآجُرُّوميَّةِ مُقدِّرًا للعُلماءِ وآرائِهم، مجلا لهم، مُرَجِّحًا ما يؤيده بالدَّلِيل، غير أنني وجدته في بعض المسائل يعترض ولا يدلل علىٰ الرأي الذي يراه .

وَقَدْ جمع الشَّنَوَانِي كثيرًا من أقوالِ النَّحويينَ واختلافاتِهم ونُقولِهم ورُدودِهم واعتراضاتِهم وأَدِلَّتِهم، ولا بُدَّ أن يكونَ للشَّارحِ من كُلِّ هذه النُّقولِ والآراءِ مواقفُ واعتراضاتٌ مختلفةٌ من جوانبَ مُتعددةٍ، وهذا ما سنعرضه في المباحث التالية.

المَبْحَثُ الأوَّلُ

أساليبُ الشَّنَوَانِي في الاِعْتِرَاضِ

تنوع مصادر المَسَائِلِ الخِلَافِيَّةِ:

الذي يمعن النظر في كتاب الشَّنَوَانِي "المواهب الرَّحمانيَّة لطُلاب الآجُرُّوميَّة" يجد أن أكثر مسائلِ الخِلافِ الَّتِي ذكرها في كتابه مأخوذةٌ عن ابنِ مالكٍ والرَّضي وأبي حيَّانَ وابنِ هشامٍ والدماميني والعبادي والسيوطي، والأمثال علىٰ ذلك كثيرة سأوورد بعض النماذج هنا وسنتعرف من خلال هذه النماذج علىٰ بعض الأساليب التي استخدمها الشَّنَوَانِي في اعتراضاته.

منها مثلا في عاملِ الحالِ المُؤكدةِ قوله: "واختلفوا من أيِّ بابٍ نُصب الحالُ.. فقيل: نصب المفعول به، وقيل: نصب التَّشبيه بالمفعولِ به وهو الأرجحُ، وقيل نصب الظَّرف، لأن الحالَ يقعُ فيه الفعلُ، إذ المجيءُ في وقتِ الضَّحكِ والإسراعِ مثلاً، فأشبهت ظرفَ الزَّمانِ، ورد بأن الظَّرف أجنبيٌّ من الاسمِ، والحالُ هي الاسمُ الأولُ.. وأورد علىٰ قوله: (منتصب) أنه قد يُجر بباءٍ زائدةٍ إن نُفي عامله كما ذكره ابنُ مالكٍ في الكافية، والتَّسهيل، والعمدة، وذكره ابنُ هشامٍ في الجامع، ويُجاب بأنه وإن جُرَّ لفظًا فهو منصوبٌ محلاً فلا إيراد....."[1]، حيث نجد أن الشَّنَوَانِي أورد هنا أكثر من رأي منقول من مظنته، ولم يكتف بِنَقْلِ المَسْأَلَةِ عنهم، بل يوردُ ما لهم من اعتراضاتٍ ورُدودٍ، ويظهر من ذلك تأثر الشَّنَوَانِي كثيرًا بهؤلاءِ النُّحاةِ في عرضِهم للمسائلِ الخِلافيَّةِ، فقد كان ينقل عنهم ما ذكروه لمزيدٍ من التَّقويةِ والإقناعِ.

ومن الأمثلة أيضا: "قال الرَّضي: واختلف في العاملِ في المُؤكدةِ الَّتِي بعد الاسميَّةِ فقال سيبويه: العاملُ مُقدَّرٌ بعد الجملةِ تقديرُه: زيد أبوك أحقه عطوفًا. يقال: حققتُ الأمرَ، أي تحققته وعرفته، أي أتحققه وأثبته عطوفًا، وفيه نظرٌ؛ إذ لا معنىٰ لقولك: تيقنتُ الأبَ وعرفته في حالِ كونِه عطوفًا، وإن أراد المعنىٰ أعلمه عطوفًا فهو مفعولٌ ثانٍ لا حال.. وقال الزَّجَّاجُ: العاملُ هو الخبرُ

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (٢ / ٢٣٩- ٢٤٠- ٢٤١).

لكونه مُؤَّولاً بمُسمىٰ نحو: (أنا حاتمٌ سَخِيًّا) وليس بشيءٍ؛ لأنه لم يكن سَخِيًّا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصدُ القائلُ بهذا اللَّفظ هذا المعنىٰ، وأيضًا لا يطرد ذلك في نحو: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف:٧٣]، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١]، وغير ذلك ممَّا ليس الخبرُ فيه عَلَمًا...."[(١)].

عَرْضُ الآرَاءِ المُخْتَلِفَةِ بِأَدِلَّتِهَا حتىٰ وإن كانت مخالفة لرأيه:

إن المتتبع لأبي بكر الشَّنَوَانِي في عرضِه للمسائل الخلافيَّة يجد أنه يورد رأي كُلِّ نحويٍّ أدلىٰ برأيٍ موافقٍ أو مخالفٍ له، ، فَلَمْ يمنعِ الشَّنَوَانِي مخالفتُه بعضَ العلماءِ من إيرادِ أَدِلَّتِهم واعتراضاتِهم، أو ما يُمكنُ أن يكونَ دليلاً لهم؛ ويتبر هذا منه اعتدالِ وإنصافِ؛ لأَنَّ المُخَالِفَ في الغالب يسعىٰ قدرَ المُستطاعِ تضعيفَ القولِ الذي يخالفُه، والنتصار لرأيه بإيرادِ الاعتراضاتِ عليه، وتجاهلِ ما يقوِّي رأيَه من الأَدِلَّةِ والبراهينِ، وهذا ما لم أجده عند الشَّنَوَانِي، ومن أمثلة ذلك حديثُه عن خِلافِ النُّحاةِ في رافعِ الفعلِ المُضَارِعِ، حيثُ يقولُ الشَّنَوَانِي: "وَأَبْهَمَ المُصنفُ رافعَه ليكونَ جاريًا علىٰ كُلِّ الأقوالِ في رافعِه، فَإِنَّهم اختلفوا في رافعِه حينئذٍ، فَقَالَ الفَرَّاءُ وأصحابُه واختارَه ابنُ مالكٍ وقالَ ابنُ هشامٍ: إِنَّه أَصَحُّ الأقوالِ، هو: تجرُّدُه عن النَّاصبِ والجازمِ... وقال الكِسَائيُّ: رافعُه حرفُ المُضارعةِ، ورُدَّ بِأَنَّ جزءَ الشَّيءِ لا يعملُ فيه، وقال ثعلبٌ: مضارعتُه للاسمِ... وقال البصريونَ: وإنَّما ارتفعَ لحلولِه محلَ الاسمِ..."[(٢)].

ثُمَّ أَرْدَفَ الشَّنَوَانِي هذه المسألة بِذِكْرِ رأي أبي حَيَّانَ في هذا الخِلافِ، وكأنه يرىٰ رأيَه فقالَ: "وقال أبو حيَّانَ: ولا فائدةَ لهذا الخِلافِ ولا ينشأُ عنه حكمٌ نطقيٌّ"[(٣)].

ذكر رأيه الذي يراه في المسألة أولا ثم يشير بعد ذلك إلىٰ من سبقه إليه:

ومنها الخِلافُ في عاملِ نَصْبِ المفعول معه، فيقول الشَّنَوَانِي: «المنصوبُ أبهمَ ناصبَه ليكونَ كلامُه جاريًا علىٰ الأقوالِ في ناصبِه، والصَّحيحُ أنَّ ناصبَه ما تقدَّمَه من فعلٍ وشبهه بواسطةِ

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٢٤٧- ٢٤٨).

(٢) ينظر: المواهب الرحمانية: (١/ ٣٤٠-٣٤٣).

(٣) ينظر: السابق (١/ ٣٤٥).

الواوِ، وبه قالَ جمهورُ البصريينَ والكوفيينَ"[1].

تفنيد الآراء في المسألة ثم إردافها بما يراه هو:

ومن ذلك قوله: "ثم اختلفوا، فقال سيبويه والفارسيُّ وجماعةٌ: إنه كالمفعولِ به في المعنىٰ.....، وزعمَ الأخفشُ ومعظمُ الكوفيينَ أنَّه نصبَ علىٰ الظَّرفيَّةِ"، وبعد بسطه الخِلافَ في المسألةِ ذكر رأيَه وقال: "ولو كان الأمرُ كما قاله هؤلاءُ لجازَ النَّصبُ في (كُلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه) مطردًا، وليس كذلك"[2].

اعتداله وَعَدَمُ التَّحَيُّزِ إلىٰ رأي دون آخر:

فالمُتَتَبِّعُ لاختياراتِ الشَّنَوَانِي في شرحِه واعتراضاتِه يُلاحِظُ إثباته في اعتراضاته بدليل علمي؛ولا يهتم إلىٰ صاحبِ الرَّأي المعترض عليه ؛ فتجده في بعضِ المواطن لكبار العلماء، وموافقا لهم في بعض المواطن الأخرىٰ، ومنهم ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ والرَّضي وابنُ الحاجبِ وغيرهم ؛، إذ يختار ما ذهبوا إليه، ثم تجده يصرِّحُ بمخالفتِهم وَرَدِّ ما ذهبوا إليه في مواضع أخرىٰ، وهذه حجة دامغة علىٰ اعتدالِه وإنصافِه في اختيار آرائه، دون أيِّ تحيُّز لعالم أو آخر.

ومثالُ ذلك قولُه في بابِ أحكامِ (لا سِيَّما): "قال الرَّضي -ولا أعلمُ من أين أخذَه-: وقد يُحذفُ ما بعد (لا سِيَّما) علىٰ جَعْلِه بمعنىٰ (خصوصًا) فيكونُ منصوبُ المحلِّ علىٰ أنَّه مفعول مطلق" [3].

مخالفته لبعض شيوخه :

ومن الأمثلة أيضًا أنه خَالَفَ شيخَه العبادي في عِلَّةِ إعرابِ المُضارعِ، مَعَ أَنَّ كثيرًا مِمَّا أوردَه مِنْ ردودٍ واعتراضاتٍ وترجيحاتٍ كان مِنْ شيخِه، فيقول: "قال شيخُنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولكَ أنْ تقولَ: هَبْ أنها ليست سببَ الإعرابِ إلا أنه يصحُّ الإلحاقُ بسببِ المُشابهةِ فيها علىٰ طريقِ قياسِ الشَّبه). انتهىٰ. وفيه نظرٌ؛ فَإِنَّ قياسَ الشَّبهِ -وهو الجمعُ بينَ الفرعِ والأصلِ بوصفٍ مع الاعترافِ بأن ذلك

(١) ينظر: السابق، (٢/ ٥٨٨).

(٢) يُنظر: السابق: (٢/ ٥٨٩- ٥٩٠).

(٣) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (٢/ ٤٥٦).

الوصفَ ليس علَّةَ الحكمِ- لا يُصارُ إليه معَ إمكانِ قياسِ العِلَّةِ، وهو ما جُمِعَ فيه بالمُناسبِ بالذَّات"[1].

ومنه أيضًا قولُه عن ابنِ مالكٍ في (ما حاشا) بابِ الاستثناءِ: "وتوهَّم ابنُ مالكٍ أنها (ما) المصدريَّة، و(حاشا) الاستثنائيَّة....."[2].

الحياد في عرض الآراء :

وجدت من خلال الشرح أيضا في مواضع غير قليلة أن الشَّنَوَانِي يقفُ موقفَ المحايدِ، فلا يميل إلىٰ رأي احد، ومثالُ ذلك قولُه في بابِ المُنادىٰ: "واختارَ ابنُ مالكٍ في شرحِ التَّسهيلِ إبقاءَ الضَّمِّ في العَلَمِ، والنَّصب في النَّكرةِ المُعينةِ، لأنَّ شبهَهَا بالمُضمرِ أضعفُ. وقال السُّيُوطي: وعندي عكسُه، وهو اختيارُ النَّصبِ في العَلَمِ، لعدمِ الإلباسِ فيه، والضَّم في النَّكرةِ المُعينةِ لئلا يلتبس بالنَّكرةِ غير المقصودةِ، إذْ لا فارقَ حينئذٍ إلا الحركة، لاستوائِهما في التَّنوينِ، ولم أقفْ في هذا الرَّأي لأحدٍ. انتهىٰ"[3].

وعلىٰ الرُّغم من كل هذا الاعتدال والإنصاف والحيادِ للشنواني في تناوله المسائلِ الخِلافيَّةِ والاعتراضاتِ والاختيارات والتَّرجيحاتِ؛ إلا أنه يقف كثيرا إلىٰ جانبِ ابنِ آجُرُّوم ويتعصب له ؛ ويدافع عنه، ويبَالَغ في ذلك.

اِتِّبَاعُ أُسْلُوبِ (الفنقُلة):

أكثر أبو بَكْرٍ الشَّنَوَانِي في مناقشاتِه للمسائلِ الخِلافيَّةِ وأساليبِهِ في الاعتراضِ استخدام أسلوب (الفنقُلة)، وذلك باستخدام عدَّةِ صيغٍ أشهرُها (فإن قلتَ.. قلتُ، وإن قِيل.. قلتُ، أو فإن قيل.. كان الجوابُ)، والغرضُ من هذا الأسلوبِ إثارةُ المُتعلمينَ أو القُرَّاءِ وتشويقُهم إلىٰ معرفةِ بعضِ الفوائد، وتثبيتها في الأذهانِ، وقد انتشرتْ هذه الطَّريقةُ في كلِّ المُصنَّفاتِ القديمةِ.

ومثالُ ذلك قولُ الشَّنَوَانِي في خِلافِ النَّحويينَ في اِسميَّةِ (مهما): "**فإنْ قلتَ**: لا يلزمُ مِنْ

(١) ينظر: السابق (١/ ٣٢٩).

(٢) ينظر: السابق (٢/ ٣٦٣-٣٦٤).

(٣) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٥٥٧).

كَوْنِ الشَّيءِ لا محلَّ له أنْ يكونَ حرفًا؛ بدليلِ الجُملِ التي لا محلَّ لها، وأسماءِ الأفعالِ علىٰ الصَّحيحِ؛ فاستدلالُهما بما ذُكر غيرُ تامٍّ بناءً علىٰ إعرابِهما المذكورِ، **قلتُ**: قد يُقالُ: لعلَّ مرادَهما أن انتفاءَ المحليَّةِ يستلزمُ الحرفيَّةَ ما لم يدل الدَّليلُ علىٰ نفيها، فليتأملْ، وظاهرُه أن السهيليَّ ومَنْ وافقه يزعمُ ملازمتَها للحرفيَّةِ، لكن قال بعضُهم: الزَّاعمُ أن (مهما) قد تكونُ حرفًا لم يَدَّع ملازمتَها للحرفيَّةِ دائمًا حتىٰ يَرِدَ عليه عودُ الضَّميرِ عليها في بعضِ الصُّورِ، وإنما ادَّعىٰ أنها قد تأتي في بعضِ المواضعِ حرفًا"[1].

ومنه قولُه في بابِ الاستثناءِ: "**فإن قلتَ**: فأين اسمُها؟ **قلتُ**: مُستترٌ فيها وجوبًا، عائد علىٰ البعضِ المفهومِ من الكُلِّ السَّابقِ"[2].

(١) يتظر:: المواهب الرَّحمانيَّة (١/ ٥١٩ - ٥٢٠).

(٢) ينظر: السابق (٢/ ٣٣٢-٣٣٣).

المَبْحَثُ الثَّانِي

الأُصُولُ النَّحْويَّةُ وأَثَرُها في الاِعْتِرَاضِ

الأُصولُ النَّحويَّة هي الأُسسُ الَّتِي اعتمد عليها النَّحويونَ في استنباطهم وتقعيدهم للنَّحو، وفي هذا المَبْحَثِ سأتناول هذه الأصول، عند أبي بكرٍ الشَّنَوَانِي في كتابِه "المواهب الرَّحمانيَّة لطُلاب الآجُرُّوميَّة" وكيف كان لها الأثر والاعتماد في الاعتراضِ عنده، وتتمثَّلُ في السَّماعِ، والقِيَاسِ، والإجماعِ، واستصحاب الحال.

الأَوَّلُ: السَّمَاعُ:

عرف ابنُ الأنباري السماع بقولِه: "هو الكلامُ العربيُّ الفَصِيحُ المنقولُ النَّقلَ الصَّحيحَ الخارجَ عن حَدِّ الكثرةِ إلىٰ حَدِّ القِلَّةِ، فخرجَ عنه إذًا ما جاءَ من كلامِ غيرِ العربِ من المُولَّدينَ، وما شَذَّ من كلامِهم"[(١)]، وعرفه السُّيوطي بقولِه: «هو ما ثبتَ في كلامِ العربِ مَنْ يُوثقُ بفصاحِته، فشملَ كلامَ الله تعالىٰ وهو القرآنُ، وكلامَ نبيه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وكلامَ العربِ قبل بعثتِه وفي زمانِه وبعدِه إلىٰ أنْ فسدتِ الألسنةُ بكثرةِ المُولَّدينَ نَظْمًا ونَثْرًا عن مُسلمٍ أو كافرٍ، فهذه ثلاثةُ أنواعٍ لا بُدَّ فيها من الثُّبوتِ"[(٢)].

وقد اعتمدَ عليه النَّحويونَ في وَضْعِ قواعدِ النَّحو وأحكامِه وهو الأَصْل الأَوَّل من أُصولِ الاستدلالِ في النحو العربي، والذي بنىٰ عليه النحاة أغلب قواعدِهم النَّحوية، فضلا عن ارتباطه الوثيق بالقرآنِ الكريمِ، وقِراءاتِه، والحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ، وما رُوي من كلامِ العربِ شعرا ونَثْرا، فالسماع الأَخْذُ المُباشرُ للمادةِ اللغويَّةِ النَّقيَّةِ عن النَّاطقين بها بعيدًا عن التَّأثُّرِ بلُغاتِ الأُممِ

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط: ٢، ١٣٩١هـ، (٨١).

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النَّحو: جلال الدِّين السُّيوطي، ت: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط: ٢، ١٤٢٧هـ، (٣٩).

الأُخرىٰ.

ولم يَكُنْ أبو بكرٍ الشَّنَوَانِي ليختلفَ عن غيرِه من النُّحاةِ، فقد سَارَ في رَكْبِهم في الاستشهادِ بالقرآنِ الكريمِ وقراءاتِه؛ فاتّخذه المَصْدَرَ الأَوَّلَ لشرحِ مادتِه في أَغْلبِ المسائلِ الخِلافيَّةِ متكئا عليه في ترجيحاتِه، والأمثلةُ كثيرةٌ جدًّا في كتابِه، وأيضًا الاستشهاد بالحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ، وكلامِ العربِ نَظْمًا ونَثْرًا ما بين مَنْسُوبٍ إلىٰ مصادره وغير مَنْسُوبٍ ، وفيما يأتي ذكر بعض النماذج من ذلك:

١. الاستشهادُ بالقرآنِ الكريمِ وقراءاتِه

لا شكّ ولا مراء في حُجيَّةِ نُصوصِ القرآنِ الكريمِ وقراءاتِه الصَّحيحةِ، فهو النَّصُّ المُقدَّسُ عند المُسلمينَ الَّذِي يَعْلُو فوق جميعِ النُّصوصِ العربيَّةِ، وقد اِستشهدَ الشَّنَوَانِي بالقرآنِ الكريمِ في كتابِه كثيرًا جِدًّا، وخاصةً في المسائلِ الخِلافيَّةِ، فقد بلغ ما استشهد به من القرآن الكريم – علىٰ حد علمي – ٧٩٤ سبعمائة وأربعًا وتسعين آية ، ومن أمثلة الاستشهادات التي وردت في كتابه قولُه في عاملِ نصبِ الحالِ: " وتأتي تارةً من المُضافِ إليه، ولكن يتوقَّفُ علىٰ واحدٍ من ثلاثةِ أمورٍ: أحدها: أن يكونَ المُضافُ بعضًا من المضافِ إليه كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحجر:٤٧]، وقولِه تعالىٰ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات:١٢]..... والثَّاني أن يكونَ المُضافُ كبعضٍ من المضافِ إليه في صِحَّةِ حَذْفِه والاستغناءِ عنه بالمُضافِ إليه، وذلك كقولِه تعالىٰ: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة:١٣٥]، فـ(حَنِيفًا) حالٌ من (إبراهيمَ)، وهو مخفوضٌ بإضافةِ المِلَّةِ إليه، وليست المِلَّةُ بعضَه، ولكنها كبعضِه في صِحَّةِ الإسقاطِ والاستغناءِ عنها..... والثَّالث: أن يكونَ المُضافَ عاملًا في الحالِ كما في قولِ الله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ﴾ [يونس:٤]، فـ(جَمِيعًا) حالٌ من الضَّميرِ المخفوضِ بإضافةِ المَرْجعِ، والمرجعُ هو العاملُ في الحالِ....."[(١)].

والتزم الشَّنَوَانِي أيضًا بمنهجِ من سبقه من النحاة، واعتمد علىٰ القراءاتِ القُرآنيَّةِ في استشهادِه علىٰ بعض المسائل التي تناولها، ويأتي هذا الاستشهاد لإجازة وجهٍ من وجوهِ اللُّغةِ، دون تفضيل قراءةٍ علىٰ أُخرىٰ، وتجده في بعض المواضع ينسب القراءاتِ لأصحابها، مثل قراءة

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة لطلاب الآجرومية، (٢/ ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩).

حمزة، وقراءة أبي عمرو، وقراءة ابنِ كثيرٍ وغيرهم، ومنها قولُه في إعمال (إنْ) النَّافية: "وقراءة سعيد[1]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ﴾ [الأعراف:١٩٤]" [2]، وفي أحيانٍ أُخرىٰ يشيرُ إلىٰ القراءةِ دون نسبةٍ، مثل قولِه في الألفاظِ الَّتِي تصلحُ للنَّصب علىٰ الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ: "وقُرِئ: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال:٤٢] بالرَّفعِ"[3].

وكان في بعضِ الأحيانِ يستشهدُ بالقراءاتِ الشَّاذَّةِ، ويقفُ موقفَ التَّوجيه، فإن لم يجدْ لها تخريجًا أو وجهًا في قواعدِه أوقفها علىٰ السَّماعِ، مثل قوله في الاستثناءِ المُنقطعِ: "وجعل الفرَّاء منه قراءة مَنْ قرأ: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البقرة:٢٤٩] أي: إلا قليل منهم لم يشرب"[4].

٢. الاستشهادُ بالأحاديثِ النَّبويَّةِ الشَّريفةِ وأقوالِ الصَّحابةِ

يُرادُ بالحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ أقوال النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأقوال الصَّحابة الَّتِي تَرْوِي أفعالَه وأحوالَه، أو ما وَقَعَ في زَمنِه[5]، وقد أجمع اللُّغويونَ والنُّحاةُ علىٰ أنَّ النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أفصحُ العربِ قاطبةً، لكن علىٰ الرُّغمِ من إجماعِ العُلماءِ علىٰ فصاحةِ النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فإنهم انقسموا في الاحتجاجِ والاستشهادِ بأحاديثه علىٰ فريقين؛ فريق غلب علىٰ ظنِّه أن الأحاديثَ بلفظِ النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وفريق غلب علىٰ ظنِّه أنها مرويَّةٌ بالمعنىٰ لا باللَّفظِ، ولهذا لا يجيزُ الاحتجاجَ بها، فيقول أبو حيَّان الأندلسي: "إنما ترك العلماءُ ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظُ الرَّسولِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، إِذْ لَوْ وثقوا بذلك لجرىٰ مَجْرَىٰ القرآنِ في إثباتِ القواعدِ الكُليَّةِ، وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما أنَّ الرُّواةَ جوَّزوا النَّقلَ بالمعنىٰ فتجد قصةً واحدةً قد جرت في زمانِه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فتُنقلُ بألفاظٍ مختلفةٍ.... والأمر الثَّاني: أنه وقع اللَّحْنُ كثيرًا فيما رُوِي من الحديثِ؛

---

(١) يقصد سعيد بن جبير في نصبه (عِبَادًا).

(٢) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة، (٢/ ٣٩).

(٣) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٢١٧).

(٤) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (٢/ ٣٢٣).

(٥) ينظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري ،المكتبة التجارية الكبرىٰ – مصر، ط: ١، (١/ ١٣٢).و علوم الحديث ومصطلحه : د. صبحي إبراهيم الصالح دار العلم للملايين، بيروت – لبنان ط: ١٥، ١٩٨٤ م(١/ ٣)

لأنَّ كثيرًا من الرُّواةِ كانوا غيرَ عربٍ بالطَّبع، ولا يعلمون لسانَ العربِ إلا بصناعةِ النَّحو، فوقع اللَّحْنُ في كلامِهم، وهم لا يعلمون ذلك"[(١)]، فآثر العُلماءُ عدمَ الاحتجاجِ بالحديثِ سَدًّا للذَّرائعِ ودَرْءًا للشُّبهاتِ بعد شُيوعِ اللَّحْنِ في أَلْسِنَةِ الرُّواةِ، وتبادُلِ الاتِّهامِ بين النَّاسِ بوَضْعِ الحَديثِ.

وأبو بكرٍ الشَّنَوَانِي نحويٌّ مُتأخرٌ، حيث أخذ عن المُتقدمين والمُتأخرين في الاستشهادِ بالحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ، وكان أكثر من أخذ عنه ابن مالكٍ وابن هشامٍ، علىٰ الرغم من أنّ أبا حيَّان أنكر علىٰ ابنِ مالكٍ كثرةَ احتجاجِه بالحديثِ[(٢)]، وضمَّن الشَّنَوَانِي كتابه (المواهب الرَّحمانيَّة) من أحاديثِ الرَّسولِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أربعة وثمانين حديثا، ومن الأمثلة علىٰ ذلك قولِه بابِ الاستثناءِ: "ومن أدوات الاستثناء (ليس) كقولك: (قاموا ليس زيدًا)، وقول النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: (**مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اِسْمُ اللهِ عليه فَكُل لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ**)[(٣)]"[(٤)].

وأيضًا مثل قولِه في بابِ مخفوضاتِ الأسماءِ في مسألة (عن) ومعانيها: " وجوَّز ابنُ مالكٍ زيادتَها في النَّثر لحديثِ: (**مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ يَمِيْنٍ**)[(٥)]...."[(٦)].

مَآخِذُ علىٰ الشَّنَوَانِي في الاستشهادِ بالحديثِ الشَّريفِ

*أُخذ علىٰ الشَّنَوَانِي استشهادُه ببعض الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعةِ، مثل قولِه في بابِ الحالِ في مسألةِ الجُملةِ الواقعةِ حَالًا: ".... و(**اطْلُبُوا العِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ**)[(٧)]"[(٨)]، وقوله في بابِ مخفوضاتِ الأسماءِ في (الكاف) ومعانيها: "وقد تكون (ما) بعد الكافِ مصدريَّةً أيضًا نحو: (**كَمَا**

(١) ينظر: في أصول النَّحو: سعيد الأفغاني، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧، (٤٧ - ٤٨).

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: السُّيوطي (٤٤).

(٣) ينظر: صحيح مسلم (باب جواز الذَّبح بكل ما أنهر الدَّم)، (٣ / ١٥٥٨).

(٤) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة، (٢/ ٣٣١).

(٥) ينظر: صحيح مسلم في كتاب الأيمان (باب من حلف يمينًا فرأىٰ غيرها)، (٣/ ١٢٧٢ - ١٢٧٣).

(٦) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة، (٢/ ٦٨٣).

(٧) ينظر: سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة للألباني، (١/ ٤١٣).

(٨) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (٢/ ٢٣٠).

تُدِينُ تُدَانُ)[1]"[2].

* أُخذ علىٰ الشَّنَوَانِي أيضًا حكمُه في شاهدِ بعضِ الأحاديثِ المُتعلِّقِ بقاعدةٍ نحويَّةٍ مُعيَّنةٍ بأنه شَاذٌّ، فمثلا في كلامِه عن نونِ الوقايةِ وحُكمِ اتِّصالِها باسمِ التَّفضيلِ يقول: "ونحو (**غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ**) شاذ"[3]، فذكر أن اتِّصالَها باسمِ التَّفضيلِ شاذٌّ، ومَثَّلَ لذلك بالحديث النَّبوي الشَّريف، وهو حديثٌ صحيحٌ، وكان الأفضل أن يستخدم لفظا آخر، لصحة الحديث، ولكن لأنه وافق مذهبَ ابنِ هشامٍ في (الجامع الصَّغير)[4] نقله نصًّا كما هو ليس له تفردا منه بذلك.

٣. الاستشهادُ بكلامِ العربِ الفُصحاءِ نَثْرًا وشِعْرًا

كلامُ العربِ في نظرِ النُّحاةِ يشملُ الشِّعرَ والنَّثرَ علىٰ حَدٍّ سواء، ووقف الشَّنَوَانِي موقفَ النُّحاةِ جميعًا في الاستشهادِ بما سمع عن العربِ الفُصحاءِ نَثْرًا ونَظْمًا، ففي (المواهب الرَّحمانيَّة) إشاراتٌ مُتعددةٌ إلىٰ لُغاتِ العربِ نحو: سُلَيم وهُذَيل وحمْير وأهل الحجاز وبني تميم والحارث بن كعب وغيرهم، مثل قول الشَّنَوَانِي في فصل الحروف النَّافية المُشبهة بـ(ليس): "وإعمالها عمل (ليس) لغة الحجازيين، وهي اللُّغةُ القديمةُ، وبها جاء التَّنزيل"[5].

وكان الشَّنَوَانِي في مُعظمِ المواضعِ الَّتِي ذكر فيها لُغاتِ العربِ يذكرها دون تَزْكيةٍ أو تَضْعيفٍ، إلَّا ما نقله عن نحويٍّ سابقٍ، فقد قال في مسألة عدم إعمال (إِذَنْ) مع استيفاءِ شروطِ عملِها: "وإلغاءُ (إِذَنْ) معَ استيفاءِ الشروطِ لغةٌ لبعضِ العربِ حكاها عيسىٰ بنُ عمرَ، وتلقَّاها البصريون بالقبولِ، ووافقهم ثعلبٌ دونَ سائرِ الكوفيين، فلم يُجِزْ أحدٌ منهم الرفعَ بعدَها"[6]، ثم نراه ينقلُ تعليقَ أبي حيَّان بقولِه: "قال أبو حيَّان: روايةُ الثِّقَةِ مقبولةٌ، ومَنْ حَفِظَ حجةٌ علىٰ مَنْ لم

(١) يُنظر: سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة للألباني، (١/ ٢٢١).

(٢) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٧٤٧).

(٣) السابق (٢/ ٩٨).

(٤) ينظر: الجامع الصَّغير في النَّحو: ابنِ هشامٍ الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠، (٢٠).

(٥) المواهب الرَّحمانيَّة (٢/ ٢٠).

(٢) السابق (١/ ٣٩٠).

يحفظْ إلا أنها لغةٌ نادرةٌ جدًّا؛ ولذلك أنكرها الكسائيُّ والفرَّاءُ علىٰ اتساعِ حفظِهما وأخذِهما بالشاذِّ والقليلِ"[(١)].

وقد حمل "المواهب الرَّحمانيَّة" إلىٰ جانبِ لُغاتِ العربِ الكثيرَ من الأمثالِ، والتي جاءت شواهدَ علىٰ مسائلَ مُعينةٍ، وكان أكثرُها في كلامِ الشَّنَوَانِي علىٰ حَذْفِ عاملِ المفعولِ به، وحَذْفِ عاملِ المفعولِ المُطلق، ومنها قولُه في حذفِ عاملِ المفعولِ به وجوبًا: "ويجب في مواضعَ منها: سماعيٌّ، نحو: (**كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا**) أي: أعطني كليهما وزِدني تمرًا، وأعطيك كليهما وأزيدك تمرًا"[(٢)].

ومنها أيضًا قولُه في الأمورِ الَّتِي لا يكونُ الفعلُ معها إلا قاصرًا: "**إِنَّ البِغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ**"[(٣)].

وأحيانًا كان الشَّنَوَانِي يذكرُ رأي النُّحاةِ في بعض الشَّواهدِ المأخوذةِ من كلامِ العربِ، مثل قولِه في مسألةِ الضَّميرِ المُنفصلِ: "وقال الزَّجَّاجُ: (إيا) مظهرٌ مُبهمٌ أُضِيفَ إلىٰ الضَّمائرِ الَّتِي بعده إزالة لإبهامِه، كأنَّ (إيَّاك) بمعنىٰ: نفسك، واحتجَّ بما احتجَّ به الخليلُ حكايةً عن بعضِ العربِ وقد رُدَّ بأنه شاذٌّ لا يُعتمدُ عليه لإثبات مذهب مُطرد في كلامِ العربِ"[(٤)].

أمَّا شواهدُ الشِّعرِ فقد أكثرَ أبو بكرٍ الشَّنَوَانِي منها في كتابِه،فقد بلغت خمسائة وستة شواهد ، وأغلبُ هذه الشَّواهدِ ممَّا أنشده سيبويه، فقد كان النُّحاةُ يحفلون في دراستِهم بلُغةِ الشِّعرِ أكثر من لُغةِ النَّثرِ؛ لأنَّ الشِّعرَ يسعىٰ إلىٰ تحقيقِ الغاياتِ الجماليَّةِ من الكلامِ، كما أن لُغةَ الشِّعرَ تمتازُ باستثناءاتٍ لا تحظىٰ بها الأجناسُ القَوليَّةُ الأُخرىٰ، ومن هذه الاستثناءاتِ: الضَّرورة الشِّعرية، وخاصيَّة التَّركيب في البيت الشِّعري مثل الوزن والقافية، فضلًا عن اعتزازِ العربِ بالشِّعر؛ لأنه المُدافعُ عنهم والمُتحدثُ بلسانِهم، وكذلك يعتبر الشِّعرُ عندهم وعاء يحوي اللُّغةَ الفصيحةَ المُمثِّلَةَ للُّغةِ الأدبيَّةِ الَّتِي يشتركُ فيها العربُ الفصحاءُ جميعًا، زيادةً علىٰ حضورِ الظَّواهرِ اللُّغويَّةِ في القوالبِ الشِّعريَّةِ إبان عمليةِ الاستقراءِ لدىٰ اللُّغويين والنُّحاةِ، لهذا كان الشِّعر من أهمِّ الأصولِ

(١) المواهب الرحمانية (١/ ٣٩٠ - ٣٩١).

(٢) السابق (٢/ ٥٠).

(٣) السابق (٢/ ٧٢).

(٤) السابق (٢/ ١١٦).

التي يلجأُ إليها النُّحاةُ، فقد كانوا يعتمدون الأعراب الفُصحاء والرُّواة الثِّقات مع تحرِّي الدِّقة في نقل وتوثيق الشِّعر.

تعودُ جميع شواهد الشِّعر في (المواهب الرَّحمانيَّة) إلىٰ عصور الاحتجاج العلمي والاعتراضات والتَّرجيحات في حَلِّ المسائلِ الخِلافيَّة، وقد نقل الشَّنوَانِي من مصادره النَّحويَّة التي اعتمد عليها كثيرًا مثل شرح التَّسهيل والكافية لابنِ مالكٍ، والمُغني والتَّوضيح لابنِ هشامٍ، وشرح التَّسهيل لأبي حيَّان، والدماميني، وابن الحاجبِ، ومنها قولُه في باب ظرف الزَّمان وظرف المكان: "وزعم ابنُ مالكٍ أنها وقعت اسمًا لـ(إن) في قولِه:

إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ"[1].

ومنها أيضًا قولُه في باب الاستثناءِ: "وشَرطَ ابنُ الحاجب في وقوع (إلَّا) صفة تعذر الاستثناء، وجعل من الشَّواذِّ قوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيْكَ إلَّا الفَرْقَدَانِ"[2].

وكان الشَّنوَانِي ينسبُ بعض الشَّواهد الشِّعريَّة لقائليها، مثل قولِه في بابِ المفعولِ به في فصلِ التَّضمين: "وجُعِل من ذلك قول أبي الطَّيب:

فَمَضَتْ وَقَدْ صَبَغَ الحَيَاءُ بَيَاضَهَا لَوْنِي كَمَا صَبَغَ اللُّجَيْنَ العَسْجَدُ"[3].

وأيضًا قولُه في باب ظرف الزَّمان وظرف المكان في مسألةِ الألفاظِ الَّتِي تصلحُ للنَّصبِ علىٰ الظَّرفيَّة المكانيَّة: "قال امرؤ القيس:

..... **أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي؟**"[4].

وفي أغلب الأحيان يستشهدُ بالأبيات الشِّعرية أو شطرٍ منها دون نسبٍ أو ذكر قائلها، كقوله في إعمال (ما) في فصل الحروف النَّافية المُشبهة بـ(ليس): "ومنها: أن لا يتقدم معمول خبرها علىٰ

(١) المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٢١٩).

(٢) السَّابق: (٢/ ٣٤٤).

(٣) السَّابق: (٢/ ٦١٤ – ٦١٥).

(٤) المواهب الرحمانية: (٢/ ٢٢٦).

اسمها كقولِه:

..... **وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ**"[1].

الثَّانِي: القِيَاس

القِيَاسُ هو الأصل الثَّاني من أصول النَّحو، فالنَّحو علمٌ بالمقاييس المُستنبطة من استقراء كلام العرب، فمَنْ أنكر القياس فقد أنكر النَّحو كله، ما لم يأتِ السَّماع بغير ذلك، وقد اهتم النحاة بهذا الأصل في وضعهم للقواعد النحوية بدءاً من ألبي الأسود الدؤلي مرورا بابن أبي إسحاق، والخليل وسيبويه وغالب النحاة سواء كان بصريا أم كوفيا، مع أن الكوفيين توسعوا في القياس ومن علماء الكوفة الين اهتموا بالقياس الكسائي إذ قال:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

ويقول عنه ابنُ جني: "ما قِيس علىٰ كلام العرب فهو كلام العرب، ألا ترىٰ أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كُلِّ فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقِسْتَ عليه غيرَه"[2]، أمَّا ابن الأنباري فيُعرِّفه بقولِه: "أمَّا القياس فهو حَمْلُ غير المنقول علىٰ المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولًا عنهم"[3]، ومن شروطه انعدامُ النَّصِّ المسموعِ أو الإجماعِ، وألا يكون المقيسُ عليه شاذًّا.

وقد تعرَّض أبو بكر الشَّنَوَانِي في كتابه (المواهب الرَّحمانيَّة) للقياس كغيره ممن سبقه من النُّحاة ولكنه لم يصرح به في كثير من المواضع، وإنما ضمنه ثنايا كلامه، ومن الأمثلة علىٰ ذلك إيراده لرأي شيخِه ابن قاسم العبَّادي، واعتراضه علىٰ ذلك بقوله: "وفيه نظرٌ؛ فإن قياسَ الشَّبهِ لا يُصارُ إليه معَ إمكانِ قياسِ العِلَّةِ، وهو ما جُمع فيه بالمناسبِ بالذَّات، ويُمكنُ الجوابُ بأن قياسَ العِلَّةِ هنا غيرُ ممكنٍ؛ لأن إعرابَ الاسمِ لاعتوارِ المعاني عليه التي لا يُمَيِّزُ بينَها إلا الإعرابُ،

(١) السابق: (٢٢).

(٢) ينظر: الخصائص: ابن جني، (١/ ٤٣١).

(٣) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ابن الأنباري، (٤٥).

والفعلُ لم يُوجدْ فيه ذلك"[١].

ومن أمثلةِ حَمْلِ الأصلِ علىٰ الفرعِ إعلالُ المصدرِ قِياسًا علىٰ إعلالِ فعلِه، وتصحيحه لصِحَّتِه، أمَّا بالنِّسبة لِقياس حَمْلِ الفرع علىٰ الأصل فمَنْعُ الاسم من الصَّرف لعِلَّةِ شبهِه بالفعل قياسًا علىٰ مَنْعِ الفعل من الصَّرف، ومن أمثلة القياس العارض رفعُ نائبِ الفاعلِ قِياسًا علىٰ رفع الفاعل لاشتراكهما في عِلَّةِ الإسناد.

ومن قياس حَمْلِ الضِّدِّ علىٰ الضِّدِّ ما ذكره عن إعمال لا النَّافية للجنس قِياسًا علىٰ عمل (إنَّ) لما بينهما من نقيضٍ، فقال الشَّنَوَانِي عن إبطال عملِها إذا لم يكن اسمُها نكرةً: "وإنما بطل العمل إذا لم تباشرها؛ لأنه قد ضعف أمر (لا) بالفَصْل، وهي في نفسها عاملٌ ضعيفٌ لأنها تعمل بمشابهةِ (إنَّ) الَّتِي تعمل بمُشابهةِ الفعل، لا بالأصالة. قالوا: ووجهُ المُشابهةِ بين (إنَّ) و(لا): أن (إنَّ) للمُبالغة في الإثبات، و(لا) للمُبالغة في النَّفي، فلما توغلتا في طرفي الإثبات والنَّفي تشابهتا"[٢].

الثَّالث: الإجماع

والمُراد به إجماعُ نُحاةِ البلدينِ: البصرة والكوفة، فيقول ابنُ جني: "وإنما يكونُ حُجَّةً إذا لم يخالفْ المنصوصَ ولا المَقِيسَ علىٰ المنصوصِ، وإلَّا فلا، لأنه لم يَرِدْ في قرآنٍ ولا سُنةٍ أنهم لا يجتمعون علىٰ الخطأ، كما جاء النَّصُّ بذلك في كل الأُمَّةِ، وإنما هو علمٌ مُنتزعٌ من استقراءِ هذه اللُّغةِ، فكُلُّ مَنْ فُرِق له في عِلَّةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ نهجةٍ، كان خليلَ نفسِه، وأبا عمرو فكرِه، إلا أننا لا نسمحُ له بالإقدامِ علىٰ مُخالفةِ الجماعةِ الَّتِي طال بحثُها، وتقدَّم نظرُها إلا بعد إمعانٍ وإتقانٍ"[٣]، ولم يَكُنْ الشَّنَوَانِي مُخالفًا لذلك في كتابِه، فقد انتهجَ منهجًا يقتضي عدمَ تفصيلِ القَوْلِ في المسائلِ الَّتِي أجمع النُّحاةُ علىٰ رأي واحدٍ فيها.

صرَّح الشَّنَوَانِي بلفظِ الإجماعِ في كتابِه في مواضعَ مُحددةٍ، فقد نَصَّ علىٰ الإجماعِ صراحةً

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة،(١/ ٣٣٠).

(٢) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (٢/ ٥٠٦).

(٣) ينظر: الخصائص: ابن جني، (١/ ١٨٩).

في مسألة تقديم التَّمييز علىٰ عامله إذا لم يكن العامل فعلًا مُتصرفًا، فقال: "ويمتنع تقديمه علىٰ عامله إن لم يكن فعلًا مُتصرفًا بإجماع"[(١)].

وقال في باب الفاعل: "ومنها فاعلُ فعلِ المؤنَّثةِ المخاطبةِ والجماعةِ المؤكَّدِ بالنونِ، نحو: لَتَضْرِبِنَّ يا هندُ، ولَتَضْرِبُنَّ يا قومُ، واضْرِبِنَّ يا هندُ، واضْرِبُنَّ يا قومُ. قال ابنُ هشامٍ في تعليقه: أجمعوا علىٰ أن الفاعلَ لا يتعدَّدُ، وإنما يكونُ واحدًا"[(٢)].

وأحيانًا كان يذكرُ ألفاظًا معينةً بدلًا من (إجماع) و(اتفاق)، مثل قوله عن ناصب المفعول معه: «والصَّحيح أن ناصبَه ما تقدمه من فعل وشبهه بواسطة الواو، وبه قال جمهور البصريين والكوفيين"[(٣)].

ونادرًا ما كان ينقل الشَّنَوَانِي الإجماعَ منسوبًا إلىٰ مَنْ صرَّح به، فقال عن واو المفعول معه: "واو المفعول معه لا تقع قبل ما لا يصحُّ عطفه، ونقل ابنُ الباذش الإجماعَ عليه"[(٤)].

الرَّابِعُ: استصحاب الحال

يرادُ به إبقاءُ حالِ اللَّفظِ علىٰ ما يستحقه في الأصلِ عند عدمِ وجودِ دليلِ النَّقلِ عن الأصلِ، يقول ابنُ الأنباري: "وهو من الأدلَّةِ المُعتبرةِ، كاِسْتِصْحَابِ حالِ الأصلِ في الأسماءِ وهو (الإعرابُ) حتَّىٰ يُوجدُ دليلُ البناءِ، وحال الأصل في الأفعالِ وهو (البناءُ) حتَّىٰ يُوجدُ دليلُ الإعرابِ"[(٥)] ومنه قول الشَّنَوَانِي في بابِ المُنادىٰ حين تكلَّم عن تنوينِ المُنادىٰ: "ويجوزُ تنوينُ المُنادىٰ المبني في الضرورة بالإجماعِ، وضمه ونصبه، وظاهرُه جوازُ الأمرينِ، ولو فيما ضمُّه مُقدَّرٌ، ويُفرَّقُ بين هذا وما تقدَّم بأن القَصْدَ ثَمَّ الإتباع للتَّخفيف، ولا تخفيفَ مع التَّقدير، ولا

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (٢/ ٣١٣).

(٢) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (١/ ٥٧٣).

(٣) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (٢/ ٥٨٨).

(٤) السَّابق (٢/ ٥٩٦).

(٥) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ابن الأنباري، (٦٤).

كذلك هنا. ووجهُ الضَّمِّ اِسْتِصْحَابُ الأَصْلِ"[1].

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (٢/ ٥٥٣).

المَبْحَثُ الثَّالثُ

مَذْهَبُ الشَّنَوَانِي النَّحوي وأثرُه في الاعتراض

حرص أبو بكرٍ الشَّنَوَانِي أن يكون شرحُه للآجُرُّومية مُتميزًا علىٰ غيرِه من شروحها في الاتِّساع والشُّمول، فقد اجتهد اجتهادًا كبيرًا في توسُّعِه في جمع المسائل والآراء والقضايا والأقوال الخِلافيَّة، فضلًا علىٰ التَّوسُّع في سَرْدِ وجمع الشَّواهد الشِّعريَّة، فقد كان جمَّاعًا مثل السُّيوطي، لكنه مع ذلك كان ناقلًا مُتأمِّلًا يقف أمام الآراء ليوازن بينها ثم يُظهِر الرَّأي الذي يختاره أو يُرجِّحه، فقد كان يختار رأي مدرسة البصرة في رأي ما، ورأي مدرسة الكوفة في مسألة غيرها، أو يميل إلىٰ رأي أحد مُتأخري النُّحاة، وأحيانًا أخرىٰ كان يكتفي بعرض الآراء دون أن يُظهر شيئًا من الاختيار أو التَّرجيح، ويتضح مذهب الشَّنَوَانِي من خلال الرأي الذي يختاره ، وهذا ما سنُبيِّنه في هذا المَبْحَثِ.

- **موقفُه من المَذْهَبِ البَصْريِّ**

وقف الشَّنَوَانِي من البصريين موقف التَّقدير والإجلال، فكان مُتأمِّلًا مُجتهدًا يوافق البصريين في عددٍ من المسائل صراحةً، فقد كثرت نُقوله عن البصريين لأسبقيتهم، فنقل عن الخليل وسيبويه ويونس والأخفش وقطرب والمبرد، كما نقل عن أبي عمرو بن العلاء وغيره من كبار أئمة البصرة الأوائل علىٰ اختلاف هذا النَّقل نصًّا أو رأيًا، فلا تكاد تخلو مسألةٌ من المسائل من ذكر مذهب البصريين فيها، وعباراته في هذه المسائل وغيرها صريحةٌ في موافقة البصريين كأن يقول: والأصحُّ وعليه البصريون، والصَّحيح مذهب البصريين، وهو الحق، قال البصريون وهو الصَّواب، فالوجه ما ذهب إليه البصريون، وغيرها.

ومنها قوله عند حديثه عن الأسماء السِّتة: "والأصحُّ -وعليه البصريون- أن وزنَ هذه الأسماءِ (فَعَل) بفتحِ الفاءِ والعينِ؛ بدليلِ جمعِها علىٰ (أَفْعَال)"[1].

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (١/ ٢٨٦).

وأيضًا قوله في باب الأفعال: "وزعمَ الكوفيُّ أن هذه هي المُخففةُ مِن الثَّقيلةِ شذَّ اتصالُها بالفعلِ، والصَّوابُ قولُ البصريِّ أنها (أَن) النَّاصبةُ أُهملت حملًا علىٰ أُختِها (ما) المصدريَّة"[١].

والأمثلة في هذا الصَّدد كثيرة جدًّا، ومنها: عامل النَّصب في المفعول معه، والمُبتدأ مرفوع بالابتداء، وعامل المعطوف، وواو (رُبَّ)، وغيرها.

وقد تأتي موافقة الشَّنَوَانِي للبصريين ضِمنًا لا صراحةً، إذ يُفهم ذلك من عباراته، مثل كلامه عمَّا ينوب عن الفاعل، حيث قال: "وإذا اجتمعتِ الثَّلاثةُ: الظَّرفُ والمجرورُ والمصدرُ فأنت مُخيَّرٌ في إقامةِ ما شئت، هذا مذهبُ البصريين، وقيل: يُختارُ إقامةُ ظرفِ المكانِ، وعليه أبو حيَّان[٢]، وَوَجَّهَهُ بأن المجرورَ في إقامته خلافٌ، والمصدر في الفعلِ دلالةٌ عليه، فلم يكنْ في إقامته كبيرُ فائدة....."[٣].

ومن الممكن أيضًا أن تأتي موافقة المذهب البصري فيما ينقله عن غيره، كأن ينقل عن ابن الحاجب أو الرَّضي أو ابن مالك أو أبي حيَّان وغيرهم، دون أن يُصرِّح بعدها باختياره، فنفهم من هذا أنه ارتضىٰ ذلك فعمد إلىٰ تقوية اتجاهه بما ذكره هذا أو ذاك من النُّحاة، ومنه قوله في الخبر: "فالجامدُ لا يتحمَّلُ ضميرًا، نحو (زيدٌ أسدٌ) لا بمعنىٰ شجاع، وزعم الكسائي[٤] أنه يتحمَّلُه، ونُسب إلىٰ الكوفيينَ والرماني[٥]، قال ابنُ مالكٍ[٦]: وهو دعوىٰ لا دليلَ عليها.. قال أبو حيان: وقد رُدَّ بأنه لو تحمَّلَ ضميرًا لجازَ العطفُ عليه مؤكَّدًا"[٧].

ومنه أيضًا قوله في حذف عامل المصدر وجوبًا: " واعترضه الدماميني فقال: هذا مخالفٌ

(١) السَّابق، (١/ ٣٥٥).
(٢) ينظر: التَّذييل والتَّكميل (٦/ ٢٣٩).
(٣) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (١/ ٦٤١).
(٤) ينظر: شرح التَّسهيل (١/ ٣٠٧).
(٥) ينظر: التَّذييل والتَّكميل، (٤/ ١٤).
(٦) ينظر: شرح التَّسهيل (١/ ٣٠٧).
(٧) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (١/ ٦٩٨).

لقول سيبويه فيما نقله الرَّضي"[1].

وأيضًا قوله في باب نائب الفاعل: " ومِن ثَمَّ نُصب المفعولُ الذي لم يُنبْ في نحوِ: (أُعطي زيدٌ دينارًا، وأُعطي دينارٌ زيدًا)، وإما محلًّا إنْ كان جارًّا ومجرورًا، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣﴾ [الحاقة:١٣]، وعلَّةُ ذلك أن الفاعلَ لا يكونُ إلا واحدًا فكذا نائبه. وهل نَصْبُهُ بالرَّافعِ للنَّائبِ فيكون مُتجددًا، أو برافعِ الفاعلِ المحذوفِ فيكونُ مستصحبًا فيه؟ مذهبان، أصحُّهما الأولُ[2]، ويُعزىٰ لسيبويه"[3].

ولا يلتزم الشَّنَوَانِي موافقة البصريين في كلِّ المسائل، بل قد يخالفهم مُوافقًا الكوفيين أو غيرهم، أو يكتفي بعرض رأي البصريين عامةً، أو ذكر الرَّأي منسوبًا إلىٰ أحد نُحاتِهم أو طائفةٍ منهم دون النَّص علىٰ موافقةٍ أو مخالفةٍ لهم، ومنه قوله في باب الأفعال في (لن): " ولا يجوزُ الفصلُ بينَ (لَنْ) وبينَ الفعلِ في الاختيارِ؛ لأنها محمولةٌ علىٰ (سيفعل)؛ ولذلك لم يجزْ: (لَنْ يفعلَ ولا يضرب زيدًا) بنصبِ (يضرب)؛ لأن الواوَ كالعاملِ، فلا يُفصلُ بينها وبينَ الفعلِ، هذا مذهبُ البصريين وهشامٍ....."[4].

وأحيانًا كان يوفّق بين المذهبين -البَصْري والكُوفي- معًا في مسألة ما، مثل قوله في فعل الأمر: "وظاهرُ قولِه: (والأمرُ مجزومٌ أبدًا) الجرْيُ علىٰ قولِ الكوفيين المُتقدم، ويُنافيه قولُه السَّابقُ: الأفعال ثلاثة، ويصحُّ حملُه علىٰ قولِ البصريين"[5].

ومن المُلاحظات أن كثيرًا من شواهد الشَّرح في (المواهب الرَّحمانيَّة) من شواهد كتاب سيبويه، وأيضًا كثيرًا ما كان يقرن رأي سيبويه مع رأي الجمهور، ومنه قولُه في المُبتدأ: "والصَّحيحُ أنه مرفوعٌ بالابتداءِ، وهو كونُ الاسمِ مُجردًا عن العواملِ اللَّفظيَّةِ للإسنادِ، أي: إسناد غيرِه إليه أو

(١) ينظر: السابق: (٢/ ١٥٨).

(٢) ينظر: همع الهوامع (٢/ ٢٦٩).

(٣) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (١/ ٦٤٧).

(٤) المواهب الرحمانية)١/ ٣٧٢).

(٥) ينظر: السابق)١/ ٣٢٠).

إسناده إلىٰ غيره، وهذا مذهبُ الجمهور وسيبويه[1]"[2].

• موقفُه من المَذْهَبِ الكُوفيِّ

تعددت نقول أبي بكرٍ الشَّنَوَانِي عن الكُوفيين أيضًا، مثل الكسائي والفرَّاء وثعلب وهشام بن معاوية وغيرهم، فتجده تارة يوافق الكوفيين في مسائل وآراء ويخالفهم في غيرها، لكن المسائل التي وافق فيها الكُوفيين قليلة، ومنها مسألة إجازة كسر فاء الفعل الثُّلاثي المُضعَّف عند بنائه للمجهول، فقال: " وأوجب الجمهور ضمَّ فاءِ الثلاثي المُضعَّفِ، نحو: (شُدَّ ومُدَّ)، والحقُّ قولُ بعضِ الكوفيين أن الكسرَ جائزٌ "[3].

وقد تكون موافقة الشَّنَوَانِي للكوفيين نقلًا عمَّن وافقهم من النُّحاة الذين سبقوه، مثل ابن مالك، وأبي حيَّان، وابن هشام، فقد ذكر الشَّنَوَانِي في كتابه في باب الأفعال: " وانتصرَ ابنُ هشامٍ في مُغنيه لقولِ الكوفيين، فقال فيه: وبقولِهم أقولُ؛ لأن الأمرَ معنًىٰ فحقُّه أنْ يُؤدَّىٰ بالحرفِ، ولأنه أخو النَّهي، وقد دُلَّ عليه بالحرفِ، ولأن الفعلَ إنما وُضعَ لتقييدِ الحدثِ بالزمانِ المحصَّلِ، وكونُه أمرًا أو خبرًا خارجٌ عن مقصودِه، ولأنهم قد نطقُوا بذلكَ الأصلِ كقوله:

لِتَقُمْ أَنْتَ يا ابنَ خَيرِ قُرَيش كَي لِتَقْضِي حَوائِجَ الْمُسْلِمِينا"[4].

ومنه أيضًا ما ذكره الشَّنَوَانِي في باب المُبتدأ والخبر: "ومذهبُ الكُوفيين أن الألفَ بعدَ النُّونِ مِن نفسِ الكلمةِ، وسقوطُه في الوصلِ في الأغلبِ معَ فتحِ النُّونِ أو سكونِه ومعاقبةُ هاءِ السَّكتِ له وقفًا دليلان علىٰ زيادتِه وكونِه لبيانِ الحركةِ وقفًا. انتهىٰ. واختار ابنُ مالكٍ ما ذهب إليه الكوفيون مِن (أن) الضَّميرَ مجموعُ الأحرفِ الثَّلاثة"[5].

وكثيرًا ما يُخالف الكوفيين الرَّأي صراحةً، مثل قوله في عامل رفع المُبتدأ والخبر: "وذهب

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٢٧).

(٢) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (١/ ٦٤٩-٦٥٠).

(٣) ينظر: السابق: (١/ ٦١٦).

(٤) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (١/ ٣١٤).

(٥) السابق (١/ ٦٩٠).

الكوفيون إلىٰ أن المبتدأَ والخبرَ ترافعا، فالمبتدأُ رفعَ الخبرَ والخبرُ رفعَ المبتدأَ؛ لأن كلًّا منهما طالبٌ للآخر ومحتاجٌ إليه، وضُعِّفَ بأنه يلزمُ عليه أنْ يكونَ رتبةُ كلٍّ منهما التَّقديم؛ لأن أصلَ كلِّ عاملٍ أنْ يتقدَّمَ علىٰ معمولِه، وأُجيب بمنعِ ذلك؛ بدليلِ أدواتِ الشَّرطِ فإنها عاملةٌ في أفعالِها الجزمَ وأفعالُها عاملةٌ فيها النَّصبَ"[1].

وفي العديد من المسائل يكتفي الشَّنَوَانِي بذكر رأي الكُوفيين منسوبًا إليهم عامةً أو إلىٰ أحد نُحاتهم دون اختيار أو ترجيح سواء وافق البصريين أم خالفهم في ذلك، فيقول في المُبتدأ مع خبره: "ويندرجُ في ذلك الجملةُ الاسميَّةُ المصدَّرةُ بحرفٍ عاملٍ، نحو: زيدٌ إنَّ أباه قائم، ومنع الكُوفيون وقوعَ المصدَّرةِ بـ(إنَّ) المكسورةِ وما عملت فيه خبرَ المبتدأِ، والمصدرةُ باسمِ شرطٍ غيرِ معمولٍ لفعلِه، نحو: زيدٌ مَنْ يكرمني أكرمه"[2].

• **موقفُه من المَذَاهِبِ الأخرىٰ**

نقل أبو بكرٍ الشَّنَوَانِي في كتابه (المواهب الرَّحمانية) عن كثيرٍ من النُّحاة الذين يُمثِّلون المذهب البغدادي، كما نقل عمَّن تلاهم من النُّحاة الذين يمثِّلون المذاهب النَّحوية الأخرىٰ مثل الأندلسيين والمصريين والشَّاميين، وموقفه من هذه المذاهب لا يختلف كثيرًا عن موقفه من المذهبين البصري والكوفي بين الموافقة أو المخالفة، ومنها ردُّه لمذاهب بعض النُّحاة البغداديين وغيرهم من المُتأخرين قوله في مسألة رافع الخبر: "وقيل: إنه مرفوعٌ بالابتداءِ كالمبتدأِ؛ لأنه طالبٌ لهما علىٰ السواءِ؛ فعملَ فيهما، وعليه الأخفشُ وابنُ السراجِ والرمانيُّ، واختاره ابنُ الحاجبِ وجماعةٌ مِن المتأخرين، وهو ضعيفٌ؛ لأن أقوىٰ العواملِ لا يعملُ رفعينِ بدونِ إتباعٍ ؛ فما ليس أقوىٰ أولىٰ ألاَّ يعملَ ذلك"[3].

وكان لابن الحاجب والرَّضي وابن مالك وأبي حيَّان وابن هشام نصيبٌ كبيرٌ في هذا الكتاب، فقد كان موقف الشَّنَوَانِي منهم واضحًا، حيث كثرت نقوله عنهم، فضلًا علىٰ اختياراته وترجيحاته لكثير من آرائهم في المسائل الخِلافيَّة في أغلب كتابه، فنراه مثلًا ينتصر لرأي ابن

(١) المواهب الرحمانية (١/ ٦٥٠).

(٢) السابق: (١/ ٧٠٩).

(٣) ينظر: المواهب الرحمانية: (١/ ٦٨١، ٦٨٢).

الحاجب في نصب الأمكنة بعد (دخلَ) بعد سَرْدِ الآراء النَّحويَّة، فيقول: "وفي المنصوب من الأمكنة المعينة بعد (دخلْتُ) وتصاريفها كقولك: (دخلْتُ المسجدَ والبيتَ والدَّارَ) خِلافٌ للنُّحاة، فقال بعضهم: كل ما نصب بعد دخلت من الأمكنة المعينة فهو مفعول به، وهو مذهب الفارسي ومن وافقه، واختاره ابن مالك ونسبه إلىٰ سيبويه. و(دخلَ) مُتعد في الأصل بحرف الجر وهو (في) إلا أنه حذف حرف الجر اتساعًا فانتصب علىٰ المفعول به. وقيل: إن المكان المختص منصوب بـ(دخلَ) علىٰ الظَّرف تشبيهًا للمكان المختص بغير المختص. قيل: وهو مذهب سيبويه والمحققين. قال ابن الحاجب (وهو الأصحُّ)"[(١)].

ونراه أيضًا يُرجِّح رأي ابن مالك والرَّضي في ناصب المستثنىٰ بـ(إلَّا)، فيقول: "وما جرىٰ عليه في التَّسهيل من أن الناصب هو (إلَّا) هو الأصحُّ، وممَّن صرَّحوا بأنه الأصحُّ البدر بن مالك، ووجهه ما قاله الرَّضي"[(٢)].

ونجد الشَّنَوَانِي أيضًا يسير في طريق الدماميني كثيرًا ويسير علىٰ خطاه في كثرة ما ينقل عنه، ويعبِّر بعباراته، ويردُّ بردوده، ويتساءل ويجيب بلسانه، فيقول في (حيث) في باب ظرف الزمان وظرف المكان في قوله تعالىٰ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤]

"قال الدماميني: ولو قيل: المراد يعلم الذي هو في محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء (حيث) علىٰ ما عهد من ظرفيتها، والمعنىٰ أنه تعالىٰ لن يؤتيكم مثل ما أُوتي رسله من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذَّكاء والطَّهارة والفضل والصَّلاحية للإرسال، ولستم كذلك"[(٣)].

لكن هذا لم يمنعه من انتقاد الدماميني إذا رأىٰ رأيًا وجيهًا يخالفه، ولا يتماشىٰ مع رأيه، فها هو في باب المُبتدأ والخبر يُورد رأيه ثم ينتقده ويردُّ عليه، فيقول: " قال الدَّماميني في شرحِ التَّسهيل: وهو منتقدٌ بأنه لم يكنْ لهذا المبتدأِ الخاصِّ مِن خبرٍ أصلًا حتىٰ يُحذفَ ويُغني عنه غيرُه، أو يسدّ مسدَّه، ولو تكلَّفت له تقديرَ خبرٍ لم يتأتَّ؛ إذ هو في المعنىٰ كالفعلِ، والفعلُ لا خبرَ له، ومن ثَمَّةَ تَمَّ بفاعلِه كلامًا. انتهىٰ. وانتقادُهُ منتقدٌ؛ إذ الإغناءُ لا يستلزمُ أنْ يكونَ له خبرٌ بالفعلِ،

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (٢/ ١٩٤).

(٢) السَّابق (٢/ ٣٧٣).

(٣) المواهب الرحمانية (٢/ ١٩٧ - ١٩٨).

بل يكفي فيه أنَّ بواسطتِهِ وحصولِ التمامِ به استغنىٰ المبتدأُ عن أنْ يكونَ له خبرٌ. والاستغناءُ بهذا المعنىٰ صادقٌ معَ عدمِ الإمكانِ"[1].

وأخذ الشَّنَوَانِي عن شيخه وأستاذه المصري ابن قاسم العبادي، فنقل عنه كثيرًا، وعلَّق بتعليقاته، وأخذ برأيه في كثير من المسائل، وكان أكثر تأثره به في مُناقشات النَّحويين، واعتراضاتهم، والرَّدِّ عليهم، ومع هذا كان نادرًا ما يُصرِّح باسمه صراحةً، أو لا يُصرِّح باسمه، ويكن له الكثير من التقدير والإجلال، ودائما ما يشير إليه بقوله: "شيخنا"، ويُتْبعُ نقله عنه بالدُّعاء له، لكن هذا لا يمنعه أيضًا من الرَّدِّ عليه في بعض المسائل وعدم الأخذ برأيه، ففي باب الأفعال في عِلَّة إعراب المضارع يقول: "قال شيخُنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولكَ أنْ تقولَ: هَبْ أنها ليست سببَ الإعرابِ إلا أنه يصحُّ الإلحاقُ بسببِ المشابهةِ فيها علىٰ طريقِ قياسِ الشَّبه. انتهىٰ. وفيه نظرٌ؛ فإن قياسَ الشَّبهِ -وهو الجمعُ بينَ الفرعِ والأصلِ بوصفٍ (مع) الاعترافِ بأن ذلك الوصفَ ليس علَّةَ الحكمِ- لا يُصارُ إليه معَ إمكانِ قياسِ العلَّةِ....."[2].

ونرىٰ أيضًا في (المواهب الرَّحمانيَّة) نقولًا كثيرة عن بعض نحاة الأندلس، مثل ابن عصفور والجُزُولي والشَّلَوْبين وابن خروف وابن الطراوة وابن الضَّائع والسهيلي وغيرهم، فنراه في كلامه فيما ينوب عن الفاعل ينتهي بقوله: «وقيل: يُختارُ إقامةُ المصدرِ نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة:١٣] وعليه ابنُ عصفور»[3].

ونراه يقول في الاستثناء بـ(إلَّا): "قال الشَّلّوْبين وابن الضَّائع: ولا يصحُّ المعنىٰ حتىٰ يكون (إلَّا) بمعنىٰ (غير) التي يُراد بها العوض والبدل"[4].

ويزخر (المواهب الرَّحمانيَّة) بالأمثلة التي تدلُّ علىٰ تنوُّع المذاهب النَّحويَّة الَّتِي أخذ عنها الشَّنَوَانِي في كتابه.

---

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة (١/ ٦٤٧).

(٢) المواهب الرحمانية: (١/ ٣٢٩).

(٣) السابق: (١/ ٦٤١).

(٤) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٣٤٠).

• مَذْهَبُ الشَّنَوَانِي النَّحوي

مما سبق دراسته وتناوله من المسائل واستعراض الآراء التي ذهب إليها الشَّنَوَانِي لم أجد أبا بكرٍ الشَّنَوَانِي يُصرِّح في كتابه باتجاهه النَّحوي، أو ميوله لمذهب دون آخر، ولكن يمكن تحديده من خلال ما يأتي:

• أن الشَّنَوَانِي نقل عن البصريين والكُوفيين ومَنْ جاء بعدهم حتَّىٰ من عاصره من النحاة، ولكن الانطلاقة القوية والرياسة النحوية التي تميزت بها البصرة جعلتها تفرض نفسها في كثيرٍ من المسائل الخِلافيَّة، وجعلت الشَّنَوَانِي يُرجِّحُ رأي البصرة في مسائلَ كثيرةٍ، وذلك أيضا لم يمنعه أن يردُّ عليهم ويصوِّب رأيَهم في غيرها، سواء أصرَّح بذلك أم لا، ومع كل هذا فذلك لا يعني أن الشَّنَوَانِي بصري المذهب، وإنما ذهب في أكثر اختياراته وترجيحاته إلىٰ رأيهم، بالرغم من موافقته الكُوفيين أو البغداديين أو المُتأخرين في مسائل أخرىٰ.

• ظهر تأثر الشَّنَوَانِي الكبير بابن الحاجب والرَّضي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام والدماميني والعبادي والسُّيوطي، وذلك في كثرة ما نقل عنهم واختار باختياراتهم ووافقهم فيما ذهبوا إليه، وهذا يجعلنا نلمس أنه ينتمي إلىٰ المدرسة المصريَّة التي ينتمي إليها هؤلاء النُّحاة.

• عنون الشَّنَوَانِي أبواب كتابه بنفس المصطلحات التي استخدمها ابن آجُرُّوم، وأصحاب التراجم يعدون ابن آجُرُّوم كُوفي المذهب؛ لأنه عبَّر بالخَفْضِ وهو من مُصطلحات الكُوفيين، فلا يعني هذا أن الشَّنَوَانِي كوفي المذهب، وإنما جمع في كتابه بين مُصطلحات البصرة والكوفة.

• علىٰ الرغم من أن (المواهب الرَّحمانيَّة) شرحٌ لمقدمة في النَّحو صُنِّفت للمُبتدئين، وكان المُنتظرُ أن يكون واضحًا؛ لأنه شرح، والشرح يوضح ويبين، ولأنه شرح لمتن مُقدَّم للمُبتدئين، وقد حاول الشَّنَوَانِي تلبيةَ هذه الرَّغبة؛ لأن هدفه من تأليف هذا الشَّرح توضيح ما خفي، وتسهيل ما صعب، كما نصَّ عليه في مقدمته، ولكنه لم يسر في شرحه وفق ما أراده وسعىٰ إليه، ؛ وكان كثير الاستطراد وفيه بعض الصعوبة وعدم الوضوح؛ بسبب شرحه المُفرط وكثرة نُقوله عن غيره.

• افتقر كتاب الشَّنَوَانِي في بعض المواضع إلىٰ شيءٍ من الترتيب والتَّنظيم في عرض اليراء وتناولها، ، لكن هذا لا ينتقص من قَدْرِ الكتاب الكبير الذي يحوي مادة علمية غزيرة.

المَبْحَثُ الرَّابعُ

مَصَادِرُ الشَّنَوَانِي النَّحويَّة

تنوعت وتعددت مصادرُ أبي بكرٍ الشَّنَوَانِي في كتابه "المواهب الرَّحمانيَّة لطُلاب الآجُرُّوميَّة" التي استعان بها ونقل منها، وهذا يُنبئُ عن اطِّلاعِه الواسع وتفكيره العميق الذي يسعي من خلاله إلىٰ تأصيل كل مسألة والإفادم ممن سبقه قدر المستطاع، حتىٰ أن مصادره تنوَّعت بين نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ وتفسيريَّةٍ ولُغويَّةٍ وحتىٰ فقهية، لكنني سأركِّزُ في هذا المَبْحَثِ علىٰ المصادر النَّحويَّة ومدىٰ تأثُّره بها، سواء كانت هذه المصادر من الكُتب النَّحويَّة التي كان نقل منها وأشار إليها وأخذت حيزا كبيرًا في شرحِه، أو العُلماءالذين تكررت أسماؤهم وأسماء مؤلفاتهم وآثارهم كثيرًا في هذا الشَّرح، حيث يُعدُّ هذا الكتاب – كما ذُكر سابقا – أنه من أوسع شُروح الآجُرُّوميَّة، إذ تعرَّض الشَّارحُ لأمورٍ كثيرةٍ لم يسبقه إليها أحدٌ ؛ إلَّا أنَّ جُلَّ كلامِه منقولٌ ممن سبقه، سواء صرَّح بذلك أم جعله ضمنيا، فالشَّنَوَانِي من النُّحاة المُتأخرين، وتوفَّر له إرث واسعُ وضخمٌ من الكتبِ والعلومِ؛ الشيء الذي جعله يُفيد من قدرٍ كبيرٍ جدًّا من مؤلفات مَنْ سبقه من العُلماء، وبذلك توفَّرتْ له مادةٌ غزيرةٌ جمع منها مادتَه العلميَّةَ وأثراها بآرائه وتعيقاته، ويمكن تقسيم المصادر النَّحويَّة إلىٰ قسمين؛ قسم النُّحاة الذين أخذ عنهم وتأثَّر بهم أو حتَّىٰ خالفهم في كتابه وذكرهم بالنَّص، وقسم الكتب النَّحويَّة التىٰ اِسْتَقَىٰ منها شرحَه.

أوَّلًا: مصادرُ الشَّنَوَانِي من النُّحاة:

أقام أبو بكرٍ الشَّنَوَانِي شرحه للآجُرُوميَّة أخذًا عن علماء النَّحو والصَّرف بالنَّص علىٰ أسمائهم صراحةً، والأمثلةُ كثيرةٌ جدًّا في ثنايا كتابه، ومن الممكن إيضاح ذلك فيما يأتي:

* وضح تأثر الشَّنَوَانِي بالإمام الكبير سيبويه الذىٰ كان له الفضل بعد الله تعالىٰ في إرساء قواعد النحو، ووضع معانيه ومبانيه، وكذلك بابن الحاجب، وابن قاسم العبادي، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري، والرَّضي، والدَّماميني، والمُرَادي، وأبي حيَّان الأندلسي، فقد كان الشَّنَوَانِي كثير الأخذ والنَّقل عنهم، وكان هذا ظاهرا في كتابه سواء في الاعتراضات التي تناولها البحث، أو في

بعض الاختيارات والترجيحات التي ذهب إليها، ، حيث وجدتهم من أكثر العلماء ورودًا في هذا الشرح الكبير، وظهر لي أنه من المُعجبين بهم والمعتد بآرائهم.

* كما أخذ الشَّنَوَانِي أيضًا عن المبرد، والفراء، وابن السرَّاج، والفارسي، وابن جني، وابن يعيش، والزجاج، والأخفش، وثعلب، ويونس بن حبيب، وابن كيسان، والزجاجي، والسيرافي، والكسائي، والزمخشري، وابن الأنباري، والسُّيوطي.

* كما نقل عن ابن عصفور، وابن خروف، والشَلَوْبين، والسمين الحلبي، وهشام بن معاوية، والعصام، والحريري، وابن الطراوة، والسهيلي، والمازني، وابن درستويه، وابن الخباز، وابن الضَّائع، وعبدالقاهر الجرجاني، والرماني، والعكبري، والجرمي، والجزولي، وغيرهم.

ثانيًا: مصادرُ الشَّنَوَانِي من الكُتبِ النَّحويَّة:

نالت كتب النَّحو النَّصيب الأوفىٰ من مصادر الشَّنَوَانِي في شرحه للآجُرُّوميَّة، فقد جمع مادتَه من هذه الكتب باعتبارها مصادر رئيسيَّة، وفي مقدمتها **"الكتاب" لسيبويه**، وكان ينصُّ عليه صراحةً، بقوله "قال سيبويه"، و"مذهب سيبويه"، ومن ذلك قوله في الأمور التي يتعدىٰ فيها الفعل القاصر (اللازم): "وقيل: قياسي في القاصر والمُتعدي إلىٰ واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، **وهو ظاهر مذهب سيبويه**"[(١)].

ونقل عن **الصفَّار في شرحه كتاب سيبويه**، مثل قوله في مسألة التَّعبير بالحروف في أدوات الاستثناء: **"قال الصفَّار في شرح كتاب سيبويه**: الحرف يطلقه سيبويه علىٰ الاسم والفعل، فإطلاق الحروف علىٰ الكلمات مطلقًا إطلاق آخر لهم، وعليه فلا تغليب" [(٢)].

وأخذ الشَّنَوَانِي أيضًا عن كتابي **"سر صناعة الإعراب" و"الخصائص" لابن جني**، مثل قوله في باب المفعول به: **"وقال ابن جني في الخصائص**[(٣)]: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنىٰ فعل آخر، وكان أحدهما يتعدىٰ بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٧٧-٧٨).

(٢) السَّابق: (٢/ ٣٣٠-٣٣١).

(٣) ينظر: الخصائص: ابن جني: (٢/ ٣٠٨-٣١٠).

إيذانًا بأن هذا الفعل في معنىٰ ذلك الآخر"[١].

ونقل أيضًا عن كتب أبي علي الفارسي، مثل **"الإيضاح" و"الشيرازيات"**، ونقل عن **"الأصول في النحو" لابن السَّرَّاج**، ونقل أيضًا عن **كتاب "الجمل" للزجاجي وشرحه لابن عصفور الأشبيلي**، ومنها قوله في باب مخفوضات الأسماء: «**قال ابن عصفور في شرح الجمل**[٢]: حروف الجر تنقسم أربعة أقسام: قسم لا يستعمل إلا حرفًا، وقسم يستعمل حرفًا واسمًا، وهو: (مذ ومنذ وكاف التشبيه)، وقسم يستعمل حرفًا وفعلًا وهو (حاشا وخلا)، وقسم يستعمل حرفًا، واسمًا وفعلًا، وهو (علىٰ)»[٣].

وأما العلَّامة النَّحوي **ابن مالك الطَّائي الجيَّاني** فقد مثلت كتبه منهلًا خصبًا للشَّنواني، فاعتمد كثيرًا علىٰ كتبه وشروحها، ومنها كتاب **"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"**، الذي نال النَّصيب الوافر في الشِّرح؛ لما له من قيمة كبيرة في علم النَّحو، فقد استوعب فيه ابن مالك جميع ما نقل من القواعد النَّحويَّة، ورتَّبه بترتيب لا نجده عند غيره من النحاة، وضَمَّ أكثر الخلافات والآراء والمذاهب النَّحويَّة، فضلًا علىٰ اختياراته وترجيحاته، فكان العُلماء يقدِّرون هذا الكتاب ويعرفون سمو منزلته.

ولم يكتفِ الشَّنوَانِي بنقله عن كتاب **"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك**، بل نقل كثيرًا عن شروحه أيضًا، أي شُرَّاح التَّسهيل، فأكثر من النَّقل عن **"التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل" لأبي حيَّان الأندلسي**، وشروح التَّسهيل للمرادي وناظر الجيش وابن عقيل، إلىٰ جانب **"شرح التَّسهيل"** لابن مالك نفسه، وقد أغنىٰ الشَّنوَانِي كتابه أيضًا بنقولٍ كثيرةٍ عن **"تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد" للدَّماميني**، فهو ينقل عنه بالنَّص والرَّأي، ووجدته في كثير من المواضع ينقل عنه دون الإشارة إليه، فمعظم شرح الشَّنوَانِي مأخوذٌ عن شرح التَّسهيل للدَّماميني.

ومن نماذج النقول التي نقلها الشَّنوَانِي عن **"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"** والذي كان يشير إليه في شرحه بقوله "التَّسهيل" قوله في نائب الفاعل في باب مرفوعات الأسماء: "ويمكنُ منع

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٦١٠).

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: (١/ ٤٧٦).

(٣) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٧٨٦).

ذلك، ودعوىٰ أن الفاعلَ هو المنصوبُ والمفعول هو المرفوعُ، كما هو المتبادرُ مِن قولِ التَّسهيلِ وربما رُفعَ مفعولٌ به ونُصبَ فاعلٌ لأمنِ اللَّبْس"[(١)].

وأيضًا نقل عن ابن مالك في "**شرح التَّسهيل**"، مثل قوله في نَصْبِ الفعل المضارع بـ(أَنْ) المُضمرة: "وظاهرُ كلامِه في (شرح التَّسهيل) أن حذفَ (أنْ) مع رفعِ الفعلِ ليس بشاذٍّ؛ فإنه جَعَلَ منه قولَه تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم:٢٤]، وقال: فـ(يريكم) أصله: لـ(أنْ) حُذفت، وبقي (يريكم) مرفوعًا، هذا هو القياسُ؛ لأن الحرفَ عاملٌ ضعيفٌ، فإذا حُذف بطل عملُه" [(٢)].

وضَمَّ "المواهب الرحمانية" نُقولًا كثيرةً جدًّا عن "**التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل" لأبي حيَّان**، حيث كان لأبي حيَّان ونصوصِه منزلةٌ كبيرةٌ عند الشَّنَوَانِي، ، حيث يعدُّ من أهمِّ المناهل التي أخذ منها الشَّنَوَانِي، فأكثر من النَّقل عنه، وكان الشَّنَوَانِي يشير إليه بقوله "قال أبو حيَّان في شرح التَّسهيل"، ومن الأمثلة علىٰ ذلك قوله في الألفاظ الَّتِي تصلح للنَّصب علىٰ الظَّرفية الزَّمانيَّة: "قال أبو حيَّان في شرح التَّسهيل: التَّصرف في الأسماء أن يستعمل بوجوه الإعراب فيكون مُبتدأ ومفعولًا ومضافًا إليه، ويقابله أن يقتصر فيه علىٰ بعض الإعراب كاقتصار (ايمن) علىٰ الابتداء....."[(٣)].

أمَّا شرح التَّسهيل للدَّماميني "**تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد**" فقد نهل منه الشَّنَوَانِي كثيرًا أيضا في شرحه للآجُرُّوميَّة، وكان يعتد كثيرا برأيه ويأخذ به، ويخالفه في مواضع أخرىٰ ومن الأمثلة علىٰ ذلك قوله في مسألة حكم المُستثنىٰ بـ(خلا وعدا وحاشا): "**وفي شرح التَّسهيل للدَّماميني**: ذكر المُصنف [يعني ابن مالك] عن الفرَّاء أنه زعم أن (حاشا) فعل لا فاعل له، فالجرُّ بعده بلام مُتعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال، وهو بعيدٌ، لارتكاب محذورين، إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، وجر بحرف جر مُقدَّر، وهو نادر"[(٤)].

---

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (١/ ٥٥١).

(٢) السابق: (١/ ٤٦١-٤٦٢).

(٣) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ١٨٦-١٨٧).

(٤) المواهب الرحمانية: (٢/ ٤٤٦).

ولم يتوقف النَّقل عن شُرَّاح التسهيل عند أبي حيَّان والدَّماميني فقط، بل نقل الشَّنَوَانِي عن ابن عقيل من كتابه **"المساعد علىٰ تسهيل الفوائد"** [١]، وأخذ عن كتاب **"التَّحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل" لابن هشام الأنصاري، المعروف بـ"حواشي التَّسهيل"** [٢]،

ونقل أيضًا عن ناظر الجيش نُقولًا كثيرةً من كتابه **"تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"**[٣]،

ونقل أيضا عن **"شرح التَّسهيل" للمرادي**[٤]، ومن الكتب التي نالت نصيبا وافرا في شرح الشَّنَوَانِي **"شرح الكافية الشَّافية" لابن مالك**، حيث نقل كثيرًا من نصوصه وأشار إليه في بعضها [٥]، ولم يغفل الشَّنَوَانِي في شرحه **ألفيَّة ابن مالك وشروحها**، حيث حظيت الألفيَّة باهتمام العلماء وعنايتهم بها كثيرًا، وقد نقل عنها الشَّنَوَانِي وعن شراحها، مثل ابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، والمُرَادي، وغيرهم.

وأظهر الشَّنَوَانِي أيضًا في شرحه اهتماما بالغا بـ**"أوضح المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك" لابن هشام الأنصاري**، وأخذ عنه كثيرًا، ونقل كذلك عن شرَّاح "أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك"، مثل **الشَّيخ خالد الأزهري في كتابه "التَّوضيح علىٰ التَّصريح"** [٦]، وأخذ أيضًا عن شُرَّاح ألفية ابن مالك الآخرين مثل المرادي[٧] في كتابه "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك"، وابن عقيل في كتابه "شرح ابن عقيل علىٰ ألفيَّة ابن مالك"، والأشموني[٨] في "شرح الأشموني علىٰ ألفيَّة ابن مالك"، وغيرهم، وأكثر الشَّنَوَانِي أيضا من النَّقل والأخذ عن **كتب ابن هشام الأنصاري،**

---

(١) السابق: (١/ ١٦٥).

(٢) السابق: (٢/ ٢٤١).

(٣) السابق: (٢/ ٢٩٣).

(٤) السابق: (٢/ ٥٣٧).

(٥) ينظر: السابق: (٢/ ٤٠٣).

(٦) المواهب الرحمانية: (٢/ ٥٤٥).

(٧) السابق: (٢/ ٤٣٥).

(٨) السابق نفسع (٢/ ٣٠).

وظهر أنه كان عالمًا بكتبه مُطَّلعًا عليها، وكان في الغالب ينقل عنها دون وساطة، فقد صرَّح في شرحه بالنَّقل عن **المُغني** ويقصد به **"مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب"**، حيث كان من أكثر الكتب التي نقل عنها، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة جدًّا، فكان يذكر ابن هشام وكتابه (المُغني) معًا، أو يذكر نقله عن (المغني) فقط، ومنها نقله عنه في مسألة (لولا): **"قال في المُغني** في أبحاث لولا: وإذا ولىٰ (لولا) مُضمر فحقه أن يكون ضمير رفع نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١] وسمع قليلًا (لولاي ولولاك ولولاه) خلافًا للمبرد"[(١)].

ومن الكتب الَّتِي نالت نصيبًا كبيرًا أيضًا من شرح الشَّنَوَانِي كتاب **"ارتشاف الضرب من لسان العرب" لأبي حيَّان الأندلسي**[(٢)]، وكذلك كتب ابن الحاجب[(٣)]، الَّذِي ظهر تأثره به، وكان يصرِّح باسمه عند النَّقل عنه أو باسم كتابه علىٰ اختلافها وتنوعها، ونقل الشَّنَوَانِي أيضًا عن **"شرح الكافية" للرَّضي**، وهذا الكتاب شرح لكافية ابن الحاجب [(٤)]، كما مثَّلت كتب جلال الدِّين السُّيوطي أيضًا مصدرًا للشنواني في شرحه، ومنها **"الأشباه والنَّظائر في النحو"**[(٥)]، و**"همع الهوامع"**[(٦)]، ونقل الشَّنَوَانِي عن **كتب الزَّمخشري**، مثل **"المفصل في علم العربيَّة"**[(٧)]، و**"الكشاف"**[(٨)].

ونقل الشَّنَوَانِي في شرحه للآجرومية عن كتبٍ نحويَّةٍ كثيرةٍ أخرىٰ، أذكر منها هنا علىٰ التمثيل لا الحصر: "المقرب" لابن عصفور الأشبيلي [(٩)]، و**"التَّعليقة علىٰ مُقرب ابن عصفور"**

---

(١) السابق: (٢/ ١١٣).

(٢) ينظر: السابق: (٢/ ٦٥١).

(٣) السابق: (٢/ ٩٥٠).

(٤) المواهب الرحمانية: (٢/ ٥٩٩-٦٠٠).

(٥) السابق: (٢/ ٢٣٩).

(٦) السابق: (٢/ ٨٥٤).

(٧) السابق: (٢/ ٥٦١).

(٨) السابق: (٢/ ١١٥).

(٩) السابق: (٢/ ٤).

لابن النحاس[١] و"أمالي ابن الشجري"، [٢]، و"شرح المفصل" لمُوفق الدِّين بن يعيش[٣].

(١) السَّابق: (٢/ ٣٥٠).

(٢) السابق: (٢/ ٢٠٣).

(٣) السابق: (٢/ ٨٣٥-٨٣٦).

المَبْحَثُ الخَامِسُ

ألفاظُ الاعتراضاتِ عند الشَّنَوَانِي

أوضحت فيما سبق من هذا الفصل أساليب أبي بكرٍ الشَّنَوَانِي في الاعتراضِ مع توضيح منهجه واتجاهه النَّحوي، لكننا في هذا المبحث سنتناول ألفاظَ الاعتراضاتِ التي استخدمها الشَّنَوَانِي من خلال شرحِه للمسائلِ والآراءِ الخِلافيَّة، والَّتِي جعلتها علىٰ قسمين؛ ألفاظه وردوده الَّتِي يعترض بها مباشرةً علىٰ مسألةٍ ما، والقسم الآخر ردود غيره من العلماء الذين تأثَّر بهم كثيرًا، وكان أكثر هذه الألفاظ والرُّدود للدَّماميني، وابن قاسم العبادي، وابن الحاجب، وابن مالك، والرَّضي، وأبي حيَّان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، وسيبويه وغيرهم، فقد تبنَّىٰ الشَّنَوَانِي كثيرًا من آرائهم واعتراضاتهم وتحقيقاتهم وردودهم، وجعلها تعقيبًا علىٰ بعض ما ساقه من آراءٍ للنَّحويين، وهذا لم يمنعه من مُخالفتهم في بعض المسائل وردِّ آرائِهم إذا رأىٰ رأيًا أفضل وأصوب منها، وفي هذا المبحث أيضًا إحصاء لبعض ألفاظ الاعتراضات عند الشَّنَوَانِي في شرحه للآجُرُّوميَّة، كما سنوضِّح فيما يأتي.

• **أوَّلًا: ألفاظُ الاعتراضاتِ عند الشَّنَوَانِي**

اعتمد الشَّنَوَانِي في شرحه للآجُرُّوميَّة منهجًا يطرحُ من خلاله كلَّ الآراءِ النَّحويَّةِ في مسألةٍ ما، ثم يُرجِّحُ ويختارُ الرَّأي الأنسب، أو يعترض ويعلِّق علىٰ رأي أو قول النُّحاة في مسألةٍ ما بألفاظٍ ليس فيها من القسوة أو التجريح، بل فيها تأدُّبٌ وتلطُّفٌ في العبارةِ عند ردِّ القَوْل أو تضعيفه، حتىٰ مع العُلماء الذين تأثَّر بهم، فعلىٰ الرغم من الاعتدادِ بآرائِهم فإنه التزم منهجه من الاعتدال والإنصاف في أغلب المسائل الخِلافيَّة دون أي تحيُّز، فكان في غالب اختياراته -قبولاً أو ردًّا- يُورد رأيَه مصحوبًا بالسَّبب الَّذِي دعاه إلىٰ ذلك، فقد كان يوافق عالمًا في موضعٍ، ويخالفه في موضعٍ آخر، فنراه يخالفُ مَنْ كان يُجلُّهم ويحترمُهم ويعتدُّ بآرائِهم، ومنهم ابن مالك وابن هشام والرَّضي وابن الحاجب والدَّماميني وابن قاسم العبادي وأبو حيَّان الأندلسي؛ فقد وصف بعض هؤلاء في مواضعَ بأوصاف أثنىٰ عليهم فيها، واختار ما ذهبوا إليه، ثم نراه في مواضعَ أخرىٰ يصرِّحُ

بمخالفتهم وردِّ ما جاءوا به، كما سيتضِّحُ ذلك في الأمثلة التَّالية، وهي علىٰ سبيل المثال لا الحصر:

• اختار الشَّنَوَانِي النَّصب في مسألة العطف بحرف كالواو والفاء بعد الحروف النَّافية المُشبهة بـ(ليس) بقوله **"وهو أجود"**، واعترض علىٰ الأشموني، حيث ذكر رأيه بعد كل الآراء في هذه المسألة ثم علَّق بقوله **"فيه نظر"**، فقال: "فإن عُطف بحرفٍ لا يوجب كالواو والفاء نُصب المعطوف كما قال المُرَادي، وصرَّح غيره بجواز الوجهين؛ النَّصب -**وهو أجود**- والرَّفع، قال بعضهم كالسُّيوطي: (علىٰ إضمار هو)، وقال بعضهم كالأشموني في شرح التَّوضيح: (إتباعًا علىٰ المحل). انتهىٰ. **وفيه نظر**"[(١)].

• اختار الشَّنَوَانِي الإتيان بأحوال مختلفة لشيءٍ واحدٍ وهو تعدد الحال لصاحبه بقوله **"وهو الحق"**، وفي هذا دلالةٌ ضمنيَّةٌ أنه يعترضُ علىٰ الآراءِ الأخرىٰ، فقال: "وجَوَّزَ الجمهور -**وهو الحق**- أن يجيء لشيءٍ واحدٍ أحوال متخالفة، متضادة كانت نحو: (اشتريتُ الرُّمان حُلوًا حَامِضًا)، أو غير متضادة كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا ﴾ [الأعراف:١٨] كما يجيئان في خبر المبتدأ، ومنع بعضهم ذلك في الحال، متضادة كانت أو لا، قياسًا علىٰ الزَّمان والمكان"[(٢)].

• ردَّ الشَّنَوَانِي قولَ ابن هشام الأنصاري في المغني وشرح الشذور بأنَّ "لا غير" لحن ولم تتكلم به العرب بقوله **"مردود"**، معللًا بالدَّليل، فقال: "ما قاله ابن هشام **مردود**، فقد حكىٰ الزَّمخشري وابن الحاجب وأتباعهم ذلك، وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ"[(٣)].

• اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ الرَّضي بجواز حذف ما بعد (لا سِيَّما) علىٰ جعله بمعنىٰ (خصوصًا) بقوله **"لا أعلم من أين أخذه"**، حيث قال: " قال الرَّضي - **ولا أعلم من أين أخذه** - وقد يُحذف ما بعد (لا سِيَّما) علىٰ جعله بمعنىٰ (خصوصًا)، فيكون منصوب المحل علىٰ أنه

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة) ٢/ ٢٦-٢٧).

(٢) المواهب الرحمانية: (٢/ ٢٥٢).

(٣) السابق: (٢/ ٤٢٢).

مفعول مطلق"[1].

• عارض الشَّنَوَانِي المبرد وابن كيسان في مسألة تكرار (لا)، فقال: " وأفردت (لا) ولم تُكرر في قولهم (لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ)، لتأوله بـ(لا ينبغي)، **فلا حجةَ حينئذٍ فيه للمبرد وابن كيسان**؛ لأن (لا) في المعنىٰ هي الدَّاخلة علىٰ المضارع، وتلك لا يلزم تكرارها"[2].

• ضعَّف الشَّنَوَانِي مذهب الأخفش ومعظم الكوفيين في مسألة عامل نصب المفعول معه، حيث جعلوه منصوبًا علىٰ الظرفيَّة، لكنه ردَّ هذا الرَّأي بقوله: " **وزعم** الأخفش ومعظم الكوفيين أنه نصب علىٰ الظَّرفيَّة، ونَظَّرُوه بمسألة النَّصب بـ(إلا)، فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بـ(إلا)"[3]، وعلل الشَّنَوَانِي اعتراضه هذا بقوله: "ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النَّصب في (كل رجل وضيعته) مطردًا، وليس كذلك"[4]، كما ردَّ رأي الجرجاني بقوله: "وذهب الجرجاني إلىٰ أن النَّاصب له الواو، وشبهته: أنها مختصة بالاسم، **ورُدَّ** بأنها لو كانت ناصبةً لاتصل بها الضمير، ولم يقع بعدها منفصلًا"[5]، وأيضًا ضعَّف رأي الزَّجَّاج بأنه عامله فعل مضمر[6].

• اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ ابن مالك ومن تبعه في مسألة الظَّرف الواقع اسمًا أو خبرًا لـ(إن) بقوله: " **وزعم ابن مالك** أنها وقعت اسمًا ل(إن) في قوله:

إن حيث استقر من أنت راعيه ... حِمىً فيه عزةٌ وأمانٌ

ولا دليل فيه لجواز تقدير (حيث) خبرًا، و(حمىٰ) اسمًا، ولا يقال: إن هذا يؤدي إلىٰ جعل المكان حالًا في المكان لأن ذلك نظير قولك: (إن في مكة دار زيد)، ونظيره في الزَّمان: (إن في يوم

(١) السابق: (٢/ ٤٥٦).

(٢) السَّابق: (٢/ ٥١١).

(٣) المواهب الرحمانية: (٢/ ٥٨٩).

(٤) السابق: (٢/ ٥٨٩-٥٩٠).

(٥) السابق: (٢/ ٥٩٠).

(٦) السَّابق: (٢/ ٥٩١).

الجمعة ساعة الإجابة)"[١].

• اعترض الشَّنَوَانِي علىٰ ابن خروف في مسألة عامل الحال المؤكدة في الجملة الاسميَّة بقوله: «قال ابن خروف: العامل المبتدأ لتضمنه معنىٰ التَّنبيه نحو: (أنا عمرو شجاعًا) **وهو بعيدٌ**؛ لأن عمل المضمر والعلم في نحو (أنا زيد، وزيد أبوك) مما لم يثبت نظيره في شيءٍ من كلامهم، **والأَوْلىٰ** عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن العامل معنىٰ الجملة"[٢].

• ردَّ الشَّنَوَانِي دعوىٰ المرادي في مسألة عمل المصدر بقوله: "**وأما دعوىٰ المرادي** أن المصدر لا يعمل إلا إذا كان بمعنىٰ (أنْ والفعل) أو بدلًا من اللفظ بفعله **فممنوعة**"[٣].

ثانيًا: ألفاظ العلماء التي استخدمها الشَّنَوَانِي في اعتراضاته:

• استدلَّ الشَّنَوَانِي بآراء الدَّماميني الاعتراضية كثيرًا، فقد ظهر تأثره الكبير به، ومنها قوله في مسألة حذف عامل المصدر وجوبًا: " **واعترضه الدَّماميني** فقال: (**هذا مخالفٌ** لقول سيبويه فيما نقله الرَّضي، فإنه قال: وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب منصوب بقوله (صوت)، لا بفعل مُقدَّر)"[٤].

• نقل الشَّنَوَانِي رأي ابن الحاجب ووافقه واستدل برأيه في مسألة نصب ظرف المكان بقوله: "وفي المنصوب من الأمكنة المعينة بعد (دخلت) وتصاريفها كقولك: (دخلت المسجد والبيت والدار) خلافٌ للنُّحاة، فقال بعضهم: كل ما نصب بعد (دخلت) من الأمكنة المعينة فهو مفعول به، وهو مذهب الفارسي ومن وافقه، واختاره ابن مالك ونسبه إلىٰ سيبويه..... وقيل: إن المكان المختص منصوب بـ(دخل) علىٰ الظرف تشبيهًا للمكان المختص بغير المختص، قيل: وهو مذهب سيبويه والمحققين، **قال ابن الحاجب: (وهو الأصح)**"[٥].

---

(١) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة: (٢/ ٢١٩).

(٢) السابق: (٢/ ٢٤٨).

(٣) السابق: (٢/ ١٥٩).

(٤) السابق: (٢/ ١٥٨).

(٥) ينظر: المواهب الرَّحمانيَّة، (٢/ ١٩٤).

• ممن نقل عنهم الشَّنَوَانِي رأيه واعتراضه وذهب إليه ما ذكره ابن مالك في مسألة نصب الفعل المضارع بـ(أن) المُضمرة، فقال: "وقد ورد مواضعُ نُصِبَ الفعلُ فيها بـ(أنْ) مضمرةً، وليست مما مرَّ كقولِهم: (خُذِ اللصَّ قبلَ يأخذَك)، و(مُرهُ يحفرَها)، أي: قبلَ أنْ يأخذَك، و(مُره أنْ يحفرَها)، وقولِهم: (تسمعَ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أنْ تراه) بالنَّصبِ، وقراءة بعضِهم: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ ﴾ [الأنبياء:١٨]، **وهو شاذٌّ يُحفظُ، ولا يُقاسُ عليه، كما صرَّح به ابنُ مالكٍ في (شرح الكافية)، وقال في (التَّسهيل): وفي القياسِ عليه خلافٌ**"[(١)].

• ذكر الشَّنَوَانِي في كثير من اعتراضاته آراء ابن هشام الأنصاري التي تأثَّر بها أيضًا كثيرًا، ومنها قوله في أحكام (لا سيما): "**واعترض ابن هشام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **هذا الكلام** في كتبه بقوله: لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو؛ إذ هي لا تدخل علىٰ الحال المفردة، ولوجب تكرار (لا)، إذ هو واجب مع الحال المفردة "[(٢)].

• وكان الرَّضي أيضا في مقدمة من تأثَّر بهم الشَّنَوَانِي في اعتراضاته، ومن ذلك قوله عند حديثه عن رافع الفعل المضارع: نعمْ، اعْتُرِضَ هذا بأن التجرُّدَ عدميٌّ، والرفعُ وجوديٌّ، والعدميُّ لا يكونُ علَّةً للوجوديِّ، لا يُقالُ: لا توجهَ لهذا؛ لأن التَّجرُّدَ ليس علَّةً حقيقيَّةً؛ لأنا نقولُ: صرَّحَ الرضي بأن عواملَ النَّحوِ عندَهم بمنزلةِ المؤثراتِ الحقيقيَّةِ؛ ولهذا منعُوا مِن اجتماعِ عاملينِ علىٰ معمولٍ واحدٍ، فليتأمل"[(٣)].

• وممَّن تأثَّر بهم الشَّنَوَانِي في اعتراضاته أبو حيَّان الأندلسي، ومن ذلك قوله عند الكلام في دخول لام الجحود علىٰ غير (كان): " وأجاز بعضُهم دخولَها في بابِ (ظننت)، نحو: (ما ظننت زيدًا ليضربَ عمرًا)، قال أبو حيَّان: (وهذا كلُّه لم يُسمعْ؛ فوجب منعُه)، وأجاز بعضُهم دخولَها في كلِّ فعلٍ تقدَّمه فعلٌ منفي، نحو: (ما جئتني لتكرمني)، **قال أبو حيَّان: (وهذا فاسدٌ ؛ لأن هذه لام "كي")**"[(٤)].

---

(١) السابق (١/ ٤٦٠-٤٦١).

(٢) المواهب الرحمانية: (٢/ ٤٥١).

(٣) السَّابق: (١/ ٣٤١).

(٤) السابق: (١/ ٤١٠).

• وتأثَّر الشَّنَوَانِي أيضًا في اعتراضاته بشيخه ابن قاسم العبادي، ومنها قوله في تأكيد المفعول المُطلق: فإذا قلت: فلِم اقتصر فيهما علىٰ غير التأكيد، قلتُ: " قال شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لعله لأن الغالب عند إفادته النوع أو العدد يكون المقصود بالذات مجرد بيان النوع أو العدد، وينبغي أن تجعل (أو) فيما تقدم لمنع الخلو دون الجمع" [1].

(١) السابق: (٢/ ١٣١).

الخاتمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين سيدنا محمد صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم، وبعد الخوض في غمار هذا البحث، الذي عني بدراسة كتاب "المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية" للشنواني أشير في هذه الخاتمة إلىٰ أهم **النتائج** التي توصل إليها البحث، وهىٰ:

(١) أن الشَّنَوَانِي – من وجهة نظري– من العلماء الكبار الذين لم تحظ مؤلفاته بالعناية والبحث والدراسة الواسعة التي تبين موروثه العلمي الضخم.

(٢) أنّ تناول الشَّنَوَانِي ودراسته للمسائل وعرضه لآراء النحاة والتوجيه والتقريب بينها يدل علىٰ الغزارة والسعة العلمية التي حظي بها فجعلته متميزا بين أقرانه وساعده في ذلك توفر موروث نحوي ضخم ممن سبقه من العلماء

(٣) ظهر من خلال الشرح اعتدال الشَّنَوَانِي وإنصافه للمذاهب والعلماء وعدم تحيزه وميله إلىٰ رأي دون آخر، ودليل ذلك موافقته لرأي البصريين في مسائل وكذلك موافقته للكوفيين في غيرها رغم قلتها عن البصريين، وكذلك المدارس الأخرىٰ.

(٤) اتضح تأثر الشَّنَوَانِي في شرحه بمن سبقه من النحاة ولكن ظهر تأثره الواضح بشيخه ابن قاسم العبادي وكذلك الدماميني وذلك من خلال النقول الكثيرة عنهم.

(٥) جمع الشَّنَوَانِي في شرحه في النقل من كتب التراث القديمة وكذلك المتأخرة التي سبقته بقرن أو قرنين وهذا الجمع أعطىٰ لهذا الشرح قيمة علمية عظيمة.

التوصيات / يوصي الباحث بـ:

(١) توجه الباحثين إلىٰ دراسة كتب الشَّنَوَانِي وتحقيقها وإخراجها إخراجا يليق بهذا العالم الكبير.

(٢) أوصي الباحثين بالتوجه إلىٰ دراسة هذا الكتاب، والنهل من معينه لما فيه من العلم الغزير الذي سيثري المكتبة النحوية.

الفهارس

۞ ١- فهرس الآيات القرآنية.

۞ ٢- فهرس الأحاديث النبوية.

۞ ٣- فهرس الأبيات الشعرية.

۞ ٤- ثبت المصادر والمراجع.

۞ ٥- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾	البقرة:٥٥	٢	٣٦
﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾	البقرة:٩١	٢	١٤٩
﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾	البقرة:١٣٠	٢	١٢٣
﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾	البقرة:١٣٥	٢	١٥٤
﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾	البقرة:٢١٤	٢	٣٦
﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾	البقرة:٢١٧	٢	٣٦
﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾	البقرة:٢٣٥	٢	١١١
﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾	البقرة:٢٤٩	٢	١٥٥
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	آل عمران:١٥٩	٣	٧١
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾	آل عمران:١٤٢	٣	٤٠
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾	آل عمران:١٤٤	٣	٥٠، ٥٤
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾	آل عمران:١٥٩	٣	٦٨، ٦٩
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾	النساء:١٥٥	٤	٦٩
﴿فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ﴾	النساء:١٤٠	٤	٣٦
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾	النساء:١٥٥	٤	٦٨
﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	الأنعام:٢٧	٦	٣٩

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾	الأنعام:١٢٤	٦	١٦٩
﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾	الأنعام:١٥٤	٦	٢٦
﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦﴾	الأعراف:١٦	٧	١١٤
﴿قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ﴾	الأعراف:١٨	٧	١٨٠
﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ﴾	الأعراف:٧٣	٧	١٤٩
﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ﴾	الأعراف:١٥٠	٧	١١١
﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ﴾	الأعراف:١٥٥	٧	١١٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ﴾	الأعراف:١٩٤	٧	١٥٥
﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾	الأنفال:٥	٨	٧٠
﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾	الأنفال:٤٢	٨	١٥٥
﴿وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ﴾	التوبة:٥	٩	١١١، ١١٤،
﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ﴾	التوبة:٦٩	٩	٢٣، ٢٥، ٢٧
﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ﴾	يونس:٤	١٠	١٥٤
﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾	يونس:٥٨	١٠	٣٠
﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٠٣﴾	يونس:١٠٣	١٠	٩٨
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًاۚ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾	يوسف:٣١	١٢	٤٩، ٥٣
﴿قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ٥٥﴾	يوسف:٥٥	١٢	٦٤
﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	الحجر:٢	١٥	٧٠

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾	الحجر:٢٢	١٥	١٠٧، ١٠٩
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾	الحجر:٤٧	١٥	١٥٤
﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ ﴾	مريم:٣١	١٩	٦٤
﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ ﴾	طه:٩١	٢٠	٣٥، ٣٦
﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ ﴾	الأنبياء:١٨	٢١	١٨٣
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	المؤمنون:٤٠	٢٣	٦٩، ٧١
﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾	المؤمنون:٤٠	٢٣	٦٨
﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾	النور:٢١	٢٤	٧٢
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ ﴾	الفرقان:٣٢	٢٥	٩٨
﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾	الفرقان:٤١	٢٥	١٢١
﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾	العنكبوت:٤٤	٢٩	٨٢، ٨٣
﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	الروم:٢٤	٣٠	١٧٥
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾	سبأ:٢٨	٣٤	١١٧
﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ ﴾	سبأ:٣١	٣٤	٧٢، ٧٣، ٧٤، ١٧٧
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	سبأ:٣٣	٣٤	١٢٨

الآيـــــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾	فاطر:٣	٣٥	٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥
﴿قَالَ هَلۡ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ٥٤﴾	الصافات:٥٤	٣٧	٦٥
﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥﴾	الصافات:١٦٥	٣٧	١٠٩
﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ٦٤﴾	الزمر:٦٤	٣٩	٦٤
﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾	الشورى:٢٣	٤٢	٢٤
﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٤﴾	الجاثية:١٤	٤٥	٩٧، ١٠٠
﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا﴾	الحجرات:١٢	٤٩	١٥٤
﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣﴾	الحاقة:١٣	٦٩	١٦٦، ١٧٠
﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارٗا ٢٥﴾	نوح:٢٥	٧١	٦٨، ٦٩
﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾	القدر:٥	٩٧	٣٥

فهرس الأحاديث النبوية

م	طرف الحديث	الصفحة
١	اطْلبُوا العِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ	١٥٦
٢	حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع	٣٤
٣	غير الدّجّال أخوفني عليكم	٦٥، ٦٥، ١٥٧
٤	كَمَا تُدِينُ تُدَانُ	١٥٧
٥	مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اِسْمُ اللهِ عليه فَكُل لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ	١٥٦
٦	مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِيْنٍ	١٥٦
٧	هل أنتم صادقوني	٦٥
٨	ويمُ الذي نفس محمد بيده	١٤٣

فهرس الأبيات الشعرية

م	البيـــــــــــت	البحر	الصفحة
١	ولو وَلَدَتْ قُفيرةُ جروَ كلبٍ .:. لسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا	الوافر	٩٨
٢	..... .:. كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ	الكامل	١١١
٣	لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه فيه .:. كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ	الكامل	١١١
٤	لَدْن بهزّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ .:. فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ	الكامل	١١٤
٥	لئن كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ .:. صاديًا إليّ حبيبًا إنّها لحبيبُ	الطويل	١١٨
٦	* وليس الموافيني ليرفد خائبًا *	الطويل	٦٥
٧	* وما كان نفسي بالفراق تطيب *	الطويل	١٢٣
٨	أتهجر ليلىٰ للفراق حبيبها .:. وما كان نفسًا بالفراق يطيب	الطويل	١٢٣
٩	أتقْرحُ أكبادُ المحبين كالذي كما .:. كَبدي من حُبِّ مَيَّةَ تقْرَحُ	الطويل	٢٦
١٠	فَمَضَتْ وَقَدْ صَبَغَ الحَيَاءُ بَيَاضَها .:. لَوْنِي كَمَا صَبَغَ اللُّجَيْنَ العَسْجَدُ	الكامل	١٥٩
١١	وإنَّ الذي حانتْ بفلجٍ دماؤهم .:. هم القوم كل القوم يا أم خالد	الطويل	٢٧
١٢	وما حَسَنٌ أن يمدحَ المرءُ نفسَه .:. ولكنّ أخلاقًا تُذَم وتُحمَدُ	الطويل	٥٤
١٣	لم يعن بالعلياء إلا سيدا .:. ولا شفىٰ ذا الغي إلا ذو هدىٰ	الرجز	١٠٠
١٤	..... .:. فمطلبها كهلاً عليه شديد	الطويل	١١٦
١٥	إذا المرءُ أعيتْهُ المروءةُ ناشئًا .:. فمطلبُها كهْلاً عليه شديدُ	الطويل	١١٨
١٦	إذا ما شاء ضرّوا من سِواهم .:. ولا يألو لهم أحدٌ ضِرارا	الوافر	١١٠
١٧	والمسجدان وبيتٌ نحن عامره .:. لنا وزمزمُ والأركانُ والستر	البسيط	١١٠
١٨	ولستُ إذْ ذرعًا أضيقُ بضارعٍ .:. ولا يائسٍ عندَ التعسُّرِ مِنْ يُسْرِ	الطويل	١٢٥
١٩	فثبّت الله ما أتاك من حسن تثبيت .:. موسىٰ ونصرًا كالذي نصروا	البسيط	٢٦
٢٠	لولا الحياءُ وباقي الدينِ عِبتُكما .:. ببعضِ ما فيكما إذ عِبتُما عَوَري	البسيط	٧٢

م	البيـــــــــــت	البحر	الصفحة
٢١	نغالي اللحمَ للأضيافِ نيئًا .:. ونُرْخِصه إذا نضجَ القدور	الوافر	١١٤
٢٢	وَسْطُه كاليَراع أو سُرُج المَجْ .:. ـدَلِ طوْرًا يَخْبُو وطورًا يُنيرُ	الخفيف	٤٨
٢٣	أُتيح لي من العِدا نذيرا به .:. وُقيتُ الشرَّ مستطيرَا	الرجز	٩٨
٢٤	إنما النحو قياس يتبع .:. وبه في كل أمر ينتفع	الكامل	١٦٠
٢٥	وقالوا: تعرّفها المنازلَ من منىً .:. ما كلُّ من وافى منىً أنا عارفُ	الطويل	٥٥
٢٦	..... .:. وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَىٰ مِنًىٰ أَنَا عَارِفُ	الطويل	١٦٠
٢٧	نحنُ بما عندنا وأنتَ بما .:. عندك راضٍ والأمرُ مختلفُ	المنسرح	١٠٩
٢٨	تذرُ الجماجمَ ضاحيًا هاماتُها .:. بَلْهَ الأكُفّ كأنّها لم تُخلَق	الكامل	١٤٤
٢٩	علىٰ مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك .:. الوبل حُرَّ الوجه أو يبك من بكىٰ	الرجز	٣٠
٣٠	محمد تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ .:. إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالاَ	الوافر	٣٠
٣١	فإنْ تكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ .:. فلن يذهبوا فِرْغًا بقتلِ حِبالِ	الطويل	١١٧
٣٢	..... .:. أَلَسْتَ تَرَىٰ السُّمَّارَ والنَّاسَ أَحْوَالِي؟		١٥٩
٣٣	جَوَابًا به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَورَبِّنَا .:. لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ	الطويل	١٨٠
٣٤	ضيعْتُ حَزْمي في إبعادي الأملا .:. وما ارْعويْتُ وشيبًا رأسي اشتعلا	البسيط	١٢٤
٣٥	فما زالت القتلىٰ تمجُّ دماءها .:. بدجلةَ حتىٰ ماءُ دجلةَ أشكلُ	الطويل	٣٥
٣٦	أستغفر الله ذنبًا لست محصيه .:. رب العباد إليه الوجه والعمل	البسيط	١١٣
٣٧	ليسَ العطاءُ من الفضولِ سماحةً .:. حتىٰ تجودَ وما لديكَ قليلُ	الكامل	٣٦
٣٨	تمرّون الديارَ ولم تعوجوا .:. كلامكم عليّ إذًا حرام	الوافر	١١٢
٣٩	لا يُنسِك الأسىٰ تأسّيًا فما .:. ما من حِمامٍ أحدٌ مُسْتَعْصِما	الرجز	٥٦
٤٠	وما خُذُلٌ قومي فأخضعَ للعِدا .:. ولكن إذا أدْعوهم فهمُ همُ	الطويل	٥٤
٤١	لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله .:. عارٌ عليك إذا فعلْتَ عظيمُ	الكامل	٤٠
٤٢	وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ .:. لَعَمْرُ أَبِيْكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ	الوافر	١٥٩
٤٣	إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ .:. ـهِ حِمًىٰ فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ	الخفيف	١٥٩، ١٨١

م	البيـــــــــــت	البحر	الصفحة
٤٤	أتُطْمِعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دِماءَنا .:. ولَوْلاكَ لمْ يَعْرض لأحسابنا حَسَن	الطويل	٧٤
٤٥	فما إن طِبُّنا جبنٌ ولكن .:. منايانا ودولةُ آخرينا	الوافر	٥٥
٤٦	* كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنْه مضارِبُهْ *	الطويل	٧٠
٤٧	إذا كنت في كلّ الأمور معاتِبًا .:. صديقك لم تلقَ الذي لا تعاتبهْ	الطويل	٨٧
٤٨	وكمْ من مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما .:. هَوَىٰ بأجْرامه مِنْ قُنّةِ النيّق منْهوي	الطويل	٧٤
٤٩	وقابل من ظرف أو من مصدر .:. أو حرف جر بنيابة حري	الرجز	٩٩

ثبت المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم** (جل منزله وعلا).

(١) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ) تحقيق: عبد الرزاق عفيفي - المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.

(٢) أدوات الإعراب: ظاهر شوكت البياتي - مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان - ط: ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجى القاهرة.

(٤) إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك، برهان الدين بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ت/ د محمد عوض محمد السهلى، أضواء السلف.

(٥) أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر - مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

(٦) الاشتقاق، عبدالله أمين، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

(٧) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت: عبد المحسن الفتلى، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.

(٨) الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.

(٩) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط: ٢، ١٣٩١هـ.

(١٠) الإغفال، وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزَّجَّاج: أبو عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبد الغفَّار الفارسيِّ النَّحويِّ - ت: د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم المجمع الثقافي، الإمارات، ٢٠٠٣م..

(١١) الاقتراح في أصول النَّحو: جلال الدِّين السُّيوطي، ت: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط: ٢، ١٤٢٧هـ.

(١٢) أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي ت: د. فخر صالح سليمان قدارة - دار عمار- الأردن، ١٤٠٩هـ.

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي المكتبة العصرية،، ط١، ١٤٢٤هـ.

(١٤) أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ، دار الفكر للطباعة والنشر.

(١٥) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨-٣٧٧هـ) تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) - ط:١، ١٣٨٩هـ.

(١٦) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، ت: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دمشق ١٣٩١هـ.

(١٧) الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: ٣، ١٩٧٩م.

(١٨) الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي - دار الجيل - بيروت - ط:٣.

(١٩) البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن بهادر، الزركشي (ت٧٩٤هـ) دار الكتبىٰ - ط: ١، ١٤١٤هـ.

(٢٠) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسى، تحقيق: صدقى محمد جميل - دار الفكر - بيروت - ١٤٢٠هـ.

(٢١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن ابن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت:د/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا.

(٢٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار سعد الدين للطباعة، ط:١، ١٤٢١هـ.

(٢٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، ت: د. عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامى - ط:١، ١٤٠٦هـ.

(٢٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت:د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط١-١٤٢١هـ.

(٢٥) التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - ط، ١، ١٤٢٠هـ.

(٢٦) التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ت: جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ط: ١ ١٤٠٣هـ.

(٢٧) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى - رسالة دكتوراة - بدون دار نشر - ط:١، ١٤٠٣هـ.

(٢٨) التعليقة على المقرب = شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس (٦٩٨هـ) تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة.

(٢٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربى، ط: ١، ١٤٢٨.

(٣٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي العروف بابن أم قاسم، ت: د:عبدالرحمن على سليمان، دار الفكر العربى القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٣١) جامع الدروس العربية، مصطفىٰ محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط ٢٨.

(٣٢) الجامع الصَّغير في النَّحو: ابنِ هشامٍ الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠م.

(٣٣) الجنىٰ الداني في حروف المعاني: صنعة الحسن بن قاسم المرادي، ت: فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١: ١٤١٣هـ.

(٣٤) حاشية الشَّنَوَانِي علىٰ شرح مقدمة الإعراب ابن هشام، منشورات دار الكتب الشرقية مطبعة النهضة تونس، ط٢، ١٣٧٣هـ.

(٣٥) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان - الأولىٰ ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٣٦) الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي تحقيق: بدر الدين قهوجي - وآخرون - دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت - ط٢، ١٤١٣هـ.

(٣٧) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت.

(٣٨) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" محمد أمين بن فضل الله الحموي الأصل، الدمشقى، دار صادر - بيروت.

(٣٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.

(٤٠) دراسات في فقه اللغة، صبحى الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣م.

(٤١) دليل الطالبين لكلام النحويين: مرعي بن يوسف بن أبىٰ بكر بن أحمد الكرمىٰ المقدسي الحنبلىٰ، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت -١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

(٤٢) ديوان ابن مقبل، ت:د: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ.

(٤٣) ديوان ذي الرمة، شرحه أحمد حسن، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط:١، ١٤١٥هـ.

(٤٤) ديوان عدي بن زيد العبادي، ت: محمد جبار المعيبيد، سلسلة كتب التراث، ١٣٨٥هـ.

(٤٥) رسالة زروق في الحدود النحوية، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسىٰ البرنسي الفاسي، المعروف بـ زروق تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة - ١٤٣٠هـ.

(٤٦) رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، ت: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.

(٤٧) ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي ت: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسىٰ البابىٰ الحلبىٰ وشركاه ط: ١، ١٣٨٦هـ.

(٤٨) السبعة في القراءات: أحمد بن موسىٰ بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي ت: شوقى ضيف، دار المعارف - مصر، ط: ٢، ١٤٠٠هـ.

(٤٩) سر صناعة الإعراب: ابن جني، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

(٥٠) شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي ت: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.

(٥١) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة، - ط:٢٠، ١٤٠٠هـ.

(٥٢) شرح أبيات سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم - طه عبد الرءوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر ١٣٩٤هـ.

(٥٣) شرح الآجرومية للرملي، ت: د. علي موسىٰ الشوملي، دار أمية، الرياض.

(٥٤) شرح الآجرومية: خالد الأزهري، ت: د. حايف النبهان،، رواق الحنابلة، الكويت، ط١، ٢٠١٧م.

(٥٥) شرح الآجرومية: سليمان بن عبد العزيز العيوني، أكاديمية نحو، ١٤٣٦هـ.

(٥٦) شرح الآجرومية، أحمد بن زَيْني دَحْلان (المتوفى: ١٣٠٤هـ) تحقيق: د. صلاح أبو الحاج - مركز العلماء العالمى للدراسات وتقنية المعلومات - ط:١.

(٥٧) شرح الآجرومية، أحمد بن زَيْني دَحْلان ت: د. صلاح أبو الحاج - مركز العلماء العالمى للدراسات وتقنية المعلومات -ط:١.

(٥٨) شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ط١، ١٣٧٥هـ.

(٥٩) شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الاندلسي، ت: د/ عبدالرحمن السيد د/ محمد بدوي المختون، هجر للنشر والتوزيع.

(٦٠) شرح التصريح علىٰ التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ط:١ - ١٤٢١هـ.

(٦١) شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرىٰ، ط١.

(٦٢) شرح الكفراوي علىٰ متن الآجرومية بحاشية الحامدي، الشيخ حسن بن علي الكفراوي الأزهري - تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي - دار الكتب العلميّة - الطبعة الأولىٰ - ٢٠١٠م.

(٦٣) شرح اللمع: ابن برهان العُكْبري، ت: د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.

(٦٤) شرح المفصل: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، ت: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

(٦٥) شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ تحقيق: خالد عبد الكريم - المطبعة العصرية - الكويت - ط:١، ١٩٧٧م.

(٦٦) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، ت: فواز الشعّار،، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.

(٦٧) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، تأليف: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

(٦٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، ت: نواف بن جزاء الحارثي، ، عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية، ط: ١، ١٤٢٣هـ.

(٦٩) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن مصطفىٰ القُوجَوي، شيخ زاده، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة - دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، ط:١، ١٤١٦هـ.

(٧٠) شرح كافية ابن الحاجب: بدر الدين بن جماعة ت: د/ محمد محمد داود، ، دار المنار للنشر والتوزيع.

(٧١) شعراء أمويون: د/ حمود بن نوري القيسي، هالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط:١، ١٤٠٥هـ.

(٧٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ت: د. الشريف عبدالله البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة، ط١، ١٩٨٦م.

(٧٣) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء التراث العربى - بيروت.

(٧٤) ضياء السالك إلىٰ أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار - مؤسسة الرسالة - ط:١، ١٤٢٢هـ.

(٧٥) عقـود الزبرجـد في إعـراب الحـديث النبـوي: جـلال الـدين السـيوطي، ت: د. سـلمان القضاة،، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ.

(٧٦) علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، ت: محمـود جاسـم محمد الدرويش، مكتبة الرشد -الرياض، ط:، ١٤٢٠هـ.

(٧٧) العوامل المائـة النحويـة في أصـول علـم العربيـة: عبـد القـاهر الجرجـاني، ت: البـدراوي زهران، دار المعارف مصر، ط: ٢.

(٧٨) العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري تحقيق: د مهدي المخزومى، د إبراهيم السامرائى - دار ومكتبة الهلال.

(٧٩) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ، محمـد أب القـلاوي الشـنقيطي، شـرح فضـيلة الشيخ أحمد بن عمر الحازمي مكتبة الأسدي مكة المكرمة.

(٨٠) فـتح رب البريـة في شـرح نظـم الآجروميـة: الشـنقيطي، ت: أحمـد الحـازمي،، مكتبـة الأسدي، مكة المكرمة، ٢٠١٠م.

(٨١) الفصول الخمسون: زين الدين أبي الحسين يحي بن عبـد المعطـي المغربـي ابـن معـطٍ، ت: محمود محمد الطناحى،، البابى الحلبى، القاهرة.

(٨٢) في أصول النَّحو: سعيد الأفغاني، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧م.

(٨٣) فيض القدير شرح الجـامع الصـغير: زيـن الـدين محمـد المـدعو بعبـد الـرؤوف بـن تـاج العارفين بن علي بن زين العابـدين الحـدادي ثـم المنـاوي، المكتبـة التجاريـة الكـبرىٰ- مصر، ط: ١، ١٣٥٦هـ.

(٨٤) الكافيـة في علـم النحـو: ابـن الحاجـب جمـال الـدين بـن عثمـان بـن عمـر بـن أبـي بكـر المصـري الإسـنوي المـالكي، ت: د/ صـالح عبـد العظـيم الشـاعر: مكتبـة الآداب - القاهرة، ط ١، ٢٠١٠.

(٨٥) الكامـل: المـبرد، ت: د. محمـد أحمـد الـدالي، ٣/ ١٢٧٧، الرسـالة، بيـروت، ط٣، ١٩٩٧م.

(٨٦) كتاب الجمل في النحو:الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٠٥هـ.

(٨٧) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح – دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – ط:١، ١٤٢٧هـ.

(٨٨) الكتاب لسيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨.

(٨٩) كشف المشكل في النحو، ت: د. هادي عطية مطر، ١/ ٤٨١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٨٤م.

(٩٠) كشف النّقاب عن مخدرات مليحة الإعراب، عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن علي الفاكهي المكيّ، جمال الدِّين، ت: عبد المقصود محمد عبد المقصود، الثقافة الدينية للنشر– ط، ١ – ١٤٢٧هـ.

(٩١) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسىٰ الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، ت: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٩هـ.

(٩٢) الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام – المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠م.

(٩٣) اللامات: أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي، ت: مازن المبارك،، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

(٩٤) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، ت: محمد عثمان،، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

(٩٥) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر – عالم الكتب – ط:٥، – ١٤٢٧هـ.

(٩٦) اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي – عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ا – ط:١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

(٩٧) ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، ت: هدىٰ محمود قراعة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٥.

(٩٨) متن الآجرومية: محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، ابن آجُرُّوم، دار الصميعي ١٤١٩هـ.

(٩٩) مجالس ثعلب، أحمد بن يحيىٰ بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب تحقيق: عبد السلام محمد هارون - دار المعارف، مصر - ط:٢.

(١٠٠) مجيب الندا في شرح قطر الندىٰ: جمال الدين عبد الله الفاكهي، ت: مؤمن البدارين، الدار العثمانية، عمان، ط١، ٢٠٠٨م.

(١٠١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(١٠٢) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي تحقيق: عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط:١، ١٤٢١هـ.

(١٠٣) المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي تحقيق: خليل إبراهم جفال - دار إحياء التراث العربى - بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ.

(١٠٤) مخطوطة فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية: النبتيتي،، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

(١٠٥) المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب ت: على حيدر دمشق، ١٣٩٢هـ.

(١٠٦) المساعد في تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، ت: محمد كامل بركات، دار المدني للنشر والتوزيع جدة، ١٤٠٥هـ.

(١٠٧) المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - مطبعة المدني - الأولىٰ، ١٤٠٥هـ.

(١٠٨) المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، – دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ.

(١٠٩) المسائل السفرية في النحو، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – الأولىٰ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(١١٠) المسائل الشيرازيات: أبو علي الفارسي، ت: د/ حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١٤٢٤:١هـ.

(١١١) المسائل العضديات: أبوعلي الفارسي، ت: د علي جابر المنصوري،، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

(١١٢) المستصفىٰ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي – دار الكتب العلمية – الأولىٰ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

(١١٣) معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية – الأولىٰ، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.

(١١٤) معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – بيروت – ط:١، ١٤٠٨هـ.

(١١٥) معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، دار الكتب بيروت ط، ٣، ١٤٠٣هـ.

(١١٦) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ط: ١، ١٤٢٠هـ.

(١١٧) معجم اللغة العربية المعاصرة: د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفىٰ: ١٤٢٤هـ، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ.

(١١٨) معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعى – مكتبة لبنان ناشرون.

(١١٩) المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فوّال بابستي - دار الكتب العلميّة - ط:١ - ١٤١٣هـ.

(١٢٠) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

(١٢١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ت: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر - ١٣٩٩هـ.

(١٢٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

(١٢٣) المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: د. على بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت ط: ١، ١٩٩٣م.

(١٢٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق الشاطبي، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٢٨هـ.

(١٢٥) المقتضب: صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: د. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة، ٢٠٠٩م.

(١٢٦) منازل الحروف: علي بن عيسىٰ بن علي بن عبدالله أبو الحسين الرماني المعتزلي، ت: إبراهيم السامرائى، ، دار الفكر عمان.

(١٢٧) المنظومة النحوية المنسوب الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: الدكتور أحمد عفيفي ط: ١ - ١٤٢٠هـ.

(١٢٨) المنهج النحوي لأبي بكر الشَّنَوَانِي من خلال كتابه منهاج الهدىٰ إلىٰ مجيب الندا طماح بن سعد بن إبراهيم السبيعي، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، العدد الثالث والعشرون، الجزء الأول، ١٤٤٠هـ.

(١٢٩) المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية تحقيق الدكتور/ أحمد العضيب، رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١٣٠) المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية: أبو بكر الشَّنَوَانِي، ت: ميمونة بنت أحمد سعيد الفوتاوي رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مكتبة فلسطين للكتب المصورة.

(١٣١) النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف:مصر، ط٣.

(١٣٢) النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، راجعه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

(١٣٣) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيّان الأندلسي، ت: د. عبد المحسن الفتلى، الرسالة، ط: ١ - ١٩٨٥م.

(١٣٤) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثارالمصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت -لبنان.

(١٣٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية مصر.

(١٣٦) الكشاف: الزمخشري، ت: يوسف الحمادي، مكتبة مصر، ط١، ٢٠١٠.

(١٣٧) اللمع في العربية: ابن جنى، ت: د. سميح أبو مغلى، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.

(١٣٨) شرح الآجرومية لزرّوق، ت: ندىٰ السيد السباعى، رسالة ماجستير، ١٩٩٢م.

(١٣٩) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٩.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الإهـــــداء	د
شكر وعرفان	هـ
الملخـــــص	و - ز
المقدمـــــــة	١
التمهيـــــــد	٥
أولاً: التعريف بالآجرومية وشراحها	٧
ثانيًا: تعريف بالشَّنَوَانِي وكتابه	١١
ثالثًا: لمحة عن الاعتراض والخلاف النحوي لغةً واصطلاحًا	١٨
الفصل الأول: المسائل التي اعترض فيها الشَّنَوَانِي على النحاة جمعًا ودراسةً	٢١
المبحث الأول: اعتراضاته في المبنيات	٢٢
١ - "الذي" بين الاسمية والحرفية	٢٣
٢ - أصلية فعل الأمر	٢٩
٣ - الفصل بين حتى وفعلها	٣٤
٤ - الخلاف في معنى الواو الناصبة للفعل	٣٩
٥ - إقامة حرف الجر وحده مقام الفاعل	٤٤
٦ - رافع المعطوف بعد "ما" الحجازية	٤٩
٧ - إعمال "ما" -إذا تكررت- عمل ليس	٥٣
٨ - امتناع إضافة "إيا" إلى لواحقها	٥٨

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
٩- اتصال نون الوقاية بـ "أفعل" التفضيل	٦٣
١٠- زيادة "ما" قبل "عدا وخلا"	٦٨
١١- جر لولا للضمير المتصل بها	٧٢
المبحث الثاني: اعتراضاته في المعربات	٧٧
١- حقيقة مفهوم الإعراب	٧٨
٢- إعراب "السماوات" في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾	٨٢
٣- علامة جزم المضارع المعتل الآخر	٨٦
٤- إعراب "غير" في قوله -تعالى-: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾	٩١
٥- نيابة غير المفعول - مع وجوده - عن الفاعل	٩٦
٦- رافع الخبر	١٠١
٧- مطابقة الخبر للمبتدأ	١٠٧
٨- النصب على نزع الخافض	١١١
٩- تقديم الحال على صاحبها المجرور	١١٦
١٠- تقديم التمييز على عامله المتصرف	١٢٢
١١- عامل الجر في المضاف إليه	١٢٦
المبحث الثالث: اعتراضاته الصرفية	١٣١
١- مفهوم التثنية	١٣٢
٢- أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر	١٣٦
٣- "ايمن" بين الاسمية والحرفية	١٤٢
٤- "بله" بين الاسمية والحرفية	١٤٤

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الفصل الثاني: مَنْهَجُ الشَّنَوَانِي النَّحْوِيِّ مِنْ خِلَالِ اِعْتِرَاضَاتِه	١٤٦
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: أساليبُ الشَّنَوَانِي في الاِعْتِرَاضِ	١٤٨
المَبْحَثُ الثَّانِي: الأُصُولُ النَّحْوِيَّةُ وأَثَرُها في الاِعْتِرَاضِ	١٥٣
المَبْحَثُ الثَّالثُ: مَذْهَبُ الشَّنَوَانِي النَّحوي وأثرُه في الاعتراض	١٦٤
المَبْحَثُ الرَّابعُ: مَصَادِرُ الشَّنَوَانِي النَّحويَّة	١٧٢
المَبْحَثُ الخَامِسُ: ألفاظُ الاعتراضاتِ عند الشَّنَوَانِي	١٧٩
الخاتمـــــة	١٨٥
الفهـــــارس	١٨٦
فهرس الآيات القرآنية	١٨٧
فهرس الأحاديث النبوية	١٩١
فهرس الأبيات الشعرية	١٩٢
ثبت المصادر والمراجع	١٩٥
فهرس الموضوعات	٢٠٨